شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2757-9700
9 772757 197000 4

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 1 العدد: 2
سبتمبر-أكتوبر 2021

في ظل الانتخابات النيابة المقبلة.. ماهو واقع التعديل السياسية في العراق بعد 2003؟

د. واثق السعدون

مخرجات الانتخابات التشريعية في الجزائر وتداعياتها

د. عمر روابحي

الانتخابات الرئاسية في سوريا وإنعكاسها على الأزمة السورية

سهيل الغزي

الانتخابات في الشرق الأوسط: المسارات والتوقعات

مقابلة
البروفيسور خطار أبو دياب
عبد النور تومي

الأزمة السياسية الأخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة
أ. د. أحمد أويحال

أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار
أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORTADOĞU ARAŞTIRMALARI MERKEZİ • CENTER FOR MIDDLE EASTERN STUDIES • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراءنا الأعزاء،

بعد التفاعل والاهتمام بالعدد الأول من المجلد الأول لمجلة "شؤون الشرق الأوسط"، والذي شعرنا به من خلال آراء وملاحظات الذين أطلعوا على هذه الدورية الجديدة، التي انضمت حديثاً إلى مجموعة منشورات ومطبوعات مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM ، يسرنا أن نقدم لكم العدد الثاني من المجلد الأول لمجلتنا.

ملف هذا العدد هو "الانتخابات في الشرق الأوسط: المسارات والتوقعات"، لذلك ستجدون أن القسم الأكبر من مقالات هذا العدد تتحدث عن مخرجات الانتخابات التي نظمت في بعض بلدان المنطقة وتداعياتها، وعن التوقعات للانتخابات التي سيتم تنظيمها في الفترات القادمة في بلدان أخرى من المنطقة ومساراتها، فضلاً عن مقالات أخرى تتضمن موضوعات مهمة في الشرق الأوسط خارج إطار الشأن الانتخابي. فقد تضمن هذا العدد مقالات متميزة، وهي: "الأزمة السياسية الأخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة"، "أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار"، " في ظل الانتخابات النيابية المقبلة..ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد 2003؟", " الثابت والمتغير في السياسة التركية تجاه العراق بعد 2003 ", " محددات نجاح الانتخابات النيابية العراقية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021", " قراءة لمسارات الانتخابات القادمة في إقليم كردستان العراق", " في الذكرى الأولى لانفجار بيروت: ضرورة فهم لبنان بماضيه وحاضره", " قراءة أولية لانتخابات 8 أيلول/ سبتمبر التشريعية في المغرب", " مخرجات الانتخابات التشريعية في الجزائر وتداعياتها", " التوجهات الراهنة في سوريا", " المواقف الدولية من الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري", " الانتخابات الرئاسية في سوريا وإنعكاسها على الأزمة السورية", " العلاقات الأمريكية الإيرانية في سوريا في ظل إدارتي بادين ورئيسي", " الانتخابات التشريعية المقبلة في قطر وآفاق الديمقراطية في منطقة الخليج", فضلاً عن مقابلة حصرية أجراها مركز أورسام مع البروفسور خطار أبو ذياب من فرنسا, ومقالة تاريخية تتحدث عن شخصية مدحت باشا والي العراق العثماني السابق, ومقالة تسلط الأضواء على المؤتمر الأكاديمي الدولي الموسوم "القوى العالمية الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط" الذي نظمه مركزنا خلال الأيام 12-14 تموز/ يوليو 2021 بالتعاون مع جامعة اسطنبول وشبكة INASS ووكالة TİKA.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

شؤون الشرق الأوسط	ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ
صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية	Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi
أ. د. أحمد أويصال	Prof. Dr. Ahmet Uysal
مسؤول شؤون النشر	Sorumlu Yazı İşleri Müdürü
أ. د. أحمد أويصال	Prof. Dr. Ahmet Uysal
المحررون	Editörler
أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي	Doç. Dr. İsmail Numan Telci
د. واثق السعدون	Dr. Watheq Alsadoon
سكرتير التحرير	Editör Asistanı
طلحة أوزمان	Talha Özmen
الهيئة الاستشارية للمجلة	Danışma Kurulu
أ. د. جنكيز تومار، تركيا	Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye
أ. د. محمد صالح المسفر، قطر	Prof. Dr. Muhammed Salih El Misfer, Katar
أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا	Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye
أ. د. إبراهيم خليل العلاف، العراق	Prof. Dr. İbrahim Halil Al Allaf, Irak
أ. د. ماهر النقيب، تركيا	Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye
أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر	Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir
أ. د. أنور أربا، تركيا	Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye
أ. د. إكرام محمد صالح دقاش، السودان	Prof. Dr. İkram Salih Daggaş, Sudan
أ. د. موسى يلدز، تركيا	Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye
هيئة التحرير	Yayın Kurulu
أ. د. أحمد أويصال	Prof. Dr. Ahmet Uysal
د. واثق السعدون	Dr. Watheq Alsadoon
تصميم وغرافيك	Grafik-Tasarım
مصطفى جينكوز	Mustafa Cingöz
إدارة المركز/ العنوان	Yönetim Merkezi
مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)	Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM)
حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا	Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara
هاتف رقم: 20 15 888 850 90+	Tel: +90 850 888 15 20
عنوان دار النشر	Baskı
KD Karton Dijital Matbaacılık LTD. Şti.	KD Karton Dijital Matbaacılık Ltd. Şti.
حي زبيدة هانم، كويونلو هان 95 تقسيم 36 أنقرة هاتف رقم: 39 52 341 312 90+	Zübeyde Hanım Mah. Koyunlu Han 95/36 Ankara Tel: +90 312 341 52 39
وثيقة اعتماد رقم: 44423	Sertifika No: 44423
صور المجلة: وكالة الأناضول، Shutterstock	Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock
المجلد: 1، العدد: 2، سبتمبر-أكتوبر 2021	Cilt: 1, Sayı: 2 Eylül-Ekim 2021
مجلة دورية عمومية	Yaygın Süreli Yayın
مجلة عربية لمدة شهرين	2 Aylık Arapça
تاريخ الطباعة: 01 سبتمبر 2021	Basım Tarihi: 01 Eylül 2021

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2021 أورسام

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2021 ORSAM

مجلة سياسة دولية

شؤون الشرق الأوسط

المحتويات

المجلد: 1 العدد: 2 سبتمبر-أكتوبر 2021

ملف العدد

08 **أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار** / إسماعيل نعمان تلجي

العراق

12 **في ظل الانتخابات النيابية المقبلة..ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد 2003؟** / واثق السعدون

16 **الثابت والمتغير في السياسة التركية تجاه العراق بعد 2003** / بلغاي دومان

20 **محددات نجاح الانتخابات النيابية العراقية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021** / زيد عبد الوهاب

24 **قراءة لمسارات الانتخابات القادمة في إقليم كردستان العراق** / فربدون صالح حمه

شمال إفريقيا

34 **قراءة أولية لانتخابات 8 أيلول/ سبتمبر التشريعية في المغرب** / عبد النور تومي

38 **مخرجات الانتخابات التشريعية في الجزائر وتداعياتها** / عمر روابحي

سوريا

42 **التوجهات الراهنة في سورياً** / أويتون أورهان

46 **المواقف الدولية من الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري** / سمير العبدالله

50 **الانتخابات الرئاسية في سوريا وإنعكاسها على الأزمة السورية** / سهيل الغزي

الخليج

58 **الانتخابات التشريعية المقبلة في قطر وآفاق الديمقراطية في منطقة الخليج** / عايدة باري

سياسة دولية واقتصاد

في الذكرى الأولى لانفجار بيروت: ضرورة فهم لبنان بماضيه وحاضره

غوكتوغ سونماز 28

ملف العدد

الأزمة السياسية الأخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة

بروفيسور أحمد أويصال 04

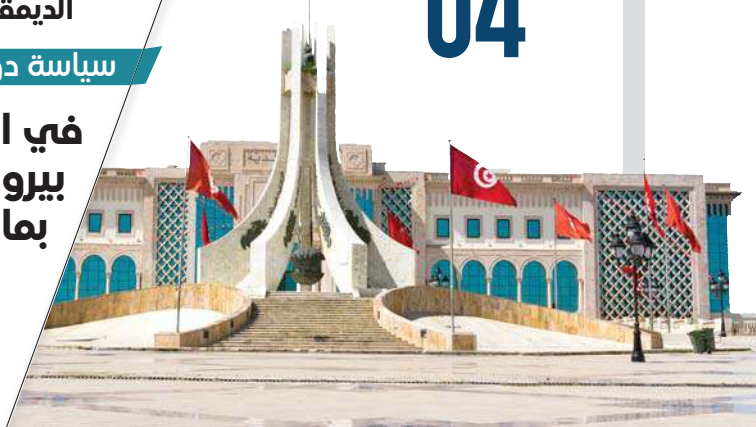

مقابلة

62
عبد النور تومي
البروفيسور خطار أبو دياب:
لبنان وقع تحت تأثير حزب الله!

العلاقات الأمريكية الإيرانية في سوريا في ظل إدارتي بايدن ورئيسي

نوار شعبان
54

سيرة

66 **مدحت باشا ودوره الإصلاحي في العراق** / عادل زين العابدين

نشاطات

70 **أورسام ينظم مؤتمر دولي**

24

14

08

50

42

34

الأزمة السياسية الأخيرة في تونس وتداعياتها على المنطقة

البروفيسور أحمد أويحال

تواجه تونس اليوم اقتصادية وسياسية مماثلة بسبب الصراع السياسي وجائحة كورونا العالمية. ومع هذه الأوضاع هنالك سؤال مهم يطرح، وهو هل ستعيد هذه الأزمة تونس إلى الديكتاتورية القديمة أم ستساهم في تعزيز الديمقراطية في البلاد.

تعتبر تونس أصغر دولة في شمال إفريقيا من حيث القدرات الجغرافية والعسكرية بعد الجزائر والمغرب وليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيكل الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على السياحة والزراعة، هشّ للغاية. ونظراً لصغر حجمها، فإن تونس تتأثر بسهولة لاسيما بفرنسا والجهات الفاعلة الخارجية من منطقة الخليج، سواء في الاقتصاد أو السياسة. وكما هو معروف، وبالإضافة إلى الإدارة السياسية والاقتصادية الفاشلة، شهدت تونس الثورة العربية الأولى في نهاية عام 2010 التي ترافقت مع التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008. تواجه تونس اليوم أزمة اقتصادية وسياسية مماثلة بسبب الصراع السياسي وجائحة كورونا العالمية. ومع هذه الأوضاع هنالك سؤال مهم يطرح، وهو هل ستعيد هذه الأزمة تونس إلى الديكتاتورية القديمة أم ستساهم في تعزيز الديمقراطية في البلاد.

المعادلة السياسية في تونس والأزمة الراهنة

كما هو معروف أن الشعب في تونس ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، بدأ مرحلة الثورات العربية بالتمرد على ظلم الدكتاتور زين العابدين بن علي الذي استمر 30 عاما. وبعد ذلك امتدت موجات الاحتجاجات والمظاهرات إلى دول أخرى، وأسقطت الأنظمة في مصر وليبيا واليمن، وأجبرت دولا أخرى على الإصلاح. أما النظام السوري فصمد أمام موجات التغيير والديمقراطية في الشرق الأوسط وأمام النظام الإقليمي والعالمي مستمدا قوته من دعم قوى خارجية، وتعرضت الديمقراطيات في مصر واليمن وليبيا إلى انقلابات. وكانت تونس الاستثناء الوحيد لهذه الموجة العكسية ضد مسار عمليات التغيير الديمقراطي. لأن الأطراف في تونس لديها فهم للتسامح، حيث تم إعداد دستور مشترك للبلاد من خلال الموقف التصالحي لحركة النهضة، واستمرت العملية الديمقراطية دون انقطاع مع إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

رغم أن الحرية التي انتظرها الشعب التونسي أثناء قيامه بالثورة قد تحققت في السنوات العشر

الأخيرة، إلّا أن التنمية والاستقرار لم يتحققا. لأن هيكلية مركّبة ظهرت في كتابة الدستور، في ضوء التجارب القديمة السيئة وبقوة الأطراف. هناك في تونس نظام برلماني من جهة ورئيس فعّال/ مخوّل من جهة أخرى. لم يتمكن النظام الانتخابي من إخراج حكومة قوية، لأن عدم وجود عتبة انتخابية سمح لـ 15 حزبا بدخول البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من ضعف القاعدة الاجتماعية للأحزاب والشرائح العلمانية، إلا أن قوتهم الاقتصادية والسياسية والدعم الخارجي الذي يتلقونه يخلق خللا في المعادلة السياسية التونسية.

لم تنجح الحكومات الائتلافية التي تشكلت من أحزاب بأجندات مختلفة للغاية في تحقيق متطلبات وتوقعات الشعب حتى العام 2019, بل كانت بعيدة كل البعد عن ذلك. وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب ذات الأولويات المختلف, لم تكن هناك إمكانية لتحقيق السلام السياسي ولا يمكن إنعاش اقتصاد البلاد بسبب ارتباطاتهم الخارجية لاسيما تأثير فرنسا ودول الخليج, فضلا عن الاستقطاب الأيديولوجي في البلاد. وفي هذه البيئة السياسية الفوضوية, نجد أن قيس سعيّد الذي قدّم نفسه في الانتخابات التي أجريت في عام 2019 كبديل غير تابع لأي نظام وكأستاذ للدستور, قد نجح في لفت الانتباه بخطابه عن مكافحة الفساد والعدالة. وعلى الرغم من أنه حصل على 18% من الأصوات في الجولة الأولى للانتخابات, إلا أنه أعطى الأمل للشعب التونسي بنوع من الشعبوية, ومن ثم أصبح رئيساً بفضل الدعم الكبير الذي تلقاه من العديد من الشرائح بما فيها حركة النهضة, وحصل على 72% في الجولة الثانية أمام نبيل القروي الذي كان يُنظر إليه على أنه مرشح النظام القديم.

لكن قيس سعيّد شأنه شأن العديد من القادة الشعبويين، لم يكن لديه خبرة ورؤية سياسية ولم يكن لديه طاقم قوي، وهذه الأمور تسببت في مواجهته صعوبات سياسية كبيرة. لم يتمكن الرئيس سعيّد، الذي تولى منصبه بدعم شعبي قوي وبالتالي بمسؤولية كبيرة من أجل حل المشاكل، من إيجاد الحلول للمشاكل التي كانت موجودة، بل كان أحيانا يعتبر المسؤول عن زيادة الصراعات بدلا من إعادة توحيد الصورة السياسية المجزأة في الأصل. ومن ناحية أخرى، اصطدم سعيّد تارة مع حركة النهضة شريكه في الحكومة والحزب الأقوى في البرلمان، وتارة أخرى مع رئيس الوزراء والوزراء الذين عيّنهم هو شخصيا. وعلى سبيل المثال، لم يصادق الرئيس سعيّد على قانون المحكمة الدستورية الذي أقره مجلس النواب بقيادة حركة النهضة. وإضافة لذلك لم يوافق حتى على الوزراء الذين اختارهم رئيس الوزراء المعيّن من الرئيس نفسه.

تعرض الاقتصاد التونسي القائم على السياحة إلى صدمات كبيرة في العامين الأخيرين جراء جائحة كورونا. وعندما أضيفت الخلافات السياسية إلى الأعمال الإرهابية في تلك الأثناء، تقلص تدفق الاستثمار والسياح إلى البلاد بشكل كبير. كما تسبب عدم القدرة على الحد من الزيادة في حالات الإصابة بفيروس كورونا في تصاعد التوتر بين الرئيس سعيّد من جهة، ورئيس الوزراء هشام المشيشي الذي عيّنه هو وحزب النهضة الذي دعمه من جهة أخرى. وكان لقيام رئيس الوزراء المشيشي بإقالة وزير الصحة فوزي المهدي المقرّب من سعّيد دور كبير في زيادة توتر العلاقة بين الطرفين. وحاول سعيّد الخروج من هذه الأزمة السياسية بمحاصرة الحكومة وشريكها حزب النهضة واتهامها

بالفساد. كما أن المظاهرات التي نظمت ضد الفساد في 25 يوليو/ تموز، تفاقمت بسبب الهجمات على مكاتب حركة النهضة. وبدلا من معاقبة المعتدين، استولى الرئيس سعيّد على السلطة التنفيذية وعلّق عمل البرلمان من خلال حل الحكومة ووضع رئيس الوزراء المشيشي قيد الإقامة الجبرية، كما قام بانقلاب "ما بعد الحداثة" من خلال توليه سلطة المدعي العام.

يسود في تونس مفهوم للعلمانية باسم اليعاقبة منذ فترة طويلة، وكما هو في مصر فإن الشرائح التي لديها امتيازات في هذا النظام النخبوي، كانوا يسعون لإضعاف حركة النهضة سياسيا من خلال الأحزاب والوسائل الإعلامية التي يدعمونها، وللوصول إلى مبتغاهم يجرّبون كل الطرق بما فيها الانقلاب. وفي الفترة الأخيرة، يبدو أن قيس سعيّد قد اتخذ هذه الخطوة بتشجيع من بعض الدول الخليجية وفرنسا. أما الهياكل ذات التوجه العلماني التي تدعم هذه الخطوة يمكنها أن تضع العلمانية في موقع الأولوية على الديمقراطية، وذلك من أجل الحفاظ على موقعها المتميز بسبب مقارباتها الأيديولوجية وتوجهاتها الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الدعم الاجتماعي يسمح لهم بالنأي بأنفسهم بشكل كافٍ عن الديمقراطية. أما القوى الأجنبية التي تحاول التدخل في تونس، فبدلا من عكس القضية بهذه الطريقة، هي تعمل على إخفاء معارضتها للديمقراطية بأسلوب "معاداة الإسلاميين".

لقد تم بسرعة كبيرة وصف ما قام به قيس سعيّد من تجاوز سلطاته الدستورية بالانقلاب، وانتقاده وخروج مظاهرات شعبية وإن لم تكن قوية للغاية. وحاولت النهضة إظهار أن الهدف لم يكن هي فحسب، بل الهيكل الديمقراطي بأكمله. يمكن القول إنها نجحت جزئيا في ذلك. ولوحظ أنه حتى لو كان للجيش التونسي علاقة بالانقلاب، إلّا أنه يقف الآن على مسافة فيما يتعلق بالتدخل القوي أو التدخل السياسي ولم يعلن دعمه لمحاولة الانقلاب بشكل كامل ولم ينزل إلى الشوارع، لكنه اكتفى بمحاصرة مبنى البرلمان. وفي أول تصريح له، هدّد سعيّد الذين يعارضون ما قام به باستخدام السلاح. كما استخدم قوة الشرطة لإغلاق قناة الجزيرة والسيطرة على إذاعة الدولة.

الأوضاع الراهنة في تونس والانعكاسات الإقليمية

سرعان ما اتضح أن محاولة الانقلاب لا تسير كما هو مخطط لها ولم تجد الدعم المؤسسي أو الدعم الدولي. وكما كان متوقعا، لم تكن هناك موجة قوية ضد الحكومة وحركة النهضة في الشوارع، والصور التي ظهرت على شاشات التلفاز كانت تشبه البلطجية "العصابات" في مصر. كما لوحظ أيضا أنه لم يتمكن من إقناع الجيش بالانقلاب. وبعد ردود الفعل التي أظهرتها حركة النهضة والمجتمع المدني وانتشار الانقلاب في العالم، تراجع الرئيس سعيّد بالتصريح أن حالة الطوارئ مؤقتة وأن أعمال البرلمان تم تعليقها لمدة 30 يوما فقط. وفي وقت لاحق، انتقد المجلس الأعلى للقضاء تولي سعيّد سلطة النائب العام، ودعا سعيّد إلى فصل السلطات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ردود الفعل الضعيفة حتى لو كانت متأخرة من العالم الخارجي جعلت من الصعب إكمال الانقلاب.

انسحبت حركة النهضة من المظاهرات في الشوارع وسعت إلى التضامن السياسي مع الأحزاب الأخرى، ونجحت بشكل نسبي في حشد القوى الديمقراطية. وإلى جانب كونه طموحا، بدأ قيس سعيّد الذي

لم يكن لديه قوة سياسية كافية، بإعطاء رسائل مصالحة. ومن هذا المنطلق، يُعتقد أن سعيّد سينقل الصراع إلى أرضية قانونية ويميل إلى إضعاف خصومه من خلال اتهامهم بالفساد. لكن حتى لو اختار سعيّد المصالحة، فإن الدول التي تدعمه مثل فرنسا وبعض دول الخليج، ستحاول إفساد مرحلة المصالحة. جدير بالذكر أن هذين البلدين يؤثران بشكل مباشر على الجمهور التونسي والعديد من الفاعلين السياسيين في البلاد وهذا يجعل المصالحة صعبة.

حالة عدم الاستقرار والانقلاب في تونس ستكون لها تداعيات داخل البلاد وخارجها. وعلى الرغم من محدودية تأثيرها بسبب صغر حجمها وفقرها، إلا أن الانقلاب في هذا البلد الذي أصبح رمزا لمهد الثورات، لديه القدرة على التأثير في التوازنات الإقليمية. كما أن الأحداث في تونس قد تؤثر سلبا على العملية الديمقراطية الهشة في ليبيا. حيث أن الدعم السريع من خليفة حفتر لما قام به سعيّد، ربما يؤثر بشكل سلبي على القوى الديمقراطية في طرابلس. إن الزخم الديمقراطي في ليبيا التي سيجري فيها انتخابات في كانون أول/ ديسمبر 2021 ودعم تونس للعملية الديمقراطية في جارتها أمران مهمان للغاية. وعلى الرغم من أن تونس لم تتمكن من لعب دور جاد في الأزمة الليبية بتأثير فرنسا وبعض دول الخليج، إلا أنه بشكل عام كان لديها موقف إيجابي نحو التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، فإن انحراف تونس عن الديمقراطية، ودخولها نتيجة ذلك تحت مزيد من التأثير من فرنسا وبعض دول الخليج، هو سيناريو غير مرغوب به.

وفي نفس السياق، هناك بعض التطورات المتمحورة حول الديمقراطية في الجزائر، حيث تحاول القوى الديمقراطية كسر النفوذ الفرنسي في البلاد. وقد يؤثر التعزيز المحتمل للنفوذ الفرنسي في تونس بشكل عكسي على المشهد في الجزائر. وإضافة لذلك، فإن إضعاف تونس باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وإن كان ذلك رمزيا أو مضيها في الاتجاه المعاكس، سيؤثر سلبا بشكل جزئي على صورة تركيا في المنطقة ومصالحها في شمال إفريقيا. وقد يؤدي انحراف تونس عن التقدم الديمقراطي والإجراءات الإصلاحية إلى تعقيد موقع تركيا في شمال إفريقيا ووصولها إلى القارة الإفريقية. ومن ناحية أخرى، وكما ذكرنا آنفا، فإن الوزن الإقليمي المحدود لتونس سيبقي الآثار الإيجابية أو السلبية التي قد تحدث عن الأزمة الأخيرة في ذلك البلد عند مستوٍ محدود.

باختصار، ستؤدي محاولة الانقلاب في تونس البلد الوحيد والرمزي للديمقراطيات العربية، إلى هزّ صورة البلاد بغض النظر عما إذا كانت المحاولة ناجحة أم لا. إن حل الأزمة السياسية يمثل أولوية قصوى لتونس التي تكافح جائحة كورونا الخطيرة والأزمة الاقتصادية العميقة. ولا يمكن حل هذه المشاكل بالطرق المجربة الفاشلة مثل الانقلابات والوصاية. وسيتلقى قيس سعيّد الذي انتخب بدعم شعبي كبير وخطابه حول الديمقراطية والعدالة، ضربة سياسية كبيرة من هذه العملية لأنه أظهر ميوله إلى الانقلابات والوصاية بما قام به. لأنه بدلا من تحمل المسؤولية وقيامه بواجباته تجاه الدعم الكبير الذي تلقاه من الجهات المؤثرة في البلاد، وبدلا من البحث عن حلول للمشاكل متعددة الأبعاد، فضّل تعميق هذه المشاكل ومحاولة إحياء العادات القديمة، ما أدى إلى زيادة علامات الاستفهام حوله وحول شريحة النخبة والفاعلين الخارجيين الذين يحاول حماية مصالحهم. ■

البروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار

إسماعيل نعمان تلجي

إن هدف الحكومة الشرعية والجهات السياسية الفاعلة لاسيما في المدينتين الرئيسيتين في البلاد مثل طرابلس ومصراتة، هو إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ومنع فشل العملية الانتقالية. أما الأجندات الرئيسية التي تبرز في المقدمة في هذه المرحلة هي إنهاء جميع أنواع الانقسامات في ليبيا لاسيما بين الشرق والغرب، إضافة إلى إجراء انتخابات عادلة وحرة في جميع أنحاء البلاد

تمر العملية السياسية في ليبيا بمنعطف حرج. والرغبة الأساسية للشعب الليبي خلال هذه الفترة هي إنهاء أجواء عدم الوضوح في الرؤية التي أحدثتها الحرب ولا تزال تداعياتها على الساحة، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الدائم في البلاد. إن هدف الحكومة الشرعية والجهات السياسية الفاعلة لاسيما في المدينتين الرئيسيتين في البلاد مثل طرابلس ومصراتة، هو إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ومنع فشل العملية الانتقالية. أما الأجندات الرئيسية التي تبرز في المقدمة في هذه المرحلة هي إنهاء جميع أنواع الانقسامات في ليبيا لاسيما بين الشرق والغرب، إضافة إلى إجراء انتخابات عادلة وحرة في جميع أنحاء البلاد، وإنهاء وجود الجهات الفاعلة الأجنبية والمرتزقة الذين لم يتم دعوتهم من قبل حكومة الوفاق الوطني. وتماشيا مع هذه الأهداف، تواصل الحكومة الشرعية الليبية في طرابلس المعترف بها من قبل المجتمع الدولي فعالياتها، وهي من جهة تسعى لتجاوز الصعوبات الاقتصادية، ومن جهة أخرى تواصل اتخاذ موقف حازم بشأن إجراء الانتخابات المقررة في 24 كانون أول/ ديسمبر 2021.

البعد الإقليمي والدولي في مرحلة الانتخابات

إن من الأهمية البالغة بالنسبة للفاعلين المحليين والدوليين أيضا أن تجري الانتخابات في التاريخ المحدد لها وأن تواصل الجهات المدنية الفاعلة في البلاد تنافسها السياسي في أجواء ديمقراطية. وفي هذا الإطار، لوحظ أن أنشطة الفاعلين الدوليين قد ازدادت مؤخرا من أجل استمرار العملية السياسية في ليبيا كما هو مخطط لها. وفي هذا السياق، كانت الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون أول/ ديسمبر من بين المواد الرئيسية على جدول أعمال قمة برلين الثانية التي عقدت في 23 حزيران/ يونيو 2021، ومنتدى الحوار السياسي الليبي في جنيف الذي انطلق في الأيام

الأخيرة من شهر حزيران/ يونيو الماضي. وفي الوقت الذي شاركت فيه العديد من الدول بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية السياسية في ليبيا في المرحلة الثانية من المؤتمرات التي عقدت في برلين بمبادرة من الأمم المتحدة وألمانيا، شكّلت مرحلة الذهاب للانتخابات والوضع الأمني في البلاد والإصلاحات الاقتصادية الأجندة، الرئيسية في قمة برلين. وبالفعل، تم التأكيد في الإعلان الختامي لـ 58 مادة عقب الاجتماع على ضرورة أن يتخذ جميع الفاعلين السياسيين موقفا بنّاء تجاه الانتخابات المقررة إجراؤها في24 ديسمبر/ كانون الأول في وقتها المناسب، وعليهم اتخاذ جميع أنواع الخطوات من أجل تهيئة الأرضية اللازمة لإجراء انتخابات عادلة ونزيهة. وعلى الرغم من عدم إمكانية الحصول على نتائج جليّة لإزالة حالة عدم الوضوح الحالية على الساحة فيما يتعلق بالانتخابات، إلّا أن مؤتمر برلين مهم لاسيما من حيث إظهار الموقف الحازم للأطراف الفاعلة الغربية حول إجراء الانتخابات في الوقت المناسب لها في ليبيا. وفي هذه المرحلة، من الأهمية البالغة أن تقوم الجهات الفاعلة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بدعوة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية التي قد تشكل تهديدا للعملية الانتخابية من أجل إنهاء السياسات التي قد يتبعونها في هذا الاتجاه، وأن تقدم الدعم من أجل أن تصبح الجهات الفاعلة السياسية المدنية العناصر الأساسية في هذا المشهد السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجبار الجهات العسكرية التي تعمل في ليبيا على أرضية غير شرعية وتسعى لتحقيق مكاسب سياسية مثل روسيا، على التخلي عن مواقفها، هو أحد الاحتياجات الهامة للغاية لتحقيق الاستقرار في البلاد.

النقاشات الداخلية حول مرحلة الانتخابات

عقدت اللجنة الاستشارية لمنتدى الحوار السياسي الليبي اجتماعا في 28 حزيران/ يونيو لإعداد الأرضية الدستورية للانتخابات التي ستجرى في 24 كانون أول/ ديسمبر. وقال الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا يان كوبيتش خلال كلمته في اجتماعات جنيف التي بحثت عن حل المناقشات الجارية منذ فترة طويلة حول مرحلة الانتخابات, إنه يجب تحديد الأسس الدستورية للانتخابات بحلول 1 تموز/ يوليو, وأشار إلى أنه لم يبق سوى 179 يوما على الانتخابات. وذكّر كوبيتش أنه من الضروري المضي قدما في إطار خارطة الطريق التي حددها منتدى الحوار السياسي الليبي، ودعا إلى تخلي أعضاء منتدى الحوار السياسي الليبي عن بعض آرائهم واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنهاء المفاوضات بشكل إيجابي. وعلى الرغم من أن المحادثات استغرقت وقتا أطول من المخطط لها، إلا أنها مهمة من حيث إظهار الإرادة لتحديد خارطة الطريق السياسية في ليبيا.

المحادثات التي جرت في جنيف تتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي هي محور المناقشات في ليبيا. وكانت المناقشات بشأن إجراء الاستفتاء الدستوري قبل الانتخابات وما إذا كانت الانتخابات مباشرة تعتمد على أرضية برلمانية من بين الموضوعات المتفرعة من النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في المفاوضات. وخلال الاجتماعات التي جرت في تونس في تشرين ثاني/ نوفمبر 2020, تم وضع معايير محددة لإجراء الانتخابات في ليبيا. وفي هذا السياق, كانت المعايير التي يجب أن يستوفيها المرشحون للانتخابات والموعد المحدد للانتخابات من بين القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في تونس. وكان السبب الرئيسي لمن طالبوا بانتخابات على أرضية برلمانية, هو أن هناك احتمال فوز رئيس وزراء لا يحظى بشعبية بين الناس ويتعارض مع قيم ثورة شباط/ فبراير, في حال إجراء الانتخابات على المستوى الشعبي. وفي هذا السياق, فإنه سيحق لحفتر وأنصاره تأييد كافة المرشحين في انتخابات 24 كانون أول/ ديسمبر دون أي عائق. إن حقيقة أن حفتر الذي يسيطر على ثلثي الأراضي الليبية مواطن أمريكي، يجعل حفتر اللاعب الرئيسي في المناقشات الدستورية الحالية في مناقشات الترشح المحتملة. جدير بالذكر أنه خلال المفاوضات التي تجري منذ فترة طويلة حول معايير الترشح، شدّد عبد الله عثمان عضو منتدى الحوار السياسي الليبي على ضرورة أن يكون مرشح رئاسة الوزراء ليبيّا ومسلما، وأشار إلى أن المرشح يجب ألّا يكون محكوما بأي جرم.

وفي ضوء هذه التطورات، تواصل تركيا دعمها لحكومة الوحدة الوطنية والمرحلة السياسية الحالية، بعيدا عن جميع مناقشات "القوى الأجنبية". حيث أعرب المسؤولون الأتراك خلال مؤتمر برلين الثاني الذي انعقد في 23 حزيران/ يونيو, عن دعمهم لعملية المصالحة الوطنية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا, ويعتبر المسؤولون الأتراك مناخ السلام والاستقرار في ليبيا لصالحهم. يشار إلى أن تركيا التي أبرمت اتفاقية تحديد مناطق الصلاحيات البحرية وعددا من الاتفاقيات الأمنية مع حكومة فائز السرّاج في كانون أول/ ديسمبر 2019, وانخرطت في الأزمة الليبية انطلاقا من هذه الاتفاقيات وغيّرت الموازين على الأرض لصالح الحكومة الشرعية, تدعم انتخابات 24 كانون أول/ ديسمبر وعملية التحول الديمقراطي في ليبيا بكافة إمكانياتها.

دور وأهمية تركيا في هذه المرحلة

قال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو خلال حديثه في مؤتمر برلين، إنهم سيواصلون دعم سلام ليبيا وأمنها واستقرارها وسيادتها. جدير بالذكر أن الحكومة التركية رحبت بشخصيات الحكومة الانتقالية، ومن خلال الزيارات المتبادلة أظهرت أنها على علاقات دبلوماسية وثيقة مع حكومة الوحدة الوطنية، كما أنها تبنّت موقفا شاملا من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا، كما فعلت في الماضي. وفي هذا السياق، فإن تركيا التي رفضت بإصرار أن يكون لها نفس وضع المرتزقة غير الشرعيين في البلاد لاسيما في نقاشات "القوى الأجنبية" التي برزت مؤخرا، قامت أيضا بتوضيح البند الخامس في الإعلان الختامي لمؤتمر برلين. ويمكن القول إن اعتبار القوات التركية التي رحبت بها حكومة عبد الحميد الدبيبة وأغلبية السكان المحليين في المحافل الدولية عقبة أمام

انتخابات 24 كانون أول/ ديسمبر, حجّة ليس لها مقابل ولا معنى لها في الساحة الليبية. وفي هذا الإطار, يمكن القول إن تركيا بصفتها جهة فاعلة تحاول التقارب مع جميع الأطراف على قدم المساواة منذ انتخابات 2012 بغض النظر عن كونهم من الشرق أو الغرب، ترغب بشكل كبير في إتمام العملية الدستورية وإجراء انتخابات عامة في ليبيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن أحد المواضيع الهامة التي يتم مناقشتها هو مدى تمكن قوات الأمن الليبية الهشّة من توفير أمن صناديق الاقتراع أثناء الانتخابات. وكما رأينا في الماضي، فإن حفتر وما يسمى بالجيش الوطني الليبي يترقبون أي احتمال لتعطيل أو تأخير العملية الانتخابية، ويرون أن هذا السيناريو مصيري من أجل وجودهم السياسي والعسكري. حتى أن وقف إطلاق النار الذي حققته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تشرين أول/ أكتوبر 2020 دفع حفتر وبالتالي الخيارات العسكرية إلى خارج الطاولة, ما مهد الطريق لمفاوضات سياسية لعبت فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا دورا فعالا. مما لا شك فيه, أن هذا الوضع يزعج خليفة حفتر الذي يسيطر على الجزء الشرقي من البلاد. وفي كلمة ألقاها في أيار/ مايو الماضي في بنغازي, بمناسبة إحياء ذكرى عملية "الكرامة" التي انطلقت في عام 2014، قال المتحدث العسكري باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري إن الحرب لم تنتهِ بعد، وإنهم فقط منحوا فرصة لفترة من الوقت من أجل الحوار السياسي. إضافة إلى ذلك، فإن تصريحات خليفة حفتر بأن "غزو طرابلس كان محاولة مشروعة، ونحن مستعدون لفعل الشيء نفسه مرة أخرى إذا لم يتم تشكيل مشهد سياسي يتم الاتفاق عليها"، تثير بعض المخاوف المستقبلية.

وبسبب المصالح الاقتصادية والسياسية المختلفة، تهدف الجهات الفاعلة غير الإقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة وفرنسا اللتان تعتبران من بين مؤيدي حفتر، إلى تطوير علاقات وثيقة مع الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة في مارس/ آذار، من أجل الحصول على حصة من الكعكة في الفترة الجديدة وتحقيق التوازن أمام النفوذ المتصاعد لتركيا. يمكن القول إنه ليس من الصعب التكهن بأن حفتر سيحصل على دعم محتمل من الإمارات في الفترة المقبلة، في ردود الفعل التي سيظهرها على المستوى المحلي في الأزمات التي قد تنشأ بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب، بشأن الميزانية والإطار الدستوري للانتخابات. وبنفس الشكل، من المعروف أن مرتزقة فاغنر الروس لا يزالون نشطين على الأرض. حيث تقوم وحدات فاغنر المتمركزة على خط سرت والجفرة وتعتبر من أهم حلفاء حفتر، بإجراء محادثات من أجل الحصول على دعم القبائل في جنوب البلاد، وهي تشكل تهديدا أمنيا كبيرا للسكان الأصليين في جميع أنحاء البلاد.

في النتيجة، إن أحد أهم عناصر ضمان الاستقرار السياسي في ليبيا، هو إجراء الانتخابات الشفافة والحرة المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر /كانون الأول. كما أن استثمار الانتخابات لإبعاد الفاعلين الذين يتسببون في حالة عدم الاستقرار في البلاد والذين لهم يد في استمرار الخلافات من المشهد السياسي، ولهيمنة الشخصيات الموجودة في سياسة الدولة بأجندة بناءة على العمليات السياسية، أمر يحمل أهمية مصيرية فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة أراضي ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا, أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا, نائب رئيس مركز أورسام.

في ظل الانتخابات النيابية المقبلة..ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد 2003؟

واثق السعدون

التعددية السياسية من أهم عوامل التوازن والإستقرار السياسي في البلدان التي تنتهج الديمقراطية، فهي تخلق فرصاً عادلة أما جميع الاتجاهات السياسية في المجتمع للتصدي للشأن العام، من خلال المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فأن التعددية السياسية تمنع إستئثار جماعة سياسية معينة بالسلطة، كما انها تمنع تحكم آيديولوجية سياسية أو اتجاه فكري محدد بالقرار السياسي والأمني والاقتصادي لبلد ما.

نصت المادة الأولى من الدستور العراقي الـذي شرع في عـام 2005، بأن نـظام الحكم في العراق هو جمهوري نيابي (بـرلماني) ديـمـقـراطي. مـن المعـروف أن الـعــنصر الأساس للديمقراطية هو

التعددية السياسية، بل أن "التعددية السياسية" و "الديمقراطية" مصطلحين متداخلين، ويبدوان وكأنهما يشيران لمفهوم واحد. هنالك عدة مفاهيم للتعددية السياسية بحسب اختلاف مدارس الفكر السياسي، ويمكن الاشتقاق من تلك المفاهيم المتعددة مفهوماً مبسطاً، مفاده أن التعددية السياسية تعني أن تتشكل العملية السياسية في بلد ما من مشاركة جماعات سياسية تختلف في الرؤيات والمرجعيات الفكرية والمصالح، وأن تتقاسم هذه الجماعات فيما بينها قوة التأثير في صنع السياسات والقرارات، سواء كانت في الحكومة أو المعارضة، وأن تتنافس أو "تتصارع" هذه الجماعات فيما بينها "سلمياً" للحصول على أكبر دعم شعبي لتنفيذ رؤياتها السياسية، من خلال الانتخابات الحرة النزيهة. بمعنى أن الشروط الرئيسة لتحقيق التعددية السياسية هي وجود إختلاف في مصالح أطراف العملية السياسية ووجود انتخابات حرة نزيهة. المقصود هنا بمصالح أطراف العملية السياسية ليست المصالح النفعية الفئوية، بل المصالح السياسية، والتي يمكن التعبير عنها بأنها مجموعة الظروف والمواقف وحجم التأييد الشعبي التي تساعد طرفاً ما في العملية السياسية على تنفيذ رؤيته وبرنامجه السياسي. من هنا نطرح السؤال المفتاحي للمقالة: ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد عام 2003؟

أهمية التعددية السياسية

التعددية السياسية من أهم عوامل التوازن والإستقرار السياسي في البلدان التي تنتهج الديمقراطية، فهي تخلق فرصاً عادلة أما جميع الاتجاهات السياسية في المجتمع للتصدي للشأن العام، من خلال المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فأن التعددية السياسية تمنع إستئثار جماعة سياسية معينة بالسلطة، كما انها تمنع تحكم آيديولوجية سياسية أو اتجاه فكري محدد بالقرار السياسي والأمني والاقتصادي لبلد ما.

تساهم التعددية السياسية في تعزيز الهوية الوطنية بشكل كبير، فكلما كبرت مساحة المشاركة في العملية

السياسية أما جميع الاتجاهات الفكرية والجماعات السياسية، كلما زادت نسبة التمثيل والمشاركة الحقيقية للشعب في العملية السياسية، مما يزيد من حجم الرضا الشعبي عن العملية السياسية، ويعزز الانتماء والولاء للوطن، بوصف أن كل جماعة سياسية لها قاعدتها الشعبية، وكل اتجاه فكري له معتنقيه ومؤيديه في المجتمع.

وهنا يجب التوضيح بأن زيادة مساحة المشاركة في العملية السياسية، لا تعني زيادة عدد الأحزاب والجماعات السياسية، بل تعني تنوع الرؤيات السياسية والاتجاهات الفكرية المشاركة في العملية السياسية، فربما هنالك عدة أحزاب ينتمون لنفس المدرسة الفكرية أو تجمعهم رؤية سياسية واحدة.

التعددية السياسية تعطي المزيد من الحيوية للعملية السياسية، وتوفر الحلول والبدائل السياسية المطلوبة، وتقلل من احتماليات انسداد الأفق السياسي. ينبئنا تاريخ النماذج الديمقراطية (الحقيقية) بأن معظم الجهات السياسية التي تنجح في الوصول للسلطة من خلال الانتخابات، يعتمد بقائها في السلطة على قدرتها على الإنجاز وإيجاد الحلول لمشكلات البلد، إلا انها عندما تفقد القدرة على الاستجابة للتحديات الجديدة، سوف تفقد الدعم الشعبي وأصوات الناخبين التي أوصلتها للسلطة، حينئذ سيكون هنالك بديلاً جاهزاً، وهو المنافس أو (الخصم) السياسي الذي يمتلك رؤية مختلفة

لمواجهة تلك التحديات، وبرنامج سياسي جديد يرتكز على إخفاقات الجهة السياسية التي سبقته في السلطة، وهذه هي قواعد اللعبة الديمقراطية. هذه البدائل هي نتاج التعددية السياسية، وهذه الديناميكيات هي مهماز نمو وازدهار المجتمعات والبلدان الديمقراطية.

هل يشهد العراق حالياً تعددية سياسية أم تعددية حزبية؟

التعددية الحزبية هي ركيزة مهمة لتحقيق التعددية السياسية، حيث أن التعددية الحزبية في بلد ما تعني بأن المناخ السياسي في ذلك البلد يسمح بوجود الأحزاب السياسية، وهذه خطوة مهمة في المسار الديمقراطي وفي مضمار الحقوق والحريات، كما أن هذه الخطوة يفترض أن تنطلق من خلال وجود رؤيات وتطلعات سياسية مختلفة لأفراد مجتمع ذلك البلد. وبالتالي لابد للرؤيات السياسية المختلفة لتلك الأحزاب أن تتلاقح وتنتج حلولاً جديدة لمشاكل وأزمات البلد. بتحقق هذه الشروط ستكون التعددية الحزبية تجسيداً كبيراً للتعددية السياسية.

ان أساس تشكيل الجماعات والأحزاب السياسية في العصر الحديث هو المنطلقات الفكرية، بمعنى أن التنوع الحزبي لطالما كان تنوعاً أيديولوجياً، ولكن في العقود الأخيرة وبعد تزايد التحديات والأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، تراجعت أهمية العامل الأيديولوجي في تشكل الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة، لصالح تزايد أهمية الرؤيات والبرامج السياسية التي تطرح حلولًا للتحديات التي تواجه المجتمعات.

من المؤكد هنالك عوامل أخرى تؤثر في تشكيل الأحزاب والانتماء لها، مثل العوامل الدينية والمذهبية، والعوامل القومية، أو العوامل القبلية والعائلية، وهذه ليست مثلبة، إذا ما حافظت تلك الأحزاب على رؤية سياسية جامعة لتطلعات جميع

أطياف المجتمع ومكوناته، وليست تطلعات دين أو طائفة أو قومية محددة، واذا ما قدمت تلك الأحزاب حلولًا لمشاكل جميع مكونات المجتمع، وليس لمشاكل دين أو طائفة أو قومية معينة، حيث أن هذه الظاهرة موجودة لحد الآن في أعرق الديمقراطيات في العالم، فهنالك عوائل معينة يستمر وجود أجيالها في زعامة الأحزاب الرئيسة في الولايات المتحدة أو في التمثيل النيابي لتلك الأحزاب، وبنفس السياق نجد أن هنالك تصويت تقليدي للمنتمين لدين أو قومية معينة لصالح مرشحي حزب معين في أية انتخابات أمريكية.

عند استطلاع خارطة الأحزاب والجماعات السياسية المؤثرة في المشهد السياسي الحالي في العراق، سواء الأحزاب التي تشكلت قبل التغيير في 2003، أو التي تشكلت بعده، نجد أن معظمها أحزاب تشكلت على أسس دينية، مذهبية، قومية، ولم تستطع رؤياتها وبرامجها السياسية من مغادرة خنادقها الضيقة والانتقال إلى الأفق الوطني الجامع الشامل لكل مكونات المجتمع العراقي. هنالك أحزاب من هذا النوع حاولت الانتقال نحو الأفق الوطني من خلال تحالفات وتفاهمات سياسية مع قوى سياسية ممثلة لمكونات أخرى، ولكنها لم تغير من الصبغة الفئوية لمنطلقاتها السياسية، كما ان تلك التحالفات التي عقدتها استندت للحسابات الانتخابية "الموسمية" أو مصالح مكونها الذي تمثله، أكثر من استنادها لحسابات المصالح الوطنية لجميع مكونات الشعب العراقي. وفي الإطار ذاته، وللإنصاف، هنالك أحزاب من هذا النوع تسعى لتغيير خطابها وسلوكها السياسي من الفئوية إلى الوطنية، وهي مستمرة بذلك، إلا أن خطواتها ما زالت بطيئة ومترددة، كما أن الأهم في هذه المساعي هو تغيير المعتقد السياسي لهذه الأحزاب ليكون منسجماً مع الخطاب والسلوك السياسي الجديد، لكي ينتج نهجاً سياسياً وطنياً حقيقياً.

هنالك أحزاب ليبرالية مشاركة في العملية السياسية في العراق، تتبنى خطاباً سياسياً وطنياً عابراً للطوائف، يدعو لتحقيق مصالح جميع مكونات الشعب العراقي. ولكن السلوك السياسي لهذه الأحزاب غير منسجم مع المعتقدات والخطاب السياسي لهذه الأحزاب، فهي بعد كل انتخابات تميل لمصالحها الحزبية الضيقة أكثر من ميلها لمبادئها وأهدافها السياسية المعلنة. هذا التناقض أدى إلى تراجع جماهيرية هذه الأحزاب ووزنها الانتخابي وتأثيرها في المشهد السياسي.

ظهرت في المشهد السياسي في العراق بعد 2003 تجمعات سياسية عشائرية، أصبحت ذات دور وتأثير في العملية السياسية، بخاصة في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك. هذه التجمعات ترتكز على المصالح المناطقية التي لاتنسجم مع مفاهيم وأهداف التعددية السياسية.

هنالك أحزاب وحركات سياسية جديدة، تطرح نفسها بأنها تنتمي لحراك تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وبأنها تتبنى النهج السياسي الوطني، وأنها تسعى لتحقيق مطالب كل مكونات الشعب العراقي. ولكننا لا يمكننا الآن تقييم حجم التأثير المتوقع لهذه الأحزاب الجديدة في المشهد السياسي العراقي ومصداقية خطابها السياسي، قبل أن نستشعر تفاعل الناخبين مع هذه الأحزاب في الانتخابات القادمة، وقبل أن نرصد مواقف تلك الأحزاب الجديدة قبل وبعد الانتخابات المقبلة، سوى جرت الانتخابات بالشروط المطلوبة لنزاهتها وسلامتها، أو خلاف ذلك.

مما سبق يمكننا القول بأن التعددية الحزبية الحالية في العراق لم تحقق بعد التعددية السياسية المطلوبة، وذلك لعدم تحقق الشروط الرئيسة للتعددية السياسية، وهي الإختلاف في مصالح أطراف العملية السياسية ووجود انتخابات حرة نزيهة. فتعريف المصالح لدى القوى السياسية المؤثرة في العملية السياسية، ما زال فئوياً حزبياً وبعيداً عن التطابق مع المصالح الوطنية، وبالتالي فأن اختلاف المصالح فيما بين تلك القوى، أو توافقها، لن ينتج عنه رؤيات وبرامج سياسية جديدة تسهم في حل التحديات التي يواجهها البلد. أما العملية الانتخابية في العراق فهي ما زالت تواجه الهواجس والشكوك والطعون بنزاهتها، حتى من الأطراف المشاركة في العملية السياسية. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

الثابت والمتغير في السياسة التركية تجاه العراق بعد 2003

بلغاي دومان

> أن أولوية تركيا فيما يتعلق بالانتخابات العراقية المقبلة هي ضمان انعكاس الرأي الحقيقي للشعب العراقي في صندوق الاقتراع من خلال إجراء الانتخابات في بيئة نزيهة وشفافة وآمنة.

شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق بعد 2003 تقلبات من مرحلة إلى أخرى. وقد تعرضت العلاقات لتأثيرات الديناميكيات السياسية الإقليمية والدولية إضافة إلى تصورات تهديدات ومصالح البلدين. لهذا يمكن وصف تلك التقلبات بأنها تحولات طبيعية في العلاقات. وفي هذا الإطار، يمكن تناول العلاقات التركية العراقية في الوضع الراهن على خمس فترات مختلفة:

الفترة السياسية ذات العلاقة غير الوثيقة: 2003-2005

الفترة السياسية ذات التوجه المركزي: 2005-2009

الفترة السياسية ذات التوجه المحلي: 2010-2014

فترة التقلبات والركود: 2014-2016

العودة نحو السياسة المركزية: 2017 وما بعده

غيّرت تركيا اتجاه سياستها نحو العراق بشكل دوري وفق طبيعة المرحلة. لأن جميع التطورات في العراق تقريبا أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على تركيا وما تزال تؤثر عليها. وفي هذا السياق، يمكننا القول إن تركيا تحاول الانخراط في العملية السياسية في العراق باستخدام الفرص والجهات الفاعلة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. وإضافة إلى ذلك، هناك خطابان يشكلان أساس السياسة التركية تجاه العراق. أول هذين الخطابين هو حماية وحدة الأراضي العراقية، والآخر هو الوحدة السياسية للعراق. وفي هذا السياق، أبدت تركيا دائما دعمها الصريح لعملية التحول الديمقراطي والمأسسة في العراق، كما لعبت العمليات الانتخابية في العراق دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية التركية. جدير بالذكر أنه جرت عدة انتخابات برلمانية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام2003 حتى الآن, حيث نظمت مرتين في العام 2005 ومرة واحدة في أعوام 2010 و2014 و2018. ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية السادسة بعد الغزو الأمريكي في 10 تشرين أول/ أكتوبر 2021. وبالإضافة إلى الديناميكيات السياسية العالمية والإقليمية والمحلية التي ستجرى الانتخابات في إطارها، سيكون من المناسب تحليل ما تعنيه انتخابات مجلس النواب العراقي التي ستجرى لأول مرة بنظام الدوائر الانتخابية الصغيرة، بالنسبة للسياسة الخارجية التركية. وفي هذا السياق، سيتم تناول التغيرات الدورية المتعلقة بسياسة تركيا تجاه العراق، وسيتم طرح التوقعات بشأن مستقبل العلاقات التركية العراقية.

ديناميكيات المرحلة للسياسة التركية تجاه العراق

يلاحظ في الفترة السياسية ذات العلاقة غير الوثيقة بين عامي 2003-2005 أن تأثير تركيا كان محدودا نسبيا في العراق. ومع رفض مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) التصديق على السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى العراق عبر الأراضي التركية, تم وضع حد للنفوذ التركي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق, وبقيت العلاقات مع العراق على مستوٍ منخفض حتى العام 2005. لكن انخراط تركيا الفعّال في محاولة إعادة دمج السنة الذين أبعدوا عن السياسة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين, في العملية السياسية أثناء عملية الانتخابات

وكتابة الدستور في العراق عام 2005، والتطورات الإقليمية، أعادت تركيا إلى المعادلة.

بدأت تركيا في تحسين علاقاتها مع الحكومة المركزية العراقية جراء بدء حزب العمال الكردستاني PKK بالقيام بعمليات إرهابية ضد تركيا بين عامي 2005-2009, وتوفير دعم لوجستي له في شمال العراق, واستعمال تلك المنطقة كقاعدة لتنفيذ عملياته, وقيام الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذين يعتبران القوة التنفيذية للسياسة الكردية في العراق موقفا سياسيا متناقضا مع السياسة التركية تجاه العراق. ووصلت العلاقات التركية العراقية التي كانت على مستوٍ عالٍ حتى عام 2009, إلى ذروتها مع تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين في عام 2008, وتوقيع 48 مذكرة تفاهم في صيف 2009 في العديد من المجالات بدءا من الأمن إلى الطاقة ومن التعليم إلى النقل ومن الإسكان إلى الصحة.

دخل العراق مرحلة الانتخابات البرلمانية الأخرى في العام 2010, وتوحّدت خلالها الجماعات المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع تركيا تحت اسم القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي في 7 آذار/ مارس 2010, لدخول الانتخابات التي جرت في العام 2010 وتمكنت من الفوز في الانتخابات لتصبح الحزب الأكثر حصولا على أصوات. إلّا أن ذلك الأمر أزعج نوري المالكي المعروف بقربه من إيران, والذي كان يهدف للفوز بولاية ثانية. وهكذا بدأت العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية العراقية تتوتر. ورغم فوز القائمة العراقية إلّا أن الائتلاف الوطني الذي يتشكل من المجموعات الشيعية في العراق انتخب نوري المالكي لرئاسة الوزراء ما أدى إلى بدء تدهور علاقات تركيا مع الحكومة المركزية, وازداد هذا التوتر عندما اتخذت تركيا والعراق مواقف مختلفة تجاه الأحداث التي بدأت في سوريا في عام 2011.

بدأت تركيا في اتباع سياسة ذات توجه محلي في العراق بعد عام 2010، وحاولت إحداث تأثير في هذا الاتجاه. وكادت العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية أن تصل إلى نقطة الانقطاع في هذه المرحلة، لاسيما جراء الاتفاقات المبرمة مع حكومة إقليم كردستان شمال العراق في مجالي الطاقة والتجارة. لكن، يمكننا القول إن السياسة التي كانت تتبعها تركيا مع حكومة إقليم كردستان شمال العراق يكمن خلفها رغبة تركيا في السيطرة على حكومة إقليم كردستان شمال العراق التي تبتعد تدريجيا عن الحكومة المركزية وتسعى لتشكيل أجندة سياسية خارجية مستقلة، ومحاولة منع الحكومة الإقليمية من اتخاذ أي

خطوات قد تضر بتركيا. وعلى الرغم من بروز بريق أمل لتحسين العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية بعد تشكيل حيدر العبادي الحكومة الجديدة جراء الانتخابات في العراق عام 2014، لكن المرحلة التي حدثت بعد ظهور داعش في العراق حالت دون حدوث خفض التوتر في العلاقات بين البلدين. حتى أن هذا التوتر وصل إلى أعلى مستوى مع أزمة معسكر بعشيقة، وأظهر خطر مواجهة عسكرية بين تركيا والعراق. لكن على الرغم من ذلك، أبدت تركيا موقفا معتدلا بشأن علاقاتها مع العراق، وتبنت سياسة حل القضايا العالقة من خلال الحوار، لاسيما قضية بعشيقة.

بدأ التوجه نحو التحسين في علاقات تركيا مع العراق مباشرة مع تغيير مفهوم السياسة الخارجية لأنقرة. حيث بدأت تركيا في حزيران/ يونيو 2016, بموافقة الرئيس رجب طيب أردوغان, مبادرة متزامنة لتحسين العلاقات مع روسيا التي كانت بينهما أزمة استمرت لمدة سبعة أشهر, ومع إسرائيل التي انقطعت معها العلاقات الدبلوماسية لمدة خمس سنوات, وبذلك أعطت تركيا إشارات للتحول في السياسة الخارجية. وفي الفترة التالية, فتح التعاون والتقارب بين روسيا وتركيا وإيران بشأن وقف إطلاق النار والعملية السياسية في سوريا, مساحة سياسية لتركيا. وكانت الخطوة الملموسة الأولى نحو تحسين العلاقات التركية العراقية عندما قام رئيس الوزراء في ذلك الوقت بن علي يلدريم, بأول زيارة خارجية له إلى العراق في عام 2017.

أظهرت التطورات في العراق أيضا أن البلاد ستحتاج إلى دعم تركيا، لاسيما في فترة ما بعد داعش. فبالإضافة إلى ضرورة المكافحة المشتركة ضد داعش والإرهاب، فقد كان من الواضح أن تركيا يمكن أن تكون فعالة في قضايا مثل تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي في العراق في فترة ما بعد داعش، ودمج السنة في العملية السياسية، وإعادة التأهيل في المناطق التي استعادها العراق من داعش ومشكلة اللاجئين. وبالتالي، تركيا التي عارضت بشدة الخطوات الأحادية التي اتخذتها الأحزاب الكردية وحكومة إقليم كردستان العراق التي تتخذ كركوك مقرا لها، قامت بتشديد هذا الموقف في فترة استفتاء الاستقلال الذي نظمته حكومة إقليم كردستان العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017. واتجهت تركيا للتعاون الوثيق والسريع مع الحكومة العراقية المركزية، وبدأت مناورة عسكرية في منطقة معبر الخابور الحدودية قبل الاستفتاء. وبمشاركة القوات العراقية، تحولت هذه التدريبات في وقت لاحق إلى تدريب مشترك بين تركيا والعراق. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت تركيا بشكل واضح العملية التي نفذتها الحكومة المركزية العراقية في 16 تشرين أول/ أكتوبر 2017 ضد المناطق المتنازع عليها خارج الحدود الدستورية لحكومة إقليم كردستان شمال العراق (أربيل والسليمانية ودهوك). علاوة على ما سبق، أوقفت تركيا رحلات الشركات التركية إلى إقليم كردستان شمال العراق وأغلقت مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية المتجهة إلى أربيل والسليمانية. كما

أجرى رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي زيارة إلى تركيا في 25 أكتوبر/ تشرين أول 2017، وظهر بوضوح خلال هذه الزيارة الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين بزخم متصاعد.

أجرى وزير الخارجية مولود جاويش زيارة أوغلو إلى العراق في 21 كانون ثاني/ يناير 2018، وتم التشديد خلال الزيارة على تصميم الطرفين على تعزيز علاقات التعاون بينهما. كما أظهرت تركيا موقفها الإيجابي تجاه العراق في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في الكويت في 12-14 شباط/ فبراير 2018, وكانت الدولة الأكثر تقديما للمساعدة بقرض بلغ 5 مليارات دولار من أجل عملية إعادة إعمار العراق. وفي هذه المرحلة, شهدت العراق انتخابات برلمانية جديدة في 12 أيار/ مايو 2018. ولأن هذه الانتخابات كانت الأولى بعد مرحلة داعش, فقد كانت الانتخابات التي أعيد فيها بناء السياسة العراقية من جديد. وبالتالي, ونتيجة لمفاوضات طويلة بعد الانتخابات, لم يتم تشكيل حكومة جديدة إلا في تشرين أول/ أكتوبر وتولى عادل عبد المهدي منصب رئيس الوزراء. وخلال هذه المفاوضات الطويلة التي تلت الانتخابات لتشكيل الحكومة, أجرى وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو زيارة إلى العراق في تشرين أول/ أكتوبر 2018, وأكد دعم تركيا للعملية السياسية. وفي المقابل قام الرئيس العراقي برهم صالح بأول زيارة خارجية له إلى تركيا مطلع عام 2019, في إشارة إلى أن العلاقات التركية العراقية ستكون أحد البنود

ذات الأولوية في أجندة السياسة الخارجية في عام 2019.

الموازين المتغيرة في العراق والموقف التركي

بدأت مظاهرات احتجاجية في العراق في شهر تشرين أول/ أكتوبر 2019, وفي 3 كانون ثان/ يناير اغتالت الولايات المتحدة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني وأمين عام هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في عملية نفذتها بالعاصمة بغداد. وبذلك تجسّد التوتر الأمريكي الإيراني على الأراضي العراقية وأثر هذا الوضع إضافة للمظاهرات الاحتجاجية على السياسة الداخلية للعراق. وفي الوقت الذي اضطر فيه عادل عبد المهدي للاستقالة في تشرين ثان/ نوفمبر 2019 جراء ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في تلك المرحلة, لم يكن من الممكن تشكيل حكومة جديدة حتى أيار/ مايو 2020. وشكّل مصطفى الكاظمي، ثالث مرشح لرئاسة الوزراء بعد عادل عبد المهدي، الحكومة في أيار/ مايو وأعلن أن الانتخابات المبكرة هي أهم خطوةلحكومته.

اتخذت تركيا موقفا محايدا تجاه الاحتجاجات في العراق، ودعمت المطالب الأساسية للشعب العراقي في الحياة، ووقفت إلى جانب الحكومة العراقية في الحفاظ على النظام. وهذا كان واضحا من البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية خلال تلك الفترة المذكورة "تركيا تولي أهمية لاستقرار العراق. نتمنى بكل صدق أن يعيش الشعب العراقي حياة آمنة ومزدهرة. نحن على ثقة أن الحكومة العراقية

ستتخذ الخطوات اللازمة لضمان تلبية المطالب المشروعة للشعب. ندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس والحس السليم حتى لا يقع مزيد من الخسائر في الأرواح والدمار أثناء المظاهرات". جدير بالذكر أن العلاقات التركية العراقية استمرت من خلال الزيارات المتبادلة. حيث أجرى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي زيارة إلى تركيا في 17 كانون أول/ ديسمبر 2020 على رأس وفد كبير، والتقى الرئيس رجب طيب أردوغان، وقال أردوغان في المؤتمر الصحفي المشترك: "إننا نولي أهمية لحماية وحدة العراق السياسية ووحدة أراضيه. نحن على استعداد لتقديم جميع أنواع المساهمات في إطار إعادة الإعمار"، مؤكدا بكل وضوح طبيعة السياسة التركية تجاه العراق.

يمكن القول في هذا الإطار، إن تركيا تتعامل مع العراق من منظور شامل. حيث لم تكن تركيا طرفا في السياسة الداخلية العراقية قبل انتخابات تشرين أول/ أكتوبر 2021، ولم تدعم أي جماعة سياسية، وأظهرت دعمها للعملية الديمقراطية في العراق ككل. ومن هذا المنظور، يعتقد أن أولوية تركيا فيما يتعلق بالانتخابات العراقية المقبلة هي ضمان انعكاس الرأي الحقيقي للشعب العراقي في صندوق الاقتراع من خلال إجراء الانتخابات في بيئة نزيهة وشفافة وآمنة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن ضمان الشعب العراقي لآرائه بشكل مباشر وديمقراطي دون أي ضغوط على صندوق الاقتراع، وبالتالي ضمان تمثيل كل عنصر في البلاد على أساس الحقوق المتساوية في إدارة العراق، هي أهم العناصر التي توليها تركيا أهمية. وفي هذا السياق، لن يكون من الخطأ القول إن تركيا ستبحث عن سبل الالتقاء وفق المصالح المشتركة مع الحكومات العراقية في العملية الديمقراطية والدستورية للبلاد، بغض النظر عمن سيتم انتخابه وتعيينه رئيسا للوزراء من قبل البرلمان المنتخب من الشعب العراقي. ■

بلغاي دومان: باحث وأكاديمي من تركيا, مدير قسم دراسات العراق في مركز أورسام.

محددات نجاح الانتخابات النيابية العراقية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021

زيد عبد الوهاب

> يأتي انسحاب ومقاطعة قوى وشخصيات سياسية من الانتخابات، من غياب أي ضمانات حقيقية على نزاهة وعدالة الانتخابات، حتى وإن جرت العملية الانتخابية في موعدها، فهذه الضمانات ما زالت حتى الآن إعلامية فقط مع زيادة قوة السلاح المنفلت في الشارع العراقي

تتجه الأنظار المحلية والإقليمية والدولية نحو حدث الانتخابات العراقية النيابية المبكرة، المؤمل إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري، لما لنتائجها من تأثيرات حيوية في الاستقرار الداخلي وآثاره الخارجية، إذ بات إستقرار العراق من أهم عوامل إستقرار المنطقة، والعكس صحيح أيضاً. كما أصبحت الأوضاع في العراق تؤثر بشكل كبير في التفاعلات الإقليمية والعلاقات الدولية، وهو ما يؤكد مركزية العراق وأهميته في المعادلة الاستراتيجية للمنطقة. فمنذ 2003 والبيئة الإقليمية مضطربة حين شهدت خروج بغداد من مضمار القوى الإقليمية المتنافسة.

يعاني العراق معضلة نظام سياسي منتج للأزمات الداخلية والخارجية، ونادراً ما ينتج حلول، وتلك المعضلة مركبة كونها تشمل عدة مستويات في النظام، تبدأ من الدستور والسلطات والجماعات السياسية، وصناعة القرار الداخلي والخارجي ومستوياته السياسية والأمنية والاقتصادية. وعليه يمكن القول أن معضلة مركبة في دولة معقدة كالعراق لا يمكن معالجتها بانتخابات مبكرة أو مؤجلة أو في موعدها ما لم تتضمن حلولا جذرية للنظام السياسي تؤسس لحياة سياسية جديدة كلياً، فلم يستطع الفاعلين السياسيين في العراق تأسيس بيئة انتخابية سليمة تساعد في إنتاج واقع سياسي مستقر جديد.

ومن أبرز المحددات المؤثرة في مسار العملية الانتخابية في العراق:

أولا- المحدد القانوني

على الرغم من تصويت البرلمان العراقي على قانون انتخابي جديد، إلا إنه تضمَّن عدة إشكالات جوهرية وشكلية تضع العملية الانتخابية في محل شك وجدل، لعل من أهمها عدم إقراره للبطاقة البيومترية (الإحيائية) طويلة الأجل بوصفها الوثيقة الوحيدة المسموح بها للتصويت وسماحه بالتصويت بالبطاقة الإلكترونية قصيرة الأمد والقابلة للتزوير مع ادعاءات عدة من أحزاب ومراقبين بفقدان الملايين منها وذهابها إلى الأحزاب مع إمكانية استخدامها لأغراض التزوير، فضلًا عن إسناد مهمة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى البرلمان وهو ما يقود إلى ظاهرة تعارض المصالح التي تحققت بالفعل بعد ذلك.

تختلف الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في العراق في العاشر من تشرين الأول المقبل عما قبلها من مناسبات انتخابية، وستجرى بنظام وآلية انتخابية لم تعهدها الحياة السياسية منذ العام 2003. فقد شرّع البرلمان العراقي قانونا انتخابيا يعتمد نظام الدوائر المتعددة لكل محافظة, وهذا ما سيفرض واقعا تنافسياً أصعب بين الطبقة السياسية قد يغير من خارطة التحالفات المستقبلية ويؤسس لواقع سياسي جديد مغاير لقواعد التوافقية السياسية التي حكمت العراق طوال 18 عاماً ماضية. كانت الانتخابات السابقة تعتمد المحافظة كلها كدائرة انتخابية واحدة، يتحرك المرشح في أقضيتها ونواحيها ويحاول استقطاب الجمهور وبناء قواعد جماهيرية يجمع فيها أصواته، ولكن اليوم بموجب القانون الجديد فلن يستطيع المرشح الراغب بالحصول على مقعد نيابي إلا أن يركز جهد حملته الانتخابية على دائرة انتخابية واحدة، تضم بضعة أحياء سكنية ويصل تعدادها قرابة 400 ألف نسمة في أحسن الأحوال، مما يُصعّب المهمة على المرشح المستقل ويزيد حظوظ المرشح الحزبي نظرا لتمتعه بوسائل التأثير المختلفة على مزاج الناخبين في الدائرة الانتخابية، والتي سيستخدم فيها بلا شك المال السياسي والورقة العشائرية وسطوة السلاح، لاسيما في المناطق التي تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة.

عند قراءة مسودة القانون العراقي لانتخابات البرلمان، لم يُشر في أي مادة من مواده إلى آلية ترسيم الدوائر الانتخابية، مما جعل الأمر مثار شك لدى بعض الجماعات السياسية والمواطنين على حد سواء، ففي معظم القوانين الانتخابات تخصص فقرات أو قانون منفرد للجهة المخولة بترسيم الدوائر لأهمية الموضوع، ومن الشائع بالنسبة للقوانين الانتخابية في كثير من البلدان أن هناك أطرافا تضطلع بمهمة ترسيم الدوائر الانتخابية وهي: هيئة أو لجنة خاصة تضطلع بمسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية، منفصلة عن هيئة إدارة الانتخابات.

يمثل قرار اعتماد البطاقة الانتخابية الالكترونية قصيرة الأمد التي صوت بها الناخب في الانتخابات العراقية العامة عام 2018، أزمة حقيقية

ستؤثر في نزاهة عملية الاقتراع عام 2021, فقد أكدت الانتخابات العامة الماضية أن البطاقة القصيرة الأمد كانت من وسائل التزوير وتم بيعها وشراؤها من قبل العديد من الشخصيات والكيانات السياسية بأثمان بخسة, فهي تفتقر إلى التقنية والحداثة ويمكن استخدامها في التصويت وملئ صناديق الاقتراع من غير أصحابها الشخصيين والمفوضية كانت قد أعلنت عن فقدان 1.5 مليون بطاقة ناخب إلكترونية ستستخدم بلا شك في تزوير الأصوات.

ثانياً- المحدد الأمني

يشكل سلاح الميليشيات وسلاح العشائر وسط وجنوب العراق، التهديد الأمني الأكبر على سير العملية الانتخابية وضمان الوصول الآمن لمراكز الانتخاب في محافظات وسط وجنوب البلاد، وكذلك محافظات ديالى ونينوى والأنبار وصلاح الدين، بالإضافة إلى مناطق حزام بغداد ومناطق أخرى خاضعة أمنيا لسيطرة تلك المجموعات المسلحة.

إن نزول أغلب الجماعات السياسية وأجنحتها المسلحة بمسماها الصريح أو البديل في دوائر انتخابية محدودة الناخبين والجغرافيا، بعد فشلها في الاتفاق على تقاسم الدوائر ومرشحيها فيها، قد يُحدث نزاعا مسلحاً بأبعاده السياسية والعشائرية والميليشياوية، وهو ما قد يحاول الجميع تجنبه بالدفع نحو تأجيل الانتخابات، لكونه يمثل حرباً أهلية بمعناها الحقيقي وما تمثله من تداعيات يمكن مشاهدة ملامح آثارها بصورة يومية في المدن التي ينشط فيها سلاح الميليشيات المنفلت.

يواجه المشهد الانتخابي العراقي العديد من التحديات النابعة من الأزمات العراقية المتنوعة، وهي تحديات يمكن إجمالها فى الآتى: حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة والدائمة والنابعة من ترسيخ الطائفية السياسية، وما نتج عنها من محاصصة يتم على أساسها تقاسم السلطة. كذلك حالة الانفلات الأمني الناتجة عن استمرار بقاء السلاح خارج المنظومة الأمنية الرسمية للدولة، وفى يد الميليشيات المسلحة التي باتت تمارس أدواراً تناطح بها أدوار الدولة لاسيما فى جانبها الأمني، بل واتجاهها مؤخراً إلى استهداف الناشطين والكتاب والصحفيين بعمليات اغتيال مسلحة.

أفرزت الاغتيالات الأخيرة في العراق، فكرة مقاطعة الانتخابات والنظام السياسي في العراق، خاصة مع مقتل الناشط في الاحتجاجات في كربلاء، إيهاب الوزني، في 9 أيار/مايو، ما دفع قوى ناشئة عن احتجاجات تشرين إلى الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، لأن "البيئة غير آمنة" لإجراء الانتخابات في العراق، فضلًا عن سيطرة ما أطلقوا عليه "السلاح المنفلت".

تقف الأغلبية من الجماعات السياسية وخاصة ذات الأجنحة المسلحة في موقف حرج من الاستعداد للمشاركة الانتخابية، لما تعانيه من مشكلات مالية في تمويل العمل الدعائي، وتراجع شعبيتها بين قواعدها في المحافظات الجنوبية، بفعل تهم ارتكابها جرائم ضد المتظاهرين السلميين، الأمر الذي يعني خسارتها للمكتسبات السياسية التي تحققت في انتخابات 2018 بحصول الأجنحة السياسية للفصائل المسلحة على ما يقرب من 25 مقعداً في البرلمان العراقي.

أكدت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جينين بلاسخارت، أن الانتخابات العراقية المبكرة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، "تتطلب استقراراً أمنياً". يأتي ذلك في ظل توتر دائم بين الدولة وبعض الفصائل المسلحة والمقربة من إيران.

وتبدي كتل سياسية مخاوفاً من استخدام السلاح من طرف بعض الجهات للتأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة، ففي 27 مايو/ أيار الماضي، حاصرت فصائل مسلحة مواقع عديدة في المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط العاصمة بغداد، بينها منزل رئيس الوزراء الكاظمي، ومبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، رفضاً لاعتقال قيادي في الحشد الشعبي.

وتضم المنطقة الخضراء منازل مسؤولين ومقرات حكومية وبعثات سفارات أجنبية، وتتعرض بوتيرة متكررة لقصفٍ صاروخي مجهول، بجانب هجمات بعبوات ناسفة تستهدف ارتال للتحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي. كما أجبر المسلحون السلطات على إطلاق سراح قائد عمليات "الحشد الشعبي" في الأنبار قاسم مصلح الذي اعتُقل بتهمة الإرهاب. هذه الشواهد تعزز مخاوف الجماهير والفعاليات السياسية من أن تكون الفصائل

المسلحة وسلاحها، المحدد الأكثر تأثيراً في الانتخابات المقبلة، من جهة تحديها للحكومة والابتزاز السياسي والضغط على المواطن ومصادرة حريته في اتخاذ القرار وغيرها من التحديات التي تمس جوهر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في التعبير عن آرائهم.

ثالثاً- المقاطعة الشعبية والسياسية

تشير أغلب الدراسات إلى أن سيناريو المقاطعة الشعبية الواسعة التي شهدتها انتخابات 2018 ستتكرر وبصورة أشد في انتخابات 2021 نظرا لسوء إدارة الشأن القانوني الانتخابي والانقسام والاستقطاب الحاد في داخل المكون الواحد، وضغط السلاح على الرأي العام وضعف السلطات في حماية المواطن وفشلها في تنفيذ القانون على الفاسدين والمتهمين بارتكاب جرائم ضد المتظاهرين.

كما يطرح انسحاب كيانات سياسية مهمة من سباق الانتخابات العراقية أسئلة عما إذا كانت الانتخابات ستنجح أو تجرى في موعدها المحدد. فبعد إعلان زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، في 15 يوليو/تموز مقاطعة الانتخابات البرلمانية، لكونها لن تؤدي إلى إصلاح حقيقي في البلاد، أعلن الحزب الشيوعي العراقي انسحابه، واعتبر أن الأجواء غير مُواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل السلاح المتفلت والمال السياسي.

وأعلنت بعد ذلك القائمة العراقية بزعامة السياسي إياد علاوي وجبهة الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك والتجمع الجمهوري العراقي والعشرات من قوى تشرين الناشئة انسحابها من المشاركة في الانتخابات، وعززت قرارها إلى اتساع دور الميليشيات وسلاحها المنفلت خارج إطار القانون وضياع هيبة الدولة واستخدام أساليب التضليل بمحاسبة رؤوس الفساد الصغيرة وترك الحيتان الكبيرة، ما يجعل الانتخابات المقبلة شبيهة بانتخابات عام 2018 لجهة النتائج والمضمون في حال أجريت في موعدها المحدد.

يأتي انسحاب ومقاطعة قوى وشخصيات سياسية من الانتخابات، من غياب أي ضمانات حقيقية على نزاهة وعدالة الانتخابات، حتى وإن جرت العملية الانتخابية في موعدها، فهذه الضمانات ما زالت حتى الآن إعلامية فقط مع زيادة قوة السلاح المنفلت في الشارع العراقي، الأمر الذي سينعكس على المشاركة الشعبية التي يرجح أن تكون متدنية جداً، وربما لا تتعدى العشرة في المائة، مع مقاطعة قوى وشخصيات سياسية بارزة ومؤثرة ولها قواعد جماهيرية واسعة.

يمثل انسحاب قوى سياسية ونوايا مقاطعة الجماهير وفعاليات تشرين للانتخابات البرلمانية المبكرة بمثابة رسائل للمجتمع الدولي، بأن وضع العراق غير مستقر وغير مهيء لإجراء العملية الانتخابية، وأن إجراءها في هذا الظرف يعرّضها للطعن في نزاهتها، كما أن استمرار إعلان جهات وشخصيات سياسية مقاطعتها للانتخابات المبكرة، قد يدفع بشكل حقيقي إلى تأجيل موعد هذا الاستحقاق، وربما هذا التأجيل، بناء على مطالبات دولية، وتوصيات ترفع من قبل جهات وأطراف دولية لها تأثير على الوضع العراقي الداخلي.

تشير عوامل موضوعية إلى عدم القدرة على إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر القادم، ومن تلك العوامل: الصراعات السياسية داخل الكتل نفسها وبين الكتل السياسية وخاصة المسلحة، وانسحاب بعض الكتل السياسية من الانتخابات، ومزاج شعبي عام نحو المقاطعة، وهو ما يضع العراق أمام منزلق خطير وغير ملائم لإجراء الانتخابات في أكتوبر، لاسيما أن تأجيل الانتخابات أمر طبيعي كون أن الدستور والقانون يتيحان للحكومة والبرلمان ويعطيهما الحق في أن يُكملا مدتهما المقررة لأربع سنوات.

السيناريوهات المتوقعة لانتخابات البرلمان العراقي المقبلة:

- إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد مع مقاطعة شاملة قد تصل إلى 90% ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية.
- تأجيل الانتخابات النيابية إلى موعدها الرسمي في نيسان/ أبريل 2022.
- إلغاء الانتخابات برمتها، وسيعقب إلغاء الانتخابات اضطرابات وصراع أمني عنيف قد يؤدي إلى تدخل دولي. ■

زيد عبد الوهاب: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات العراق في مركز أورسام.

قراءة لمسارات الانتخابات القادمة في إقليم كردستان العراق

فريدون صالح حمه

> لا يتوقع أن يفوز المرشحون المستقلون بسهولة في ظل التنافس الحالي بين الأحزاب السياسية التقليدية في إقليم كردستان العراق، على الرغم من أملهم في اكتساب أصوات أولئك الذين قاطعوا الانتخابات الأخيرة، حيث انه ما زالت الأحزاب الكبيرة لديها التأثيرعلى تفاصيل العملية الانتخابية ونتائجها في الإقليم.

كبقية مناطق العراق، لم يأتِ قانون الانتخابات الجديدة الذي قسم كل محافظة إلى عدة دوائر انتخابية بدلاً من واحدة، على وفق مصالح المرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة في إقليم كردستان العراق، بقدر ملائمته لمصالح الحزبيين الرئيسين في الإقليم (الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني). على سبيل المثال، في انتخابات 2018 الأخيرة حصلت "الجماعة الإسلامية" (حزب إسلامي كردي) على 36.784 صوت في أربيل, ولكن في الانتخابات

القادمة ستوزع هذه الأصوات على 4 دوائر انتخابية, وبذلك سيحصل هذا الحزب على أقل من 10 الآف صوت في كل دائرة، ومن ثم سيكون من الصعب فوز مرشحيها في هذه الدوائر، اذا لم يحصلوا على أغلبية الأصوات في تلك الدوائر.

لذلك تفكر "حركة التغيير" في إقامة تحالف ثلاثي مع حزبي "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، كما تريد "جماعة العدالة" و"الاتحاد الإسلامي" تشكيل تحالف أيضاً. ولكن بدون تشكيل هذه التحالفات، وباستثناء حزبي "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، ستكون هنالك صعوبات أمام الأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين للفوز بمقاعد برلمانية.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من الوعود بوجود اشراف ومراقبة دولية على سير الانتخابات المقبلة ، إلا انه لا تزال هناك احتمالية كبيرة لحدوث تزوير كبير وتلاعب بنتائج الانتخابات في كردستان، مثل بقية مناطق العراق.

توزيع الدوائر الانتخابية والمقاعد البرلمانية في إقليم كردستان العراق

لم يتغير عدد مقاعد المحافظات في قانون الانتخابات الجديدة، وبقى مجموع مقاعد محافظات الإقليم الثلاث أربيل والسليمانية ودهوك 44 مقعدا، كما لم يتم الاعتراف بمحافظة حلبجة كمحافظة مستقلة في قانون الانتخابات الجديدة، وضمت كدائرة انتخابية إلى محافظة السليمانية. في انتخابات 2018, حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على

25 مقعداً من مجموع مقاعد إقليم كردستان العراق, والاتحاد الوطني 18 مقعداً, وحركة التغيير (كوران)5 مقاعد, والجيل الجديد 4 مقاعد (تفككت هذه القائمة فيما بعد)، وقد حصل كل من التحالف من أجل العدالة والديمقراطية، الجماعة الاسلامية، والاتحاد الإسلامي على مقعدين اثنين فقط .

في الانتخابات القادمة سيكون هنالك 18 مقعداً لمحافظة السليمانية, 5 منها لـ"كوتا" النساء, وقد وزعت المحافظة على 5 دوائر انتخابية. في انتخابات 2018 في السليمانية, حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على 259.378 صوت, وحركة التغيير(كوران) 154.947 صوت, والجيل الجديد 63.760 صوت, والحزب الديمقراطي الكردستاني 46.552 صوت, والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة 48.760 صوت, والجماعة الاسلامية 51.563 صوت , والاتحاد الإسلامي 30019 صوت.

هذه الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية في الانتخابات الماضية في محافظة السليمانية عندما كانت السليمانية دائرة انتخابية واحدة، أما في الانتخابات المقبلة، وفي ظل تقسيم السليمانية إلى 5 دوائر، سيكون حزب الاتحاد الوطني المستفيد الأكبر، ومن المحتمل انه سيفوز بأكثرية المقاعد البرلمانية في محافظة السليمانية.

في الانتخابات القادمة سيكون هنالك 15 مقعداً لمحافظة أربيل, 4 منها لـ"كوتا" النساء, وقد وزعت المحافظة على 4 دوائر انتخابية. في انتخابات 2018 في أربيل, حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على 321.920 صوت, والاتحاد الوطني الكردستاني على 79.745 صوت, والجيل الجديد 70.833, وحركة التغيير(كوران) 40.863 صوت, والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة 50.537 صوت, والجماعة الاسلامية 36.784 صوت, والاتحاد الإسلامي 24.475 صوت. وفي السياق نفسه، فان التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية في أربيل أيضاً ستكون لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات المقبلة.

بالنسبة لمحافظة دهوك فقد خُصص لها 11 مقعدا في البرلمان العراقي, 3 منها ستكون لكوتا النساء, وقد تم توزيع المحافظة على 3 دوائر انتخابية في الانتخابات المقبلة. في انتخابات 2018 في دهوك, حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على354.101 صوت, أما الاتحاد الإسلامي فقد حصل على 43.525 صوت, والاتحاد الوطني حصل على 25.515 صوت, وحركة التغيير(كوران) حصلت على3801 صوت, والجيل الجديد على 1852صوت, والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة على 25.664 صوت ,والجماعة الإسلامية على 3621 صوت. في من المرجح جداً الانتخابات المقبلة بأن الحزب الديمقراطي سيفوز بأغلبية المقاعد المخصصة لهذه المحافظة.

التحالفات كاستراتيجية لحسم المقاعد البرلمانية

كما هو معلن، سيتشاركان كل من الأتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير في الانتخابات التشريعية المبكرة بقائمة واحدة وهي(التحالف الكردستاني)، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجماعة العدالة الكردستانية، والجيل الجديد، والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي بقوائم مستقلة، ولا تشارك جميع القوى الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الإسلامي الكردستاني، بقوائم بل تدعم المرشحين الأفراد.

وعلى هذا الأساس تنشغل الاحزاب السياسية حالياً بتوزيع المقاعد البرلمانية العراقية في إقليم كردستان، فالحزب الديمقراطي يطمع في الحصول على 20 مقعداً في أربيل ودهوك من أصل 25 مقعداً, ويطمح الاتحاد الوطني بحسم المقاعد المخصصة لمحافظة السليمانية بالاتفاق مع حركة التغيير وجماعة العدالة والأتحاد الإسلامي. حيث ينوي الاتحاد الوطني في تحالفه مع الأحزاب الثلاث الحصول على10 مقاعد برلمانية من أصل 18 مقعداً مخصص للسليمانية, ومنح 4 مقاعد لحركة التغيير, و 2 لجماعة العدالة، و مقعد واحد في دائرة حلبجة للأتحاد الاسلامي، ويترك مقعد واحد للأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين.

أما حراك الجيل الجديد فقد قرر عدم الدخول في تحالف مع الاتحاد الوطني، لكنه لم يرفض التحالف مع الأتحاد الإسلامي والجماعة العدالة، وحتى مع حركة التغيير. ويسعى حراك الجيل الجديد بالحصول على 3-4 مقاعد في السليمانية. أما تحالف الأمل الكردستاني (تشكيل سياسي جديد) والمرشحين المستقلين سيكون فوزهم بالمقاعد أمراً صعباً ، بدون امتلاك مؤسسة اعلامية قوية ودعم ومساندة مادية ومعنوية، لكن إذا رشح نواب هذا التحالف أنفسهم في

دوائر "كرميان" و"رانية"، فيحتمل ان يشكلوا تحدياً للاتفاق بين الاتحاد الوطني وحركة التغيير في السليمانية.

ان الحزب الديمقراطي لم يبرم اي اتفاق مع الأحزاب الأخرى، لا على مقاعد اربيل الـ14, ولا على مقاعد دهوك الـ11. ويحاول الحزب الديمقراطي الفوز مقعد في أربيل, وكافة مقاعد دهوك. بينما يهدف الاتحاد الوطني الكردستاني للفوز بـ4مقاعد في اربيل, لأنه حاز على 79.745 صوت في انتخابات 2018, كما حصل تحالف الديمقراطية والعدالة على 50.537, وبهذا تكون مجموع أصوات الحزبين معاً 130.282 صوت, لذلك من الممكن انتزاع 2-3 مقعد من مقاعد أربيل من يد الحزب الديمقراطي, وبخاصة إن الاتحاد كان قد حاز في الانتخابات السابقة في حدود دائرة كوية (كويسنجق) في أربيل على 37.631 صوت, وعليه فانه ينوي الفوز بـ 2 من مقاعد تلك الدائرة الـ4. كذلك في الدائرة الأولى في محافظة أربيل, كان الاتحاد الوطني قد حصل في الانتخابات السابقة في تلك الدائرة على 25 الف صوت والحزب الديمقراطي الكردستاني على 34.753 صوت، لذلك فإن الفوز بمقعد من قِبَل الاتحاد ليس صعباً.

اما حراك الجيل الجديد يسعى للفوز بمقعدَين من مقاعد محافظة اربيل، لكن وفق القانون الجديد سوف تتوزع اصواته على أربع دوائر، ومن ثم من الصعب الفوز بالمقاعد السابقة. ومن الامتعاض الذي أبداه الحزب الديمقراطي من اتفاق حركة التغيير مع الاتحاد الوطني في محافظة السليمانية، نجد انه من الصعوبة أن تحصل حركة التغيير على أي مقعد في محافظة اربيل، اما بخصوص جماعة العدالة والاتحاد الاسلامي فمن الصعب حصولهما على اي مقعد في أربيل، إن لم يُرَكِزا على مرشح واحد ودائرة واحدة.

من مجموع المقاعد الـ11 في محافظة دهوك, حصل الاتحاد الاسلامي في الانتخابات الماضية على مقعد واحد, من خلال حصوله على 43.525 صوت من أصوات ناخبي دهوك, لكن تكرار هذا في الانتخابات المقبلة يعتبر صعباً ومن الاحتمالات الضعيفة, لأن في الانتخابات المبكرة ستتوزع اصواته على 3 دوائر. وهذا ما يضعف احتمال حصوله على المقعد السابق في المحافظة.

لم يستطع الاتحاد الوطني الفوز بأي مقعد في الانتخابات السابقة في دهوك، ولكن تحالف الديمقراطية والعدالة فاز بمقعد البرلمان العراقي فيها على الرغم من حصوله على المركز الثالث من حيث عدد الأصوات. وعليه فإن الاتحاد يطمح بالحصول (على مقعد واحد) في تلك المحافظة، ولكن بالنسبة لحراك الجيل الجديد فمن الصعب الحصول على (مقعد واحد) بنفس نسبة أصواته في الانتخابات السابقة.

خلاصة الاستنتاجات

بالرغم من أنه من المتوقع أن تكون نسبة المقاطعة عالية في الانتخابات المقبلة، على غرار الانتخابات السابقة، فانه من المتوقع أيضاً تراجع نسبة أصوات الأحزاب المشاركة في الكابينة الوزارية الحالية لحكومة اقليم كردستان العراق، ويرجع ذلك الى أن الحكومة في أزمة مالية عميقة حالياً ، فضلاً عن أدائها غير الموفق من الناحية السياسية والادارية والخدمية، الأمرالذي سيضر كثيراً بالأحزاب الثلاث المشاركة افيها.

أما الأحزاب غير المشاركة في الحكومة، فمن المتوقع تراجع نسبة اصوات (حراك الجيل الجديد)، ولاسيما بعد انشقاق جميع أعضاء كتلة الحراك في البرلمان العراقي وجزء صغير من أعضائها في برلمان اقليم كردستان عنه، مما أعطت انطباعاً سيئاً لناخبي الحراك لشعورهم بأن أصواتهم قد أهدرت.

ووفقا لقانون الانتخابات الجديد، إذا لم يدخل الحزبين (الاتحاد الاسلامي و جماعة العدالة) في تحالف ولم يتعاونوا على العمل من أجل فوز مرشحي بعضهم البعض في إطار الدوائرالانتخابية، فإنهم سيتلقون أضراراً كبيرة في مواقعهم في البرلمان العراقي المقبل. أما الأحزاب الصغيرة الأخرى، مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، في ظل القانون الجديد للانتخابات فمن المتوقع أنها لن تحظى بأي فرصة حقيقية للفوز بمقعد برلماني.

لا يتوقع أن يفوز المرشحون المستقلون بسهولة في ظل التنافس الحالي بين الأحزاب السياسية التقليدية في إقليم كردستان العراق، على الرغم من أملهم في اكتساب أصوات أولئك الذين قاطعوا الانتخابات الأخيرة، حيث انه ما زالت الأحزاب الكبيرة لديها التأثيرعلى تفاصيل العملية الانتخابية ونتائجها في الإقليم. ■

فريدون صالح حمه: باحث من العراق، يعمل حالياً في قسم دراسات العراق في مركز أورسام.

في الذكرى الأولى لانفجار بيروت: ضرورة فهم لبنان بماضيه وحاضره

غوكتوغ سونماز

إن هذه الجزرة التي قدمها البريطانيون بشكل غامض إلى الشريف حسين من خلال المراسلات، والوعد البريطاني الحقيقي كان في الأصل إلى لفرنسا، وأصبحت معاهدات سايكس بيكو ثم سان ريمو تجسيدا لهذا الوعد. ولو تركنا جانبا التوتر الناجم عن هذه المرحلة بين بريطانيا والشريف حسين، والشريف حسين وعائلته وفرنسا، وعدنا إلى خصوصية لبنان، سنرى أن فرنسا نفذت تدريجيا انتدابها بعد هذا التاريخ بشأن "سوريا الكبرى"، وأن لبنان كانت واحدة من هذه الهياكل المجزأة بشكل كبير التي ظهرت نتيجة هذه المرحلة.

عند النظر إلى الخلفية التاريخية للبنان، يمكن القول إنه واحد من أكثر البلدان ديناميكيةً في الشرق الأوسط وفي نفس الوقت أكثر بلداً

محفوفاً بالمخاطر الاجتماعية في المنطقة. إن لبنان الذي نعرفه اليوم منذ ظهوره على الأجندة الدولية والإقليمية بشكل جلي، له تاريخ مليء بالتصدعات العرقية والطائفية والحروب والصراعات الداخلية، فضلا عن تدخلات الدول الخارجية الفاعلة بشكل مباشر أو غير مباشر وبشكل علني أو سري. وهذا أوصل البلد إلى نقطة استثنائية في الشرق الأوسط. ربما لبنان يشبه العراق نوعاً ما فيما يتعلق بالأقليات والتنوع، لكن لديه معادلة أكثر خطورة. لذلك يمكننا القول إن الوصف الذي يراد إعطاؤه إلى العراق بأنه "نموذج مصغر للشرق الأوسط (بالطبع المخاطر موجودة في العراق)" يناسب لبنان أكثر من العراق. إن فهم هذا الإطار وخلفيته له أهمية كبيرة من أجل توقع التداعيات المحتملة للانفجار الذي وقع في بيروت في آب/

أغسطس 2020. إن أهم نقاط المراجع لفهم حاضر لبنان تعود إلى سنوات الحرب العالمية الأولى. فمن ناحية كانت بريطانيا تواصل مراسلاتها بين الشريف حسين ومكماهون في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1915 وآذار/ مارس 1916، ومن ناحية أخرى بدأت بريطانيا المحادثات مع فرنسا حول تقاسم الشرق الأوسط. وكانت سوريا إحدى النقاط المحورية في كل هذه المحادثات. هذه الجزرة التي مدّها البريطانيون بشكل غامض إلى الشريف حسين من خلال المراسلات، والوعد البريطاني الحقيقي كان في الأصل إلى لفرنسا، وأصبحت معاهدات سايكس بيكو ثم سان ريمو تجسيدا لهذا الوعد. ولو تركنا جانبا التوتر الناجم عن هذه المرحلة بين بريطانيا والشريف حسين، والشريف حسين وعائلته وفرنسا، وعدنا إلى خصوصية لبنان، سنرى أن فرنسا نفذت تدريجيا انتدابها بعد هذا التاريخ بشأن "سوريا الكبرى"، وأن لبنان كانت واحدة من هذه الهياكل المجزأة بشكل كبير التي ظهرت نتيجة هذه المرحلة.

ووفق هذه المعادلة التي تم تنفيذها في المنطقة بدأت فرنسا المنتدبة في سوريا في اتباع سياسة تركز على المسيحيين الموارنة الذين يعتبرون بقايا الحملات الصليبية. وحاولت فرنسا تشكيل نظام من شأنه جعل الموارنة أكثر فاعلية وتأثيرا لاسيما في لبنان. وبعد رسم حدود لبنان وإضافة مناطق هامة من الأراضي الزراعية السورية الخصبة إليه، تم إنشاء لبنان كواحد من هذه الهياكل الخمسة. ونتيجة لهذا التوسع، أصبح الموارنة أقلية، لكن المسلمين لم يتمكنوا من تشكيل كتلة موحدة. ومع انتخاب إميل إده الذي تلقى تعليمه في فرنسا وكان مؤيدا لاستمرار الانتداب الفرنسي في العام 1936, وتعيينه خير الدين الأحدب ترسّخت عادة رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السنّي. وخلال رئاسة بشارة خوري المعارض للانتداب الفرنسي عام 1943 ورئاسة وزراء السنّي رياض الصلح, توحدت هذه الجهات الفاعلة وبرزت الرغبة في الاستقلال مع تحديد الميثاق الوطني. وتم تقسيم الإثنيات حسب النسب السكانية في تعداد عام 1932 حسب التمثيل، وتحديد تركيبة الحكم الطائفي بحيث يكون رئيس الجمهورية مارونيا، ورئيس الوزراء عربيا سنيّا، ورئيس مجلس النواب عربيا شيعيا، ونائب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس الوزراء من الروم الأرثوذكس، ورئيس هيئة الأركان مارونيا، وقائد الجيش اللبناني درزيّا. وسيكون هناك في البرلمان 5 نواب مسلمين مقابل كل 6 نواب مسيحيين.

فترة ما بعد الاستقلال

لم يتحقق استقلال لبنان إلا عام 1943 بعد مرحلة مؤلمة للغاية, ولكنه لم يتحقق بالمعنى الحقيقي إلّا في العام 1946. وبعد هذه الفترة، ومع هروب رؤوس الأموال إلى لبنان جراء حالة عدم الاستقرار لاسيما من مصر وسوريا والعراق، أصبحت لبنان تسمى "سويسرا الشرق الأوسط" خاصة مع التعديلات القانونية خلال فترتي حكم الرئيسين بشارة خوري وكميل شمعون. ووفق هذه المعطيات تغير المناخ الاجتماعي في السنوات التالية، وأضيفت تسمية "باريس الشرق الأوسط" إلى وصف لبنان، لغاية فترة الحرب الأهلية. وفي المقابل، فإن الإطارات العرقية والطائفية في البلد ونظام الزعامة المتعصبة الذي يسمح لعدد قليل من العائلات بمواصلة نفوذها لم يتحطّم، وهذا الأمر كان أحد الديناميكيات الاجتماعية المهمة التي ستؤجج الصراعات في السنوات المقبلة. ومن بين هؤلاء العصبيات، برزت حركة الكتائب المارونية بقيادة بيار الجميل التي كانت جهة فاعلة مسلحة غير حكومية تهدف إلى تحويل لبنان إلى دولة مارونية، ودفعت هذه الحركة الجهات الفاعلة الأخرى إلى اتباع مسارات مماثلة. ومن ناحية أخرى، بدأ الدروز في الظهور إلى الواجهة مع عائلة جنبلاط، وأسسوا الحزب التقدمي

الاشتراكي في أواخر الأربعينات تحت قيادة كمال جنبلاط. وفي الخمسينات من القرن الماضي انحصرت لبنان بين التيارات الناصرية وتوجهات المارون الغربية، فيما شهد البلد ظهور ديناميكيات الصراع في العقود التالية تدريجيا حيث كانت فترة فيها خطوط الصدع القديمة بارزة وجلية.

ردود الفعل الذي واجهها شمعون جراء ابتعاده عن حرب 1948-1949 وسعيه إلى الانتخاب للمرة الثانية أدّت إلى ثورة للمعارضة الإسلامية في عام 1958. وبناء على دعوة ملائمة لمبدأ أيزنهاور, تم نشر 15 ألف من قوات المارينز الأمريكية في لبنان. وأدت حادثة الانفجار في مرفأ بيروت في عام 1968 ومقتل 3 زعماء فلسطينيين في 1973 إلى اشتعال مرحلة جديدة ازدادت حدتها مع اغتيال حركة الكتائب 27 فلسطينيا في عام 1975. وبذلك بدأت حرب أهلية كانت منظمة النمور المؤيدة للكتائب وشمعون، ومنظمة التحرير الفلسطينية والهياكل اليسارية المحلية وسوريا وإسرائيل طرفا فيها. وتسبب التقارب الوثيق لسوريا وإسرائيل مع الكتائب في ردود فعل كبيرة في العالم العربي، فيما تسبب تورط إسرائيل في الحرب وعملية الاحتلال التي بدأت عام 1982 في ردود فعل داخل إسرائيل. ردود الفعل هذه لم تتسبب فقط في الانسحاب الإسرائيلي الذي استمر حتى عام 2000, لكنها كشفت أيضا عن الانقسام السياسي الداخلي الذي أدى إلى استقالة أرئيل شارون من وزارة الدفاع في ذلك الوقت, واستقالة مناحيم بيغن من رئاسة الوزراء, وتأسيس لجنة كاهان للتحقيق مع الجهات الإسرائيلية المسؤولة عن الاحتلال. وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف لوقف إطلاق النار 1989 أدى إلى إيقاف المرحلة المسلحة على المدى القصير واتبع موقفا تجاه تحقيق التوازن بين الموارنة والمسلمين لصالح المسلمين في ميزان القوى في البلاد، إلا أنه بالطبع لم يكن من الممكن تحقيق تغيير في الهيكل الهش للبلاد.

الحالة الهشّة ازدادت بعد عام 2000

بعد انسحاب إسرائيل في عام 2000, أدى التأثير المتصاعد لحزب الله وأنشطته في المنطقة لإضافة مهمة إلى ديناميكيات الصراع في البلاد واحتمالية التدخل الإسرائيلي في المنطقة. أمّا بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عام 2005, ارتفعت الأصوات المنادية بإنهاء النفوذ والوجود السوري في البلاد, وفي هذه المرحلة التي سميّت بثورة الأرز, اتخذت العناصر التي تشكّل تركيبة لبنان مثل هذا الموقف المتوحد لأول مرة. ونتيجة لذلك, ورغم إعلان سوريا أنها ستسحب قواتها من لبنان, إلّا أن حزب الله وقف إلى جانب سوريا في هذه المرحلة, وأعلن أنه لن يلقي السلاح ونظّم مظاهرات مضادة. وبينما دخلت الحركة المارونية, التي عزّزت قوتها بعد عودة ميشال عون إلى لبنان, في صراع سياسي مع الهياكل الموالية للحريري في البلاد, رفعت هجمات حزب الله المتزايدة في أواخر عام 2005 من احتمالية نشوب صراع مع إسرائيل كما كان متوقعا, وبالفعل اشتعلت الصراعات في صيف عام 2006. وفي عام 2008, وقبل دخول البلاد في دوامة حرب أهلية جديدة, تم انتخاب رئيس الأركان السابق ميشال سليمان رئيسا للجمهورية تنفيذا لاتفاق الدوحة الذي جرى بوساطة قطرية. وفي العام 2009 أصبح سعد الحريري الذي تولى قيادة حزب المستقبل رئيسا للوزراء وشكّل حكومة الوحدة الوطنية التي ضمّت غالبية معارضة لسوريا من المارونيين والعرب السنة والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط وكان10 من أعضاؤها من حركة الكتائب التابعة لعون والعرب الشيعة و5 من بينهم كانوا من المستقلين. وبدأت مرحلة ازداد فيها تأثير حزب الله بشكل كبير لاسيما بعد سقوط الحكومة جراء الاستقالات بسبب اتهام المحكمة الخاصة اللبنانية لحزب الله في العام 2011 بالتورط في عملية اغتيال

الحريري، إلّا أن هذه المعادلة ضعفت مع استقالة نجيب ميقاتي في العام 2013 واستلام فؤاد السنيورة المقرّب من عائلة الحريري رئاسة الجمهورية. وتولى سعد الحريري نجل رفيق الحريري رئاسة الحكومة حتى كانون الثاني/ يناير 2020، وبعد ذلك قام بتقديم استقالته وتسليم المهمة مرة أخرى إلى ميقاتي. وبعد توافقه مع حزب الله في هذه المرحلة، لعب دورا مهما في وصول عون الذي يعتبر المرشح الرئاسي لحزب الله إلى منصب رئيس الجمهورية. وعقب الحريري تولى حسن دياب رئاسة الوزراء الذي استقال بدوره بعد ذلك عقب الانفجار. هذه التغيّرات السريعة في أوقات قصيرة يمكن رؤيتها بشكل عام على أنها انعكاسات لحالة التنافس المتزايدة بين إيران والسعودية.

لو نظرنا بشكل عام إلى الأوضاع في البلاد يمكننا القول إن نظام الانتداب في لبنان قد تم تصميمه لتوفير أقصى فائدة للجهة المنتدبة، وإن هذا التصميم استند إلى ديناميكيات لن تجلب السلام والاستقرار إلى البلاد لسنوات عديدة. لقد تم اختبار هذا الوضع مرارا وتكرارا في الحياة السياسية اللبنانية. وفي دوامة التوترات السياسية والحرب الأهلية، برزت البلاد كملاذ آمن للمنطقة وفي نفس الوقت قنبلة جاهزة للانفجار في أي لحظة. كما أضيفت حروب بالوكالة والتنافس على النفوذ بين إيران وسوريا في المنطقة إلى هذا التصميم الهش، وبرزت أنشطة حزب الله والمناخ المعّقد مع أوضاع النفط والدولار في الخليج إلى الواجهة بالنسبة لإسرائيل، بسبب الدور الذي يلعبه ويمكن أن يلعبه حزب الله في المنطقة لاسيما مع بدء الحرب الأهلية في سوريا والصواريخ التي يمتلكها. وأصبحت القضية أكثر تعقيدا مع الاهتمام المباشر وغير المباشر للفاعلين في شرق البحر الأبيض المتوسط وبالتالي معادلة شرق المتوسط في الفترة الأخيرة من وجود فرنسا التي لا تريد أن تفقد نفوذها فيما يتعلق بالروابط التاريخية والولايات المتحدة التي تدخلت في لبنان في الخمسينات.

ووسط هذا المناخ الذي يجمع مشاكل عدم الاستقرار السياسي في البلاد والأزمة الاقتصادية، جاء انفجار بيروت في آب/ أغسطس ليُدخل هذه التركيبة المعقدة وشديدة الخطورة في مرحلة أكثر تعقيدا وخطورة. جدير بالذكر أن سفينة أم في روسوس القديمة مع مرور السنين التي كانت متوجهة في العام 2013 من مدينة باطوم إلى موزمبيق , ولكن بسبب مشاكل تقنية وأخطاء حسابات تجارية غيّرت مسارها وتوجهت إلى مرفأ بيروت وتم التخلي عنها من قبل مالكها, وفي العام 2014 صادرت السلطات اللبنانية في بيروت نحو 3 أطنان من نترات الأمونيوم كانت تحملها السفينة. وبقيت السفينة التي كان ينتظر بيعها وحمولة نترات الأمونيوم التي تم تفريغها في الميناء منذ العام 2015, وتسببت هذه المادة المتفجرة في الانفجار الكبير الذي وقع في المرفأ. وتشير المعلومات إلى أن الانفجار كان يعادل تأثير ألف و500 طن من تي أن تي, علما بأن انفجار هيروشيما كان يعادل تأثير 12-15 ألف طن من مادة تي أن تي.

الأوضاع بعد الانفجار

بعد الانفجار بدأ سؤال عمّا ينتظر لبنان والمنطقة يُطرح في البلاد. فبالإضافة إلى العناصر المعقّدة للمعادلة في البلاد مثل ديناميكيات الصراع الطائفي الجاهزة للاشتعال والحروب الأهلية والتدخل العسكري الإسرائيلي والتأثير الأمريكي والفرنسي، تواجه لبنان أزمة اقتصادية كبيرة، وتسبب هذه الأزمة احتقانا وغضبا شعبيا متزايدا مع الوقت. وبينما تضاعفت الأزمة الاقتصادية في لبنان

التي تعيش في قبضة التدهور الاقتصادي ثلاث مرات بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي وتأثير جائحة كورونا، فإن لبنان الذي يعتبر أحد دول الشرق الأوسط المحتمل أن تنتقل إليه الصراعات الداخلية بسبب التوترات الطائفية والدينية والمذهبية، أصبح في دوامة أزمة جاهزة للانفجار أكثر من ذي قبل. يشار إلى أن رئيس الجمهورية كلّف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة بعد الانفجار، إلّا أنه يمكن القول إن مشاكل الحريري مع سوريا الذي يتهمها بالتورط في اغتيال أبيه والجنسية السعودية الذي يحملها واحتمالية التأثيرات المباشرة للتغيرات التي طرأت على العائلة الحاكمة بالسعودية بشكل مباشر على حياته السياسية وأزمة تشكيل الحكومة مع عون وتعمّق حالة عدم الاستقرار وعلاقته المتقلبة مع حزب الله، كلها أمور من شأنها أن تسبب سير لبنان في السياسة الداخلية والخارجية في المستقبل على أرضية هشّة. كما أن انسحاب سعد الحريري من هذه المهمة اعتبارا من 15 تموز/ يوليو 2021، بسبب خلافاته مع عون، يظهر أيضا أن هذا الضعف سيتعمق أكثر في الفترة المقبلة.

انفجار بيروت في لبنان الذي لا يزال يعيش على حافة الانهيار الاجتماعي والاقتصادي ومن المرجح جدا أن يصدّره إلى المنطقة الهشة أصلا، خلق في العام الماضي معادلة جديدة تضم إيران التي تربطها علاقات وثيقة مع حزب الله، وفرنسا التي تواصل اليوم مساعيها لاستعادة ماضيها في الانتداب التاريخي بالمنطقة، وإسرائيل التي ترى لبنان تهديدا لها بسبب وجود أعضاء برلمان مرتبطين بحزب الله والميليشيات الشيعية، وهذه الدول تحاول الدخول في تلك المعادلة بشكل أكبر. وعلى الرغم من ردود الفعل ضد جميع الفئات السياسية بما في ذلك حزب الله خلال التظاهرات التي تلت الانفجار، إلّا أن العديد من العوامل لاسيما الانهيار الاجتماعي والاقتصادي الحالي فتح مساحة أكبر لكل هذه الجهات. وإضافة إلى ذلك، فإن أحد المخاطر المهمة هو إعادة تفعيل ديناميكيات الحرب الأهلية الخامدة في البلاد، تأثرا بهذا الانخراط الدولي. وفي مثل هذا السيناريو، ستكون فعاليات حزب الله والموارنة المدعومين علنا أو سرا من فرنسا على الساحة اللبنانية بالغة الأهمية مع الحرب الأهلية. وفي النتيجة، هذه النقطة تزيد من أهمية المشاركة الحكيمة للجهات الفاعلة مثل تركيا التي تركز على وحدة الأراضي، ويمكنها النظر إلى ما وراء سياسات الهوية، وتعتبر حماية الاستقرار الإقليمي أمرا هاما جدا من أجل أمنها القومي والأمن في المنطقة والأمن في العالم. ■

غوكتوغ سونماز: أكاديمي من تركيا، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة نجم الدين أربكان، مدير قسم الدراسات الأمنية في مركز أورسام.

قراءة أولية لانتخابات 8 أيلول/ سبتمبر التشريعية في المغرب

عبد النور تومي

> بحسب العديد من المحللين للشأن السياسي في المغرب ستعرف هذه الاستحقاقات الانتخابية منافسة حادة بين الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الإسلامي PJD الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المغرب، ويطمح هذا الحزب لولاية ثالثة.

شهد المغرب انتخابات الغرف المهنية في 6 آب/ أغسطس 2021، والتي أُجريت في ظروف استثنائية بسبب تفشي فيروس كوفيد-19، وبلغت نسبة المشاركة المسجلة رسمياً في تلك الانتخابات 47,24 % من مجموع الهيئة الناخبة المهنية الوطنية. وتحدد هذه الانتخابات طبيعة الناخبين المعنيين باختيار ممثلي الغرف المهنية في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، والذي يضم 120 عضواً، تنتخب الغرف المهنية 20 منهم. وفي 8 أيلول/ سبتمبر القادم ستشهد المغرب انتخابات تشريعية مصيرية ستقرر من سيقود الحكومة للخمس سنوات المقبلة.

وبحسب العديد من المحللين للشأن السياسي في المغرب ستعرف هذه الاستحقاقات الانتخابية منافسة حادة بين الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الإسلامي PJD الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ المغرب، ويطمح هذا الحزب لولاية ثالثة. حيث ستتنافس الأحزاب السياسية على أصوات أكثر من 15 مليوناً و 746 ألفاً من المسجلين بالسجلات الانتخابية، ولم يُعلن أي حزب مقاطعته للانتخابات المزمعة في يوم 8 أيلول/ سبتمبر المقبل؛ وسبق لحزب العدالة والتنمية أن فاز بـ 125 مقعداً في البرلمان من أصل مقعد 395 في آخر انتخابات تشريعية عرفتها البلاد، وقد اختار هذا الحزب لحملته الانتخابية المقبلة شعار "المصداقية والديمقراطية والتنمية".

تحديات انتخابات 8 سبتمبر/ أيلول المقبلة

من اللافت وجود ديناميكية جديدة في المشهد السياسي في المغرب، تمثلت بتقدم لنتائج أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة المعاصرة وحزب الاستقلال في انتخابات الغرف المهنية

التي جرت يوم 6 آب/ أغسطس, والتي من المؤكد سوف يكون لها انعكاساً على نتائج الانتخابات في8 أيلول/ سبتمبر المقبلة.

وتم توزيع المقاعد في انتخابات الغرف المهنية على الصعيد الوطني كما أعلن عنها وزير الداخلية يوم السبت 8 آب/ أغسطس على النحو الآتي:

حزب الأحرار 638 مقعداً

حزب الأصالة والمعاصرة 363 مقعداً

حزب الاستقلال 360 مقعداً

حزب الحركة الشعبية 160 مقعداً

حزب الاتحاد الاشتراكي 146 مقعداً

حزب الاتحاد الدستوري 90 مقعداً

حزب التقدم والاشتراكية 82 مقعداً

حزب العدالة والتنمية 49 مقعداً

على ضوء هذه النتائج المتعلقة بانتخابات الغرف المهنية، تلقى حزب العدالة والتنمية ضربة موجعة له، ولمستقبل أمينه العام رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، وهي بمثابة عقاباً انتخابياً مقارنة مع نتائجه الانتخابية الماضية للأعوام2011 و2016، لذلك وكاستشراف للمشهد الانتخابي المقبل، سوف يكون هنالك تحالف بين الأحزاب التقليدية (حزب الاحرار وحزب الاستقلال) والنخبة البروجوازية في المدن الكبرى ضد حزب العدالة والتنمية. بمعنى العودة إلى معادلة التداول على السلطة في ظل مبدأ التعايش السلمي مع القصر.

وصرّح رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني أنّه لن يستبعد إمكانية تأجيل الانتخابات العامة المقررة في 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة، بسبب ارتفاع عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن موجة جديدة من وباء كورونا في البلاد. وأشارت بيانات وزارة الصحة المغربية إلى وصول إجمالي الوفيات بسبب هذا الوباء إلى 10.335 وفاة, فيما بلغ إجمالي الإصابات في المغرب 696.282 حالة. وأشار العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة عيد العرش في مطلع شهر آب/ أغسطس إلى أن "الوباء أثّر بشكل سلبي على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المادية والاجتماعية للكثير من المواطنين".

حق الناخب المغربي في المحاسبة

يتوقع المراقبون أن انتخابات 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة ستكون بمثابة "المحاسبة" للعشر سنوات السابقة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية قيادة الائتلاف الحكومي والأغلبية البرلمانية في المغرب. ما يمكن استخلاصه من انتخابات الغرف المهنية في 6 آب/ أغسطس من دلالات ومؤشرات، حيث كان أبرز عناوين

تلك الانتخابات هو التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، ولكن هذه العناوين لم يكن لها أي أثر على مستوى قواعد نشاط السوق الانتخابي المهني، لذلك فإن سيناريو تأجيل انتخابات 8 أيلول/ سبتمبر المقبلة بات غير وارداً لدى أحزاب المعارضة، التي لا تزال تسعى إلى تجنيد قاعدتها الانتخابية للنزول لميدان المعركة، كونها لا تزال ترى أن الناخب المغربي سوف يكون حاضراً يوم الاستحقاق الانتخابي، وسيكون هنالك تجاوباً مع خططهم للتعبئة الجماهيرية والدعاية الحزبية.

يبدو أن الحزب الذي ستكون له إستراتيجية حزبية جيدة ستكون فرصته لصدارة النتائج والفوز أكثر وفرة. مثلًا حزب التجمع الوطني للأحرار تمكن من تحقيق رهانات انتخابية متعددة من بينها رهان تحسين موقعه من خلال نسب نتائج انتخابات الغرف المهنية ليوم 6 آب/ أغسطس, أي الانتقال من المرتبة الثالثة في عام 2015 بنسبة 14,96% إلى المرتبة الأولى بنسبة 28,61% في انتخابات 2021.

عادةً الانتخابات المهنية في المغرب تجرى بدون رهانات سياسية تُذكر، لكن وابتداءً من الاستحقاقات الخاصة بانتخاب ممثلي المأجورين ومروراً بالانتخابات المهنية، بدأ يظهر بأن كل اقتراع بات لديه تداعيات سياسية عميقة وانعكاسات انتخابية على الأحزاب السياسية؛ وكل حدث انتخابي بغض النظر عن طبيعته أصبح أمر مليئاً بالرهانات، رهانات رسمية وأخرى حزبية وأخرى قاعدية شعبية، وأقواها هو رهان التأسيس لتناوب سياسي انتخابي على المستوى التمثيلي وعلى مستوى منظومة السلطة الحكومية، في السابق كان التركيز على انتصارات حزب العدالة والتنمية PJD سواء على مستوى فضاءات النقاش التقليدية أو الافتراضية، لكن لوحظ مؤخراً أن التركيز أصبح يتم على إخفاقاته في الأداء الحكومي وهزائمه الانتخابية.

مصداقية الانتخابات وتفاعلاتها العملية والسياسية

أصبح حزب العدالة والتنمية لا يشكل ثقلًا انتخابياً على مستوى الدوائر التمثيلية المهنية في الفترة الأخيرة، ولكن مؤشرات تطور الحزب أو تراجعه تعكس مستويات مدى فاعلية قرارات الحزب أو الائتلاف الحكومي الذي يرأسه، فإذا كانت فاعلية الحزب في سياقات سابقة قد ساهمت في إغناء الحزب بالعديد من الكفاءات والإطارات بداخل الحزب التي هي ساهمت في تحقيق انجازات حزبية محصلة لأقوى المعدلات الانتخابية سواء على المستوى المهني أو المحلي أو البرلماني، فإن الملاحظة المسجلة في السياقات التي تسبق الانتخابات التشريعية المقبلة هي أن الكثير من أبناء الحزب على مستوى العديد من الأقاليم في المملكة قدموا استقالاتهم من الحزب تحت تأثير حزب أقوى وهو حزب التجمع الوطني للأحرار.

حيث عاش حزب العدالة والتنمية تراجعاً ملحوظاً في شعبيته لدى أعضاء الحزب وأنصاره منذ أن أعلن رئيس الحكومة المغربية السابق والأمين العام للحزب السيد عبد الإله بن كيران استقالته من الحزب، وقطع علاقته برئيس الحكومة سعد الدين العثماني على خلفية ملف التطبيع الذي قامت به المملكة المغربية مع إسرائيل في أواخر العام الماضي، وموافقة الحكومة التي يترأسها حزب العدالة والتنمية على مشروع قانون يُقنن استخدام القنب الهندي للأغراض الطبية والصناعية، حيث برر عبد الإله بن كيران رفضه لمشروع الحكومة من مبدأ ديني محظ؛ مما سبّب في عمق الفجوة بين الرجلين، ن السيد عبد الإله بن كيران لم يغادر الحزب بل جمّد فقط عضويته بالحزب.

كانت بالفعل نتائج انتخابات الغرف المهنية التي جرت يوم 6 آب/ أغسطس، والتي أفرزت عن تقدم أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة المعاصرة وحزب الاستقلال مؤشراً يضاف إلى مؤشر آخر يتعلق بارتفاع نسبة حزب التجمع الوطني للأحرار في الانتخابات المهنية، والتراجع الدال لنسبة حزب العدالة والتنمية، وجميعها مؤشرات تكشف مكان التركيز الانتخابي، ومركز الجاذبية السياسية في السياق الانتخابي لدى الناخب المغربي سواء كان مهنياً أو سياسياً.

إذاً مصير حزب العدالة والتنمية في المغرب بات على طريق الشك، حيث أصبح الحزب حزباً عادياً، أي فقد "قدسيته"، وتأقلم مع ديناميكية نظرية الأحزاب السياسية الكلاسيكية -حسب تعريف موريس دي فرجي للأحزاب السياسية -ولم يعد يُنظر لحزب العدالة والتنمية من قبل النخبة والأحزاب العلمانية والطبقة البورجوازية المغربية كونه حزبا "لاهوتيًا/ دينياً".

إن حالة الجمود في الأداء السياسي وانسداد الأفق التي يعيشها الحزب الإسلامي المغربي خصوصاً والأحزاب الإسلامية في المنطقة المغاربية عموماً منذ سنوات جعلت مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية على المحك، وهذا ما حدث في تونس بعد إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد تجميد أعمال البرلمان وإقالة رئيس الوزراء لمدة شهر، فالمتتبع للشأن المغاربي يربط مدى جدية القرارات الفردية للرئيس التونسي وتأثيرها على مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر وتونس مثلاً، في حين يبقى مستقبل حزب العدالة والتنمية مرهوناً بنتائج انتخابات يوم 8 أيلول/ سبتمبر المقبل في تمثيلها المستقبلي في البرلمان والحكومة، لكن نجد أن التجربة المغربية، رغم خصوصية طبيعة نظام الحكم في المملكة المغربية، تدفع باتجاه مسارات محتملة للتغيير السلمي والتداول على السلطة تحت رعاية الملك. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

مخرجات الانتخابات التشريعية في الجزائر وتداعياتها

عمر روابحي

> أدى غياب استقلالية سلطة الانتخابات دوراً بارزاً في العجز عن الحد من التلاعبات في العتبة الانتخابية التي صاحبت العملية الانتخابية، حيث تم رفع العتبة أحياناً لإسقاط بعض القوائم وتم خفضها أحياناً أخرى لإنجاح قوائم محسوبة على السلطة

تعيش الجزائر منذ سنتين ظروفاً اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة، لعل من بين أسبابها الانتقال في معادلة الحكم من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال، وصعود جيل جديد من الشباب لم يعايش أزمة التسعينيات في مواجهة نظام الحكم آنذاك، والتي تُعتبر حقبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أحد فصوله الناعمة، وتُجسد المحطات الانتخابية التي تلت انطلاق الحراك الشعبي في شباط/ فبراير 2019 جانباً من مظاهر الصراع القائم هذه الأيام بين الشارع الذي يطرح حلولاً جذرية، والمسار الدستوري الذي تبناه النظام السياسي لإعادة إنتاج واجهات منظومة الحكم.

الجو العام ما قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة

مع حلول الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، عاد الجزائريون للتظاهر بعد قرابة عام كامل من تعليق المظاهرات بسبب جائحة كورونا، مرددين نفس الشعارات، ومعربين عن عدم رضاهم عن خارطة طريق النظام السياسي، وقد استبق الرئيس عبد المجيد تبون تصاعد المظاهرات بإقدامه على حل البرلمان بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2021، وإصدار عفو عن العشرات من نشطاء الحراك، ومواصلة المسار الدستوري

الذي اعتمدته السلطة في مقاربتها لحل الأزمة، لذلك أصدر الرئيس تبون قانون الانتخابات في 10 آذار/ مارس 2021 تمهيداً للانتخابات التشريعية, وذلك بعد الفراغ من تعديل الدستور الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

للوهلة الأولى أثار إصدار رئيس الجمهورية لقانون الانتخابات بأمر رئاسي استغراب الكثير من المتابعين والخبراء، ولكن المخاوف من اعتراض حزبي السلطة الأرندي (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) والأفالان (حزب جبهة التحرير الوطني) في البرلمان على قانون انتخابات يعتمد نظام القائمة المفتوحة، وبالتالي يلغي مضاربات المال الفاسد على من يتصدر القوائم، بررت هذا السلوك الذي لجأ إليه الرئيس والمتمثل في حل البرلمان أولاً ثم إصدار القانون بأمر رئاسي.

وكما كان متوقعاً، بتاريخ 11 آذار/ مارس 2021 استدعى الرئيس تبون الهيئة الانتخابية, وثبت يوم 12 حزيران/ جوان كموعد لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني, وقد تباينت مواقف القوى السياسية من الانتخابات المزمع تنظيمها, ففي حين أعلنت أحزاب السلطة (الأفالان والأرندي) والأحزاب التي تدور في فلكها, مثل (حركة البناء, وحزب المستقبل) مشاركتها, أعلنت قوى سياسية أخرى يرتكز ثقلها الشعبي بشكل أساسي في منطقة القبائل, وكانت قد تبنت موقفاً مسانداً للحراك الشعبي, مقاطعتها للانتخابات ومنها الأرسيدي (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) والأفافاس (جبهة القوى الاشتراكية), واتجهت الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية وعلى رأسها حركة مجتمع السلم, وهي حركة معارضة للنظام السياسي منذ 2012، إلى الإعلان عن مشاركتها في الانتخابات القادمة.

وواصلت قوى الحراك غير المهيكلة في أحزاب رسمية معتمدة إلى تبني خيار المقاطعة الشاملة لكل الاستحقاقات الانتخابية، وهي القوى التي لا تعترف بالرئيس عبد المجيد تبون كرئيس للجمهورية، ولا تعترف بكل المخرجات التي تلت انتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 2019.

مجريات الانتخابات التشريعية ونتائجها

لا شك أن النظام الانتخابي الذي يقوم على القائمة المفتوحة يعتبر من أعقد النُظم الانتخابية، وقد تم اعتماد هذا النمط في الجزائر بشكل ارتجالي دون أن يُصاحبه برامج لبناء القدرات وتدريب للمشرفين على العملية الانتخابية والناخبين على حد سواء، وهذا ما أدى إلى حدوث أخطاء بالجملة في عمليات التصويت وملء محاضر الفرز وعد الأصوات، وهذا لا ينفي أن هذا النمط الانتخابي أوقف بشكلٍ كبيرٍ المال الفاسد الذي كان يُدفع لقاء ترأس القوائم

الانتخابية في إطار النظام الانتخابي القديم.

ولم تكن الأخطاء الكثيرة التي حدثت بسبب النظام الانتخابي هي المأخذ الوحيد على انتخابات 12 حزيران/ جوان، بل إن تركيبة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي نفسها جزء من المشكلة، حيث يتم تعيين كل أعضائها بشكل مباشر من رئيس الجمهورية، في حين أن النص القديم الذي صدر بّعيدَ انطلاق الحراك الشعبي كان ينص على تعيينهم من رئيس الجمهورية بعد اختيارهم من قبل نظرائهم من القضاء والأكاديميين وغيرهم، وعموماً إذا كان قانون الانتخابات الحالي قد ضمن معيار التمثيلية -وهذا أمر جيد- فإنه لا يزال بعيداً عن تحقيق معيار الشفافية، ومن المعلوم أن قوانين الانتخابات في العالم تقاس بمدى تحقيقها للمعيارين مجتمعين.

أدى غياب استقلالية سلطة الانتخابات دوراً بارزاً في العجز عن الحد من التلاعبات في العتبة الانتخابية التي صاحبت العملية الانتخابية، حيث تم رفع العتبة أحياناً لإسقاط بعض القوائم وتم خفضها أحياناً أخرى لإنجاح قوائم محسوبة على السلطة، ولم تكن مئات الطعون التي قدمت بعد ذلك أمام المجلس الدستوري مجدية، إلا بما يرفع عدد مقاعد المستقلين، وهي الكتلة المحسوبة على رئيس الجمهورية، وتخفيض عدد مقاعد الأفالان بما يضعف جناحاً من أجنحة السلطة مناوئ لجناح الرئيس.

أسفرت نتائج انتخابات 12 حزيران/ جوان, عن استمرار تصدر الأفلان للمشهد الانتخابي في الجزائر, وتراجع الأرندي إلى المرتبة الرابعة, وقد وقف هذان الحزبان ضد الرئيس الحالي عندما كان مرشحا للرئاسة, وهذا يفسر تقليص عدد مقاعد الأفلان من 120 إلى 105 مقاعد، ومنح أغلبها للمستقلين بعد النظر في الطعون وإعلان النتائج النهائية من طرف المجلس الدستوري، لقد كان واضحاً اعتراض الرئيس تبون على حصول الأفلان على هذا القدر الكبير من المقاعد على حساب ما سمي بحزب المستقلين الذين كان يراهن عليهم شخصياً، ولا أدل على ذلك من اللغة التي استخدمها رئيس سلطة الانتخابات عند الإعلان عن النتائج المؤقتة، حيث ركز وأكد على أن المستقلين هي الكتلة الثانية في البلاد.

يشارك المستقلون في كل الانتخابات البرلمانية في العالم، ولا تتعدى نسبة المقاعد التي يحصلون عليها في بعض الدول الـ 5%، غير أن النظام السياسي في الجزائر وضعهم في المرتبة الثانية، ويعاملهم ككتلة واحدة متجانسة داعمة للرئيس الحالي، ومن المحتمل أن يُشكِل بها حزباً سياسياً جديداً إذا قرر الذهاب لولاية رئاسية ثانية له، خاصة بعد تهشم حزبي السلطة بسبب الحراك الشعبي.

جاءت في المرتبة الثالثة حركة مجتمع السلم (حمس) وهي حزب محافظ ذو خلفية إسلامية، حيث حصدت 64 مقعداً، وتدعي الحركة أنها القوة السياسية الأولى في البلاد لولا التزوير الانتخابي الذي يستهدفها بشكل دائم، وبذلك تصبح هي حركة المعارضة الوحيدة في البرلمان الحالي، وتبرر الحركة مشاركتها شبه الدائمة في الاستحقاقات الانتخابية رغم عدم توفر شروط النزاهة والشفافية، بأنها تتأسى بالحركة الوطنية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي كانت تشارك في الانتخابات رغم علمها المسبق بالتزوير الممنهج من طرف المحتل الفرنسي.

ومنذ انطلاق ما اصطلح عليه بالمسار الدستوري لحل الأزمة مع بداية الحراك الشعبي، وهو المسار الذي يقوم على إجراء الانتخابات الرئاسية، وتعديل الدستور، وانتخابات تشريعية ثم انتخابات محلية - وقد أنجز النظام كل خطواته عدا الانتخابات المحلية -، ويُلاحظ أن نسبة المشاركة المعلن عنها رسمياً في هذه الاستحقاقات تنخفض بشكل مضطرد، وقد انخفضت من 39% في الانتخابات الرئاسية إلى 23% في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهذا يدلل على عدم ثقة أغلب المواطنين بخارطة الطريق التي انتهجها نظام ما بعد الحراك.

التداعيات والأفق السياسي

من غرائب النصوص الدستورية التي ظهرت في التعديل الدستوري الأخير الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وجود حالتين لتعيين رأس الحكومة، فإذا أسفرت الانتخابات البرلمانية عن أغلبية للمعارضة كان رئيس الجمهورية ملزماً أن يعين رئيساً للحكومة من المعارضة، وإذا أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن

أغلبية رئاسية، عين الرئيس وزيراً أولاً، وفي الحقيقة يعتبر الجزء المتعلق بحصول المعارضة على أغلبية برلمانية وبالتالي تشكيل الحكومة أمراً شبه مستحيل في ظل التزوير الانتخابي وفساد الحياة السياسية، فمعظم الأحزاب السياسية تغير ولاءاتها حسب موازين القوى، وقد رأينا كيف تحول حزبي السلطة الأفالان والأرندي إلى حزبي موالاة للرئيس تبون بعدما عارضاه عندما كان مرشحا للرئاسة.

وبُعيد إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، انطلقت مشاورات الرئاسة مع الأحزاب السياسية الفائزة بغرض تشكيل الحكومة، ومن المفارقات أن عدد الحقائب الوزارية الحزبية التي مُنِحت كان مطابقاً لنسبة المشاركة في الانتخابات، حيث حصلت أحزاب الموالاة على 23% فقط من الحقائب الوزارية، بينما وزعت الرئاسة الحقائب الوزارية الأخرى حسب اعتبارات موازين القوة بين العصب الحاكمة خارج اللعبة السياسية المتعارف عليها في النظم الديمقراطية.

تشير بعض تقارير المعارضة في الجزائر أن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة لم تتعد الـ 15%, أي أن نسبة العزوف والمقاطعة الانتخابيين كانت في حدود الـ 85%, وهذا يعكس أزمة سياسية عميقة, إذا أضفنا لها تدهور الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ وسوء إدارة السلطة للوضع الصحي في البلاد مع انتشار الموجة الثالثة من جائحة كورونا, فإن ذلك كله ينذر بحدوث انفجارات اجتماعية كبيرة وربما موجة ثالثة من الحراك تكون في حجم حراك شباط/ فبراير 2019 أو ربما أكبر وأعنف. ■

عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة, خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

التوجهات الراهنة في سوريا

أويتون أورهان

> على الرغم من شبه تحقيق التوازن في سوريا، إلا أن هذا الوضع لا يمهد الطريق لحل سياسي. والسبب الرئيسي لذلك، هو عدم رغبة بعض الفاعلين الداخليين والخارجيين لاسيما النظام، في التوصل إلى اتفاق من خلال الحدود الحالية والتوزيع الحالي للقوى.

هناك انخفاض حاد في مستوى الصراع في سوريا منذ بداية عام 2020. والسبب الرئيسي لذلك، هو أن الفاعلين الداخليين والخارجيين المتورطين في الحرب الأهلية قد وصلوا إلى حدودهم الطبيعية داخل البلاد. ولن تقتصر أي خطوة عسكرية جديدة يتم اتخاذها في سوريا بعد هذه المرحلة على صراع بين الجهات المحلية فقط، بل ربما تتسبب في نشوب صراع بين الدول. وهذا يزيد من تكلفة الصراع، ويحد من قدرة الأطراف على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق.

ونتيجة لذلك، يُلاحظ أن سوريا مقسمة إلى مناطق نفوذ مثل مناطق النظام السوري تحت سيطرة روسيا وإيران، ومناطق معارضة تحت حماية تركيا أو سيطرتها، ومناطق تحت سيطرة الأطراف الكردية (وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي) بحماية الولايات المتحدة.

على الرغم من شبه تحقيق التوازن في سوريا، إلا أن هذا الوضع لا يمهد الطريق لحل سياسي. والسبب الرئيسي لذلك، هو عدم رغبة بعض الفاعلين الداخليين والخارجيين لاسيما النظام، في التوصل إلى اتفاق من خلال الحدود الحالية والتوزيع الحالي للقوى. لهذا السبب، فإن الأطراف غير قادرة على اتخاذ خطوات لتغيير الأمر الواقع الراهن في الميدان ولا تسعى إلى حل سياسي. وهذا هو أهم سبب لعرقلة مرحلة الحل في سوريا. السؤال الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتوقع لكيفية تجاوز هذا المأزق في سوريا، من هو الفاعل الذي لديه القدرة والإرادة للحفاظ على الوضع الحالي وأي جهة ستدخل في مرحلة الانهيار في المنطقة. وفي ظل هذه الصورة العامة، فإن أبرز القضايا المتعلقة بمستقبل سوريا على المدين القريب والمتوسط والتوقعات بشأن مسارها هي كما يلي:

1. المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة خارج سلطة دمشق ومستقبل ووضع مناطق وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي

السيناريو الأكثر احتمالا لمستقبل إدلب على المدين القصير والمتوسط هو الحفاظ على الوضع الراهن. فعلى الرغم من استمرار محاولات وثقة النظام السوري وإيران بالسيطرة على إدلب بالطرق العسكرية، إلّا أن أهم العوامل التي ستحدد مستقبل إدلب ستكون مسار العلاقة التركية الروسية، وإصرار تركيا على حماية

إدلب من النظام. لأن القدرة العسكرية التي أسستها تركيا في إدلب في ظل الظروف الحالية رادعة من حيث الحفاظ على حدود وقف إطلاق النار. أما مستقبل العلاقات التركية الروسية فسيتشكل بناء على العديد من العوامل المختلفة. لكن، بشكل عام، يبدو أن الطرفين يفضّلان الحفاظ على العلاقات بينهما في توازن معين. وخلاف ذلك، فإنه سيتسبب في مخاطر في مجالات مختلفة لكلا الطرفين. وبالتالي، ليس من المتوقع أن تتبنى روسيا نهجا يهدد المصالح الحيوية التركية في إدلب. وفي المقابل، ستستمر محاولات النظام والجماعات المدعومة من إيران والجماعات المتطرفة في إدلب من أجل خرق وقف إطلاق النار ودفع روسيا إلى الصراع. وفي النتيجة، يمكن القول إنه سيتم الحفاظ على الأوضاع الموجودة في إدلب على المديين القصير والمتوسط، لكن سيكون هناك انخفاض أو زيادة في حالة عدم الاستقرار في المناطق المختلفة، بحسب التطورات.

عندما ننظر إلى المناطق التي نفذت فيها تركيا عمليات عسكرية سنرى أن هناك العديد من التحديات. حيث لم يتم توفير الأمن في هذه المناطق بشكل كامل. ويشار إلى أن العمليات الإرهابية التي تقوم بها وحدات حماية الشعب وداعش إضافة إلى الغارات الجوية الروسية تعتبر مصادر المشاكل وزعزعة الأمن في هذه المناطق. ومن المتوقع أن يستمر كلا التوجهين في الفترة المقبلة. جدير بالذكر أن مناطق العمليات التركية محاطة بمناطق تسيطر عليها وحدات حماية الشعب وبعض المناطق التي يسيطر عليها النظام والميليشيات المدعومة من إيران. لهذا السبب، يمكن القول إن هذه التهديدات

الأمنية ستستمر طالما لم يتم إنهاء وجود وحدات حماية الشعب في مناطق تل رفعت ومنبج والمناطق الحدودية شرق الفرات.

إن من أهم أولويات الولايات المتحدة في سوريا هي تحديد الوضع السياسي لمناطق وحدات حماية الشعب شرق الفرات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري القليل في عدده لكنه الرادع في نفس الوقت في شرق الفرات، وستزيد من ضغطها الاقتصادي على دمشق، ومن أجل إقناع تركيا ستواصل جهودها لتوحيد وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني و"أكراد سوريا" تحت سقف واحد، وأخيرا ستبحث عن طريقة للاتفاق مع روسيا وإيران.

2. جهود إيجاد حل سياسي للأزمة السورية ومستقبل عمل اللجنة الدستورية

لم يتم إحراز أي تقدم في عمل مسار جنيف واللجنة الدستورية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. حيث لا يريد النظام السوري الوصول إلى حل سياسي من خلال التوزيع الراهن للقوى. لهذا السبب، من المتوقع في الفترة المقبلة أن يعطي النظام أولوية للتحركات التي ستغير التوازن على الساحة. وفي إطار هذا السياق، سيستمر النظام السوري في موقفه لكسب الوقت في مراحل الحل السياسي. ومن العقبات الأخرى أمام الحل السياسي مساعي الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لإدراج حزب الاتحاد الديمقراطي في الحل السياسي تحت مظلة "أكراد سوريا". وفي هذا الإطار، يمكن القول إن روسيا ستتخذ موقفا قريبا إلى الولايات المتحدة. لكن، مثل هذه الجهود ستواجه اعتراضات مؤكدة من تركيا.

كثّف النظام السوري جهوده لزيادة الاعتراف الدولي به، لاسيما بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي انتُخب فيها بشار الأسد. ويمكن القول إن الإمارات والبحرين دخلتا في مرحلة التطبيع مع دمشق، كما أن السعودية لها نوايا في هذا الصدد، لكنها أرجأت عملية التطبيع بسبب ضغوطات من الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول الأوروبية تناقش مسألة التطبيع مع دمشق. جدير بالذكر أن صربيا افتتحت سفارتها في دمشق وعينت سفيرا لها مؤخرا. ويلاحظ أن روسيا تحاول استخدام نفوذها على الدول العربية في هذا الاتجاه. لذلك، ورغم أنها لم تتحوّل إلى ميول بوجه عام، إلّا أنه من المرجح أن تكون هناك تطورات جديدة فيما يتعلق بتطبيع دمشق علاقاتها مع العالم الخارجي.

3. مشاكل مناطق النظام السوري: الأزمة الاقتصادية والمشاكل الأمنية في جنوب سوريا والتنافس الروسي الإيراني المتصاعد

هناك أزمة اقتصادية عميقة في مناطق النظام السوري. كما أضيفت

عوامل خارجية مثل عقوبات قانون قيصر والأزمة الاقتصادية في لبنان، إلى المشاكل الناجمة عن الأوضاع الداخلية في سوريا. تحاول الولايات المتحدة استخدام أداة الضغط الاقتصادي على دمشق، لإجبار النظام على حل سياسي. ولكن طالما أن أدوات الضغط الاقتصادي لم تخلق مشكلة أمنية لدمشق بشكل مباشر، فمن غير المتوقع أن تكون فعّالة. لكن بسبب الأزمة الاقتصادية، بدأت المشاكل الأمنية والتظاهرات المدنية تحدث في محافظات جنوب سوريا، لاسيما في محافظة درعا. وإذا استمر الوضع بهذا الاتجاه واشتدت قوته، فقد يؤثر على مقاومة النظام السوري للحل السياسي.

تحولت المشاكل التي استمرت لفترة طويلة في درعا إلى احتجاجات واسعة النطاق واشتباكات بين النظام والمعارضين السابقين في عام 2021. وفشلت الوحدات المقربة من إيران في جيش النظام والميليشيات المدعومة من إيران في تحقيق النجاح في العمليات العسكرية التي نفذتها في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس. وأهم نتائج التطورات التي حدثت في درعا، أن النظام أظهر عدم قدرته على توفير الأمن والاستقرار والازدهار في مناطق المعارضة حتى لو سيطر على هذه المناطق. وفي الوقت الذي فشل فيه النظام السوري في السيطرة بشكل كامل على درعا، فإنه من غير الممكن أن ينجح في توفير الاستقرار في إدلب التي تعتبر منطقة أكثر كثافة سكانية وتتمتع المعارضة فيها بقوة عسكرية كبيرة. هذا الوضع سيؤدي إلى تقليص إمكانية شن عملية واسعة النطاق ضد إدلب. النتيجة الثانية لأحداث درعا، هي إدراك أن القوات العسكرية للنظام السوري ضعيفة للغاية في وسط لا يحظى بدعم روسي. وهذا أظهر أن النظام السوري يكاد لا يحظى بأي فرصة لتحقيق النصر على المعارضة السورية في إدلب بدعم إيران فقط.

هناك نتيجة أخرى لأحداث درعا، وهي ازدياد التنافس بين روسيا وإيران في سوريا. حيث أظهرت أحداث درعا أن روسيا لا تريد أن تكون إيران فاعلة على الجبهة الجنوبية لسوريا وأن أولويات البلدين مختلفة فيما يتعلق بالجنوب السوري. النظام السوري وإيران يرغبان في سيطرة مطلقة على الجنوب. في المقابل، تريد روسيا الحد من التوترات في المنطقة وإظهار أنها ملتزمة بالاتفاقيات السابقة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن القول إن وضعا مشابها ينطبق على شمال غرب سوريا أيضا. لذلك، يمكن القول إن روسيا على عكس إيران والنظام السوري، ستكون أكثر حساسية تجاه الالتزام بالاتفاقات مع تركيا بشأن إدلب. وبشكل عام، فإن زيادة التنافس بين روسيا وإيران في سوريا ربما توفر مساحة أكبر لتركيا. ■

أويتون أورهان: باحث وأكاديمي من تركيا، مدير قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

المواقف الدولية من الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري

سمير العبدالله

من خلال تتبع المواقف من تلك الانتخابات يبدو أن الدول المعارضة للانتخابات والتي تشكك بشرعيتها لم تقم بأية خطوة عملية عدا عدم السماح بإجرائها في سفارات النظام على أراضيها، فغالبية تلك الدول ترغب باستمرار الوضع الحالي وبقائه دون تغيير، ولم يلتفت النظام لكل التصريحات المعارضة لإجرائه الانتخابات وحول عدم شرعيتها، وخاصة تصريحات الأمم المتحدة التي تشرف على مفاوضات جنيف وعمل اللجنة الدستورية، وخاصة أن قراراتها غير حازمة، ويمكن تأويل قراراتها بعدة صيغ.

أجرى النظام السوري انتخابات رئاسية في المناطق التي يسيطر عليها بتاريخ 26 أيار/مايو 2021، وفي بعض السفارات السورية بتاريخ 20 أيار/مايو، وكان

سيناريو الانتخابات معروف لأغلب السوريين حيث فاز الأسد بنسبة 95% من الأصوات، بينما حصل المنافسان على باقي الأصوات، وهما مرشحان اختارهما النظام ليكونا منافسين له للإيحاء بأنها كانت انتخابات نزيهة، وكان بها منافسة حقيقية.

كانت الانتخابات كحال كل الانتخابات السابقة التي أجراها النظام سابقاً انتخابات صورية، ولم تختلف عن سابقاتها في الهدف منها، وإن كانت قد اختلفت من حيث السياق والأدوات، حيث جرت في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مناطق النظام، وفي ظل تعثر مسار الحل السياسي، فكانت الظروف التي جرت بها الانتخابات مشابهة للظروف التي جرت بها سنة 2014, لكن الظروف أصبحت أكثر تعقيداً بانتخابات 2021, حيث تتواجد العديد من القوى الأجنبية على الأراضي السورية, ومن ناحية أخرى فقد تمكن النظام من السيطرة على قسم كبير من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة سنة 2014, ومن ناحية أخرى فإن الشروط للترشح هي نفسها سنة 2014 وهي شروط لن تمكن أحد من الترشح بدون موافقة النظام عليه.

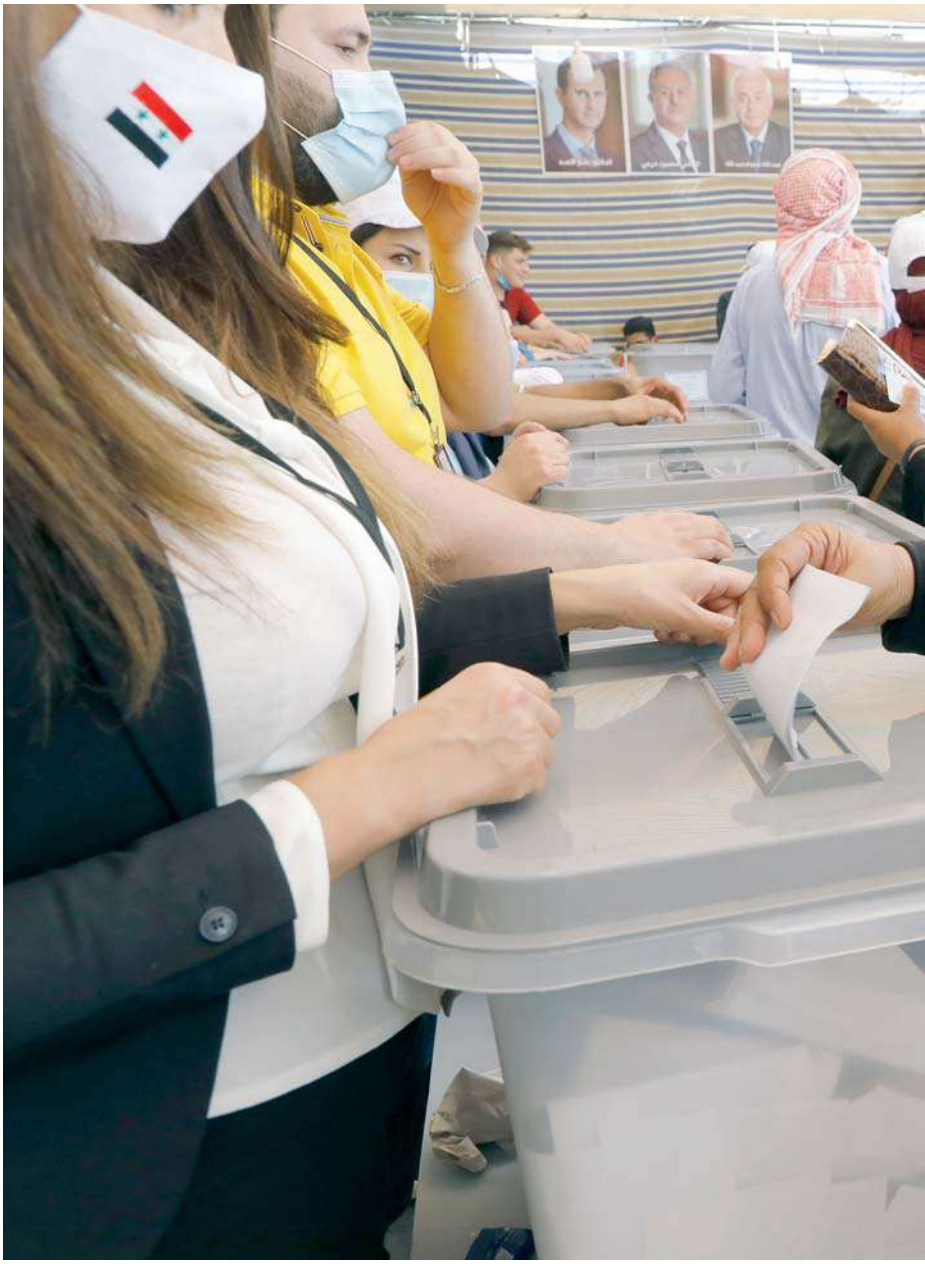

ويمكن تقسيم المواقف الدولية من الانتخابات على الشكل التالي:

المواقف المعارضة لإجراء الانتخابات

استنكرت أغلب الدول الغربية إجراء النظام للانتخابات الرئاسية في مناطقه، وفي بيان مشترك قالت الولايات المتحدة وبريطانية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا أن الانتخابات "لن تكون حرة ونزيهة". وأعلن الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن الدولي في 28 نيسان/ إبريل رفضهم مسبقاً لنتيجة تلك الانتخابات.

وحاولت أغلب الدول الغربية تجاهلها طالما أنها لاتجري وفقاً لاتفاق سياسي وتحت إشراف الأمم المتحدة، ووضعت أربعة شروط ضمن وثيقة للاعتراف بتلك الانتخابات سميت الوثيقة الفرنسية، ومنها إرساء الثقة وتهيئة الأجواء والبيئة الآمنة والمحايدة قبل وأثناء وبعد الانتخابات، ومشاركة النازحين واللاجئين، وخاصة أنه يوجد مايقارب من 12 مليون سوري بين لاجئ

ونازح لن يتمكنوا من المشاركة فيها، وليس لديهم ثقة بها، وكذلك تشكيل لجنة مستقلة تشرف على الانتخابات تحت إدارة الأمم المتحدة، وكانت هذه الوثيقة خطوة استباقية لمحاولة النظام وحلفائه الترويج لتلك الانتخابات ولشرعية النظام.

وأكدت أمريكا أنه لا نية لديها لتطبيع العلاقات مع النظام، وهددت بفرض عقوبات على أي دولة تتعامل مع النظام، وتخالف العقوبات الأمريكية، ودعت المجتمع الدولي بعدم الانخداع بتلك الانتخابات، كذلك دعت كندا المجتمع الدولي لرفض أي تطبيع مع النظام السوري، وكان هذا مشابه للموقف البريطاني، حيث أكدت بريطانية أنها لاتعترف بالانتخابات لأنها تخالف القرار الدولي 2254، ولم يشارك بها كل السوريين بما فيهم النازحون واللاجئون والمعتقلون، بالإضافة إلى أنها غير شفافة وغير ديمقراطية.

كذلك فرنسا كان لها نفس الموقف، وأعرب أعضاء البرلمان الأوربي أن الانتخابات تفتقر للمصداقية في نظر المجتمع الدولي.

وكان الموقف التركي مشابه لمواقف الدول الغربية واعتبرها انتخابات غير شرعية، وكذلك أكد المبعوث الدولي لسوريا غير بيدرسون أن الانتخابات ليست جزء من العملية السياسية التي دعا لها القرار 2254, وأعلنت الأمم المتحدة في 21 نيسان/ إبريل أنها غير منخرطة في الانتخابات المزمعة في سوريا.

ومنعت ألمانيا وبلجيكا فتح السفارات السورية لديها لإجراء الانتخابات، بينما سمحت بقية الدول بفتحها على الرغم من معارضتها لها مثل فرنسا التي تذرعت بأن الانتخابات تجري بمبنى للأمم المتحدة.

المواقف المؤيدة للانتخابات

حاولت الدول المؤيدة للنظام السوري الترويج للانتخابات وعلى رأسها الصين وروسيا وإيران، وبررت موقف النظام السوري بإجرائها بحجة أنها تجري بموعدها الدستوري، وأنها غير مرتبطة بمسار الحل السياسي، وعمل اللجنة الدستورية السورية، وكذلك من ناحية أخرى برروا بأنها جرت متوافقة مع شرعية متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي للوصول لحل سياسي.

ورأت روسيا وإيران أن الانتخابات ضرورية لهم أيضاً وليس فقط للنظام، لأن أي مسار آخر غير الانتخابات سيشكل مشكلة إضافية جديدة لهم، في ظل فشلهم في تقديم أي حل أو حتى رؤية للحل، ويراهنون على اللعب ببطاقة استمرار الأسد بالحكم، ويساهم انتخاب الأسد مجدداً باستمرار شرعية التواجد الروسي والإيراني في سوريا.

وأرادت الدول المؤيدة للنظام فرض الأمر الواقع على بقية الفاعلين بالشأن السوري، بعد أن فشلوا في الوصول لتوافق دولي على تأجيل الانتخابات مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية كتسهيل عودة اللاجئين وتمويل عملية إعادة الإعمار، حيث

عارضتها العديد من الدول ذلك، وفشلت روسيا بتغيير موقف تركيا من تعويم النظام، حيث رفضت تركيا فتح المعابر التجارية بين مناطق النظام ومناطق المعارضة.

روسيا من جهتها روجت أن الانتخابات شأن داخلي سوري يتوافق مع دستور 2012, ولا تتناقض مع القرار الدولي 2254 وغيره من القرارات، ورأت بالتصريحات الغربية ورقة للضغط السياسي ومحاولة للتدخل بالشؤون الداخلية، واعترضت على موقف الدول الغربية في مجلس الأمن من الانتخابات، حيث تعتبر روسيا الملف السوري وبشار الأسد ورقة تفاوض لها مع الدول الغربية وأمريكا.

أما بالنسبة لإيران فالأسد حتى الآن يعتبر خط أحمر بالنسبة لها، لأن بقاءه يضن استمرار نفوذها في سوريا، فتغيير النظام في سوريا يعني بداية النهاية للمشروع الإيراني في المنطقة عموماً وليس فقط بسوريا.

هذه المواقف استغلها نظام الأسد وأجرى الانتخابات بالتوافق مع حلفائه ودعم ضمني منهم، فروسيا ليست مستعدة حتى الآن للتخلي عن الأسد وإجراء تغيير سياسي حقيقي دون الحصول على مكاسب واعتراف دولي بتواجدها في سوريا، وأرادوا من خلال إجراء الانتخابات إيصال رسالة بأن الأسد باق، وأنهم أغلقوا الباب أمام المسارات السياسية وحتى اللجنة الدستورية، وأن على المجتمع الدولي تقبل هذا الأمر.

وبالنسبة لإسرائيل هي تفضل إعادة انتخاب الأسد لأنه الخيار المفضل لديها حالياً، لأن بقاءه يعني استمراراً للأزمة السورية.

المواقف العربية من الانتخابات

جاءت أغلب المواقف العربية في الفترة الأخيرة منفتحة على إعادة العلاقات مع النظام، وسمحت بعض الدول بإجراء تلك الانتخابات بسفارات النظام على أراضيها، وكان تبرير تلك الدول بأنها ترغب بلعب دور أكثر فعالية بالملف السوري، وللحد من الهيمنة الإيرانية على النظام السوري، حيث إنه هناك محور عربي داعم لعودة شرعية النظام وتطبيع العلاقات معه، وكان على رأسه العراق والجزائر ولبنان ومصر والإمارات والأردن

وجرت الانتخابات في لبنان تحت ضغوط وتهديدات من النظام ومن بعض الجهات السياسية هناك على اللاجئين السوريين هناك لإجبارهم على المشاركة بالانتخابات.

بينما منعت بعض الدول تلك الانتخابات في سفارات النظام على أراضيها مثل السعودية وقطر.

من خلال تتبع المواقف من تلك الانتخابات يبدو أن الدول المعارضة للانتخابات والتي تشكك بشرعيتها لم تقم بأية خطوة عملية عدا عدم السماح بإجرائها في سفارات النظام على أراضيها، فغالبية تلك الدول ترغب باستمرار الوضع الحالي وبقائه دون تغيير، ولم يلتفت النظام لكل التصريحات المعارضة لإجرائه الانتخابات وحول عدم شرعيتها، وخاصة تصريحات الأمم المتحدة التي تشرف على مفاوضات جنيف وعمل اللجنة الدستورية، وخاصة أن قراراتها غير حازمة، ويمكن تأويل قراراتها بعدة صيغ.

ويعول النظام السوري على مسألة الوقت واقتناع الدول بأنه لا حل بدونه، في ظل تراخي موقف إدارة بايدن تجاهه، وعدم اهتمامها بالأزمة السورية، ما يهم النظام توجيه رسالة للغرب بأنه ثمة عملية سياسية تجري في الداخل السوري بمعزل عن العملية السياسية الأممية

يبدو أن الوضع الحالي بسوريا سيستمر لفترة في ظل عدم التوافق الدولي على مصير الأسد، وهذه هي الورقة التي يراهن عليها النظام ويستغلها، فالانتخابات لم تغير من الواقع الحالي في سوريا، وهو على علم بأن كل التصريحات التي صدرت عن الدول المعارضة لانتخاباته والمشككة بشرعيته لن يترتب عليها أي خطوة جدية أو عملية، فالأمم المتحدة على الرغم من كل تلك التصريحات مازالت تعترف بالصفة القانونية للنظام السوري، يبدو أن المواقف تلك كانت لرفع العتب فقط، وهي مواقف لمعارضة الروس واستفزازهم أكثر، فهذه الدول على الرغم من معارضتها للتدخل الإيراني بسوريا مثلا لم تتخذ أي خطوة جدية للحد منه. ■

سمير العبدالله: باحث وأكاديمي من سوريا، حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث، خبير في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

الانتخابات الرئاسية في سوريا وإنعكاسها على الأزمة السورية

سهيل الغزي

لم تساهم الانتخابات الرئاسية في حل ملموس للوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة النظام, كما ساهم الرفض الشعبي في عدة مناطق سورية بالتشويش على محاولات إعادة تعويم النظام.

في الثامن عشر من شهر نيسان الماضي حدد رئيس مجلس الشعب التابع للنظام حمودة الصباغ تاريخ الـ 26 من أيار/ مايو موعداً لإجراء الإنتخابات الرئاسية في سوريا, وفاتحاً أيضاً موعد التقدم بطلبات الترشح إلى الإنتخابات لمدة عشرة أيام. بدأ بعدها مجلس الشعب قبول طلبات الترشح من المحكمة الدستورية لعرضها على النواب للتصويت عملاً بدستور 2012. حيث يشير الدستور إلى عرض الطلبات على المحكمة الدستورية ثم طرحها لتصويت أعضاء مجلس الشعب, ليتم اختيار ثلاثة مرشحين حصلوا على 35 صوت كحد أدنى. وتقدم حوالي 50 شخص بينهم نساء بطلبات الترشح، وتم اختيار كل من بشار الأسد، عبد الله سلوم عبد الله، ومحمود أحمد مرعي كمرشحين لرئاسة الجمهورية.

تشابه المرشحين في انتخابات 2021 مع المرشحين في انتخابات 2014 في عدة جوانب، فالنظام اختار شخصيات غير معروفة من أحزاب سياسية داخلية لخوض الانتخابات، المعروفة نتائجها مسبقاً، ولا يمكن

أن تشكل في المستقبل خطراً على النظام كالقدرة على جمع مؤيدين أو تحولهم إلى شخصيات وطنية معارضة. فالمرشح عبد الله سلوم كان يشغل منصب وزير دولة سابق وعضو في حزب الوحدويين الاشتراكيين،وهو أحد الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث ضمن الجبهة الوطنية التقدمية، وبعد الانتخابات تم إعادة تعيينه كوزير دولة. بينما يظهر محمود مرعي على أنه أحد أطراف المعارضة الداخلية كونه معتقل سابق، وعضو في وفد المعارضة الداخلية في مفاوضات جنيف. وبينما اكتفى المرشح عبد الله سلوم بمقابلة تلفزيونية واحدة، ظهر المرشح الاخر على عدة قنوات ومواقع محلية وعربية متحدثاً عن برنامج انتخابي ورؤية لحل الأزمة في سوريا دون التوجه بالانتقاد إلى بشار الأسد أو أركان نظامه.

قبيل الانتخابات، أعلن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا عن مقاطعته للانتخابات ووصفها بالمسرحية، كما أعلنت أطياف أخرى من المعارضة الداخلية مثل هيئة التنسيق الوطنية والجبهة الوطنية الديموقراطية "جود" مقاطعتها للانتخابات أيضاً لأنها لا تجري وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وعملية جنيف وهو ما شكل ضربة لجهود روسيا لإعادة تعويم النظام عبر انخراط أطياف من المعارضة الداخلية معه، كما أعلنت الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديموقراطية (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني) عن رفضها للانتخابات ورفض إقامتها في مناطق سيطرتها.

أراد النظام استخدام الانتخابات كفرصة لحشد مناصريه في الشوارع والفعاليات الإنتخابية لإظهار أن بشار الأسد ما يزال يتمتع بدعم السوريين، كما أرادها فرصة لإلهاء المواطنين عن الوضع الاقتصادي المتدهور وضعف الخدمات وارتفاع أسعار المواد الغذائية. لكن هذه المحاولات لم تنجح كما خطط النظام عندما امتنع أهالي محافظة درعا عن المشاركة بالفعاليات الإنتخابية والاقتراع، بل وقام بعض الأهالي بإغلاق المراكز الانتخابية بالقوة، بينما شهدت محافظة السويداء أيضاً محاولات لمقاطعة الانتخابات من قبل فصائل وأطراف محلية. ويمكن القول أن ردة فعل أهالي درعا على الانتخابات كانت من أهم أسباب تصعيد قوات النظام عسكرياً في المحافظة بعد ذلك. وشهدت مناطق كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة سابقاً مشاركة ضعيفة أيضاً، على الرغم من محاولات النظام إجبار الطلاب والموظفين على المشاركة في الانتخابات. وعلى الجانب الآخر لم تشهد المناطق الواقعة تحت نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران

نشاطاً انتخابياً كثيفاً بالمقارنة مع باقي مناطق سيطرة النظام.

اتخذ الأسد من عبارة "الأمل بالعمل" شعاراً لحملته الانتخابية كدلالة على مساهمة الصناعة والإنتاج في تحسين الوضع الاقتصادي الذي أصبح يشكل الهاجس الأكبر للسكان، واستهل حملته بزيارة المدينة الصناعية في حسياء في محافظة حمص والتقى مع صناعيين ومستثمرين. كما اتخذ النظام عدة خطوات قبل الانتخابات لمحاولة تحسين الوضع الاقتصادي مثل زيادة الرواتب للعاملين في الدولة، ورفع سعر الصرف الرسمي ليقترب من سعر سوق السوداء حيث يعتمد غالبية الشعب السوري في معيشتهم على الحوالات المالية من أفراد عائلاتهم المقيمين خارج سوريا.

كما وفرت الانتخابات فرصة مهمة للميليشيات التابعة للنظام ورجال الأعمال وأمراء الحرب لاظهار ولائهم للنظام، حيث بدأت اللافتات الطرقية المؤيدة لبشار الأسد بالظهور في شوارع المدن والقرى في مناطق سيطرة النظام قبل الانتخابات، كما أصبحت التجمعات الانتخابية والفعاليات المصاحبة لها مكاناً لإلقاء الخطب، والتأكيد على التأييد المطلق لبشار الأسد، وتبارى أمراء الحرب بتقديم معونات غذائية وغيرها من الحوافز لدفع السكان للمشاركة في هذه الفعاليات.

التأثيرات المحتملة للانتخابات

لم تحمل الانتخابات الرئاسية تأثيراً كبيراً على مجريات الأزمة السورية، حيث أرادت روسيا استخدام الانتخابات الرئاسية كمحاولة لدفع الدول لإعادة الاعتراف بنظام الأسد وإعادة العلاقات معه، من خلال محاولة إظهار الانتخابات على أنها تعبر عن وقوف الشعب السوري مع بشار الأسد. حيث لا تزال الشركات الأجنبية متخوفة من الدخول إلى السوق السورية بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية. وعلى الصعيد الداخلي، لم تساهم الانتخابات في تغيير مزاج مؤيدي النظام بينما يقبع حوالي حوالي 80% من السكان تحت خط الفقر, فبعد انتهاء الانتخابات, عادت مشاهد الطوابير الطويلة أمام الأفران ومحطات الوقود كما ازدادت ساعات تقنين الكهرباء حتى وصلت إلى 12 ساعة يومياً، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والخبز وبعض المواد الغذائية بعد الانتخابات، مما دفع

السكان إلى التعبير عن غضبهم على وسائل التواصل الاجتماعي حول الفساد وفشل الحكومة في تأمين أبسط مستلزمات المعيشة. وعلى الأرض لم تسهم الانتخابات في تغيير موازين القوى، فالنظام ما زال غير قادر على السيطرة على حقول النفط المهمة في الشمال الشرقي تحت سيطرة قوات سوريا الديموقراطية. وعلى الجانب الأخر لم يستطع النظام، على الرغم من القصف المتكرر، من بسط سيطرته على مناطق سيطرة المعارضة السورية جنوبي إدلب. وفي البادية السورية لم تستطع قوات النظام إنهاء هجمات خلايا تنظيم داعش التي ما تزال تهدد حركة النقل بين مناطق شرق سوريا ودمشق. وعلى الجانب الاخر ما تزال سوريا مسرحاً للغارات الاسرائيلية المستمرة ضد قواعد ونقاط عسكرية تابعة لميليشيات مدعومة ايرانياً في مناطق مختلفة في سوريا مع استمرار فشل النظام بالتصدي لهذه الهجمات.

وحتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حسين عرنوس، لم تحمل التغييرات أهمية كبيرة بسبب معرفة السكان أن بنية النظام نفسها القائمة على الفساد والمحسوبية واحتكار رجال الأعمال ومسؤولي النظام تجارة وتهريب المواد الأساسية هي السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية الحالية. كما فشل النظام إلى الآن في دفع عجلة الاقتصاد لعدة أسباب منها الأزمة الاقتصادية في لبنان، وفشل خطة الاعتماد على الصناعة والتصدير والترانزيت إلى الدول العربية عبر العراق والأردن، حيث لا تزال عملية التصدير إلى دول الخليج عبر الأردن مرتبطة بقرارات الحكومة الأردنية والوضع الأمني في درعا من جهة، وعلى قرارات الحكومة السعودية من جهة أخرى خاصة بعد حظر السعودية استيراد المواد الغذائية من لبنان بعد اكتشاف عدة شحنات من مخدر الكابتاغون مخبأة في شحنات مواد غذائية.

لم تساهم الانتخابات الرئاسية في حل ملموس للوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة النظام، كما ساهم الرفض الشعبي في عدة مناطق سورية بالتشويش على محاولات إعادة تعويم النظام. ■

سهيل الغزي: باحث من سوريا، يعمل حالياً في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

العلاقات الأمريكية الإيرانية في سوريا في ظل إدارتي بايدن ورئيسي

نوار شعبان

فضلت إدارة بايدن عدم التحرك بقوة نحو إيران حتى نهاية الانتخابات الرئاسية الإيرانية, التي فاز فيها "إبراهيم رئيسي" من التيار المحافظ, الذي يعتبر أول رئيس إيراني يكون على رأس قائمة العقوبات الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان, وجاء انتخابه أيضًا في الوقت الذي يعقد فيه مسؤولون إيرانيون وأمريكيون محادثات غير مباشرة سادسة في فيينا لإحياء الاتفاق النووي.

تطور التحالف السوري الإيراني عام 2000 وذلك بعد تولى بشار الأسد الرئاسة في سوريا, وزاد التقارب بين البلدين خاصة خلال الحرب في العراق سنة 2003, وفي جنوب اللبناني خلال عام 2006. بعد ذلك أصبحت سوريا تعتمد بشكل متزايد على إيران للحصول على الدعم السياسي والعسكري، لأن الأسد لم يكن قادرًا على الحفاظ على علاقات إيجابية مع الدول العربية الأخرى خلال فترة حكمه.

منذ بداية الثورة السورية عام 2011, وجدت إيران مقاربات مختلفة لزيادة نفوذها العسكري والأمني في سوريا, لكن مع انخفاض العمليات العسكرية في سوريا, بدأت إيران في البحث عن طرق جديدة لتعزيز سيطرتها ونفوذها مختلف المحافظات السورية, خصوصًا بعد نجاحها في اختراق جيش النظام وأجهزته الأمنية, ومع مطلع العام 2017، بدأت إيران بالتركيز على اختراق المجتمع السوري وتعزيز علاقاتها مع رجال الأعمال السوريين.

يعتبر الوجود العسكري الإيراني في سوريا إشكالية للولايات المتحدة، وفي السنوات القليلة الماضية حدثت أحداث كثيرة كان لها تأثير مباشر على طبيعة الصراع الأمريكي- الإيراني في سوريا، مثل الاتفاق النووي في عهد إدارة أوباما، والذي منح إيران بعض المساحة للتحرك في سوريا على مختلف المستويات، ومن ثم إلغاء الاتفاقية في عهد إدارة ترامب وبدء مرحلة جديدة من الضغط العسكري والاقتصادي على إيران، ولكن ربما أبرز الأحداث التي غيرت شكل الصراع الأمريكي والإيراني. في سوريا خلال 2021/2020 على النحو التالي:

- اغتيال قاسم سليماني في عهد إدارة ترامب.
- انتخاب إدارة بايدن والانتخابات الرئاسية في إيران.
- تجديد المفاوضات النووية والرسائل العسكرية الجارية بين إيران والولايات المتحدة.

تداعيات اغتيال قاسم سليماني على إيران:

بدأت إيران في تغيير شكل وجودها العسكري في سوريا عام 2018, بعد انتهاء المعارك مع داعش من جهة, وبسبب ضغوط الضربات الإسرائيلية المتكررة على مواقعها من جهة أخرى, وبعد اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في بغداد في 3 كانون الثاني/ يناير 2020. أحرت إيران سلسلة من التغييرات على وجودها في سوريا من أجل حماية أهم مواقعها في سوريا وتحديداً في دير الزور التي شهدت تغييرات واسعة في الوجود العسكري الإيراني خلال الفترة التي تلت اغتيال سليماني.

وأعادت إيران تمركز 9 مواقع عسكرية رئيسية في البوكمال, و4 مواقع عسكرية في حمص، وموقع واحد في حلب، بينما لم يلاحظ أي تغير في الوجود العسكري الإيراني في ذلك الوقت في دمشق وحماة ودرعا والرقة.

كان واضحاً أن إيران مع هذه التغييرات تهدف إلى التكيف مع المتغيرات السياسية والميدانية التي تحدث على الساحة السورية، وامتصاص الضغوط المفروضة عليها، وبالتالي تقليص خسائرها وتعظيم مكاسبها على المدى الطويل.

لكن هذه التغييرات لم يكن لها أيضاً تأثيراً مباشراً على شكل وطبيعة الوجود العسكري الإيراني في سوريا، حتى يومنا هذا بقي المقر الرئيسي الإيراني الحيوي في دمشق وحلب ودير الزور، ما يعكس النية الإيرانية في البقاء فاعلًا مؤثراً في الترتيبات الميدانية في الجنوب والشمال، والاحتفاظ بأوراق القوة والضغط التي تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية.

العلاقة الأمريكية- الإيرانية في عهد إدارة بايدن والتغيرات بعد انتخاب إبراهيم رئيسي

شهدت العلاقات الأمريكية- الإيرانية عدة عقبات منذ عام 1979 وتفاوت التوتر بين الإدارات الأمريكية المختلفة، ولم يتغير ذلك عندما بدأت إيران تدخلها في سوريا، لكن خلال إدارة ترامب أصبحت العلاقة الأمريكية الإيرانية أكثر تعقيدًا، وأدى ذلك إلى تعقيد العلاقة أيضاً بين إيران وحلفاء أمريكا من دول الخليج.

بعد انتخاب جو بايدن، وعلى الرغم من انتقاداته لسياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران، كان هناك العديد من الأصوات داخل الإدارة الجديدة التي رأت أن عقوبات ترامب ليست فكرة سيئة، لأنها قد تساعد

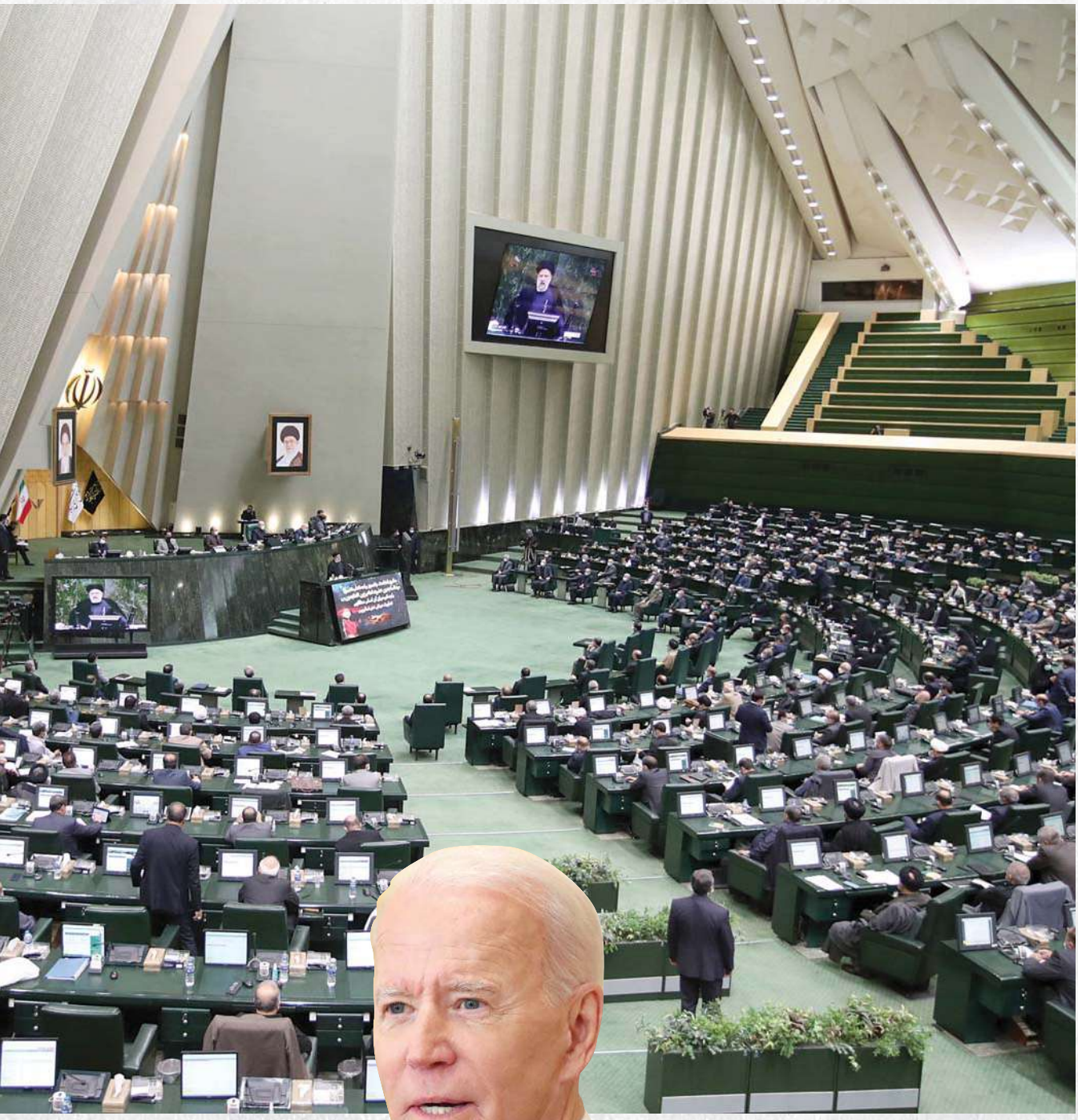

منها فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لكن ربما فضلت إدارة بايدن عدم التحرك بقوة نحو إيران حتى نهاية الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي فاز فيها "إبراهيم رئيسي" من التيار المحافظ، الذي يعتبر أول رئيس إيراني يكون على رأس قائمة العقوبات الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان، وجاء انتخابه

أيضًا في الوقت الذي يعقد فيه مسؤولون إيرانيون وأمريكيون محادثات غير مباشرة سادسة في فيينا لإحياء الاتفاق النووي. لكن إذا تبنى الرئيس رئيسي نهجًا عدوانيًا تجاه

الولايات المتحدة، فقد يضر ذلك باحتمال إجراء مفاوضات مع الغرب وجيران إيران في الخليج، ومن ناحية أخرى لن يبدأ إبراهيم رئيسي دوره كرئيس حتى آب/ أغسطس 2021، وهو الذي أعطى المفاوضين في فيينا مزيد من الوقت من أجل استمرار محاولتهم لإحياء الاتفاق النووي دون مقاطعة بسبب نقل السلطة في إيران.

بعد انتخاب رئيسي، ظهرت بعض التصريحات الرسمية الأمريكية، والتي كانت إيجابية، خاصة فيما يتعلق بملف الملف النووي، لكن مؤخرًا، وتحديداً في نهاية يونيو 2021، نفذ الجانب الأمريكي عدة غارات استهدفت مواقع الميليشيات الموالية لإيران في الحدود السورية والعراقية، وبعدها استهدفت الميليشيات الإيرانية قاعدة العمر الميدانية في دير الزور في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي تتمركز فيها القوات الأمريكية، لكن هذا التصعيد لا يعتبر جزءًا من السياسات الأمريكية الحالية تجاه إيران، والأمر كان أشبه بعرض قوة من الجانب الأمريكي، خاصة بعد أن قامت ميليشيا سيد الشهداء العراقية باستعراض عسكري قبل الضربة الأمريكية.

وخلاصة القول، يبدو واضحًا أن هنالك رغبة لدى الإدارة الأمريكية في فصل الملفات الإيرانية عن بعضها البعض حتى لا يؤثر الوجود الإيراني في سوريا على ملف المفاوضات النووية، ويبقى واضحًا أن الولايات المتحدة تعتبر وجود إيران في سوريا إشكاليًا فقط إذا طرح تهديداً مباشر أو غير مباشر لقواتها المتمركزة في شرق سوريا. ■

نوار شعبان: باحث من سوريا، يعمل حالياً في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

الانتخابات التشريعية المقبلة في قطر وآفاق الديمقراطية في منطقة الخليج

عايدة باري

يرى بعض المحللين والمراقبين أن هذه الانتخابات جاءت في توقيت تستعد فيه قطر لاستقبال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وان هذه الخطوة جاءت من أجل تحسين صورة قطر وابرازها كدولة تقف في مصاف الدول الديمقراطية، بينما يرى محللون آخرون أن قطر جادة في سعيها نحو زيادة ممارسات ومظاهر الديمقراطية في الدولة.

من المعروف أن هنالك مشاركة مباشرة قليلة من جانب مواطني دول الخليج العربي في مؤسسات الحكم في هذه الدول ذات الثروات النفطية والمؤسسات السياسية التقليدية، التي تركز السلطة السياسية في أيدي الأسر الحاكمة. باستثناء الكويت، فالكويت هي الدولة الأكثر ديمقراطية في المنطقة، وهي تعتبر الملكية الخليجية الوحيدة التي تمنح صلاحيات كبيرة

للبرلمان المنتخب، حيث يتحدى البرلمان الكويتي بانتظام وزراء الحكومة الذين يعينهم الأمير ولديه القدرة على عرقلة التشريعات الحكومية والقوانين، إضافة الى مساءلة الوزراء، ولكن عملية القرار النهائية تبقى على عاتق الأمير كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون الخليجي. يبدو ان التجربة الكويتية شكلت مصدر إلهام لدولة قطر، ولذلك قررت قطر أن تسير على خطى الكويت وتساهم في تغيير الصورة النمطية عن الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي 29 تموز/ يوليو 2021 صادق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على قانون انتخابي لإقامة أول انتخابات تشريعية في قطر والتي تقرر اجراءها في تشرين الأول/ أكتوبر القادم.

يرى بعض المحللين والمراقبين أن هذه الانتخابات جاءت في توقيت تستعد فيه قطر لاستقبال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وان هذه الخطوة جاءت من أجل تحسين صورة قطر وابرازها كدولة تقف في مصاف الدول الديمقراطية، بينما يرى محللون آخرون أن قطر جادة في سعيها نحو زيادة ممارسات ومظاهر الديمقراطية في الدولة.

الانتخابات التشريعية في قطر مطلب سابق

ينص القانون الانتخابي الذي صادق عليه أمير قطر في 29 تموز/ يوليو على

أنه يمكن للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر, والذين ولد جدهم في قطر, التصويت في المناطق التي تقيم فيها قبيلتهم أو أسرهم. وستختار ثلاثون دائرة انتخابية ممثلاً واحدا لكل منها. لأول مرة سيترك للشعب القطري حرية اختيار أو انتخاب 30 عضو من مجلس الشورى المكون من 45 عضو, بينما يقوم الأمير بتعيين الأعضاء الـ 15 الباقين، مما يعني أنه سيحق للشعب القطري أن ينتخب ويختار ثلثي أعضاء مجلس الشورى القادم. في السابق كان مجلس الشورى يتم تعيين جميع أعضاؤه بالكامل من الأمير.

إن قرار انتخاب مجلس شورى صدر من الحكومة المتمثلة بأمير قطر، مما يعني أن قرار توسيع مساحة الديمقراطية والإصلاح قد جاء من أعلى الهرم إلى أسفله، وليس العكس. من المفيد الرجوع الى العام 1995 وهي بداية الحقبة التي تولى بها الأمير الأب حمد بن خليفة آل ثاني حكم قطر. فمنذ اللحظة الأولى التي تولى فيها الأمير حمد سدة الحكم في قطر, سعى إلى احداث تغيير جذري في قطر وصنع شخصية مستقلة لقطر, تميزها عن قريناتها من دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت البداية بوضع دستور لدولة قطر في العام 2003 والمصادقة عليه في العام 2004.

إن انتخاب المجلس التشريعي ليس مطلباً جديداً في قطر. ففي استفتاء عام 2003 صوت القطريون بأغلبية ساحقة على الدستور الجديد, والذي تنص إحدى مواده على إنشاء مجلس شورى, على ان يتم انتخاب ثلثي أعضائه, وأن يعين الأمير القطري الثلث الأخير من أعضائه, ومنذ 2003 لم يتم اجراء الانتخابات وقد تم تأجيلها عدة مرات, آخر مرة تم فيها تأجيل المصادقة على قانون الانتخابات الجديد في 2019، حيث أن أوضاع قطر تحت الحصار لم تكن تفسح المجال للقيام بالانتخابات أو حتى المصادقة على قانون الانتخاب.

الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية أم توقيت مناسب لتحسين صورة قطر عالميا؟

رغم ان قطر لا تملك برلمان منتخب حتى هذه اللحظة، إلا انه يسمح لمجلس الشورى المعين من الأمير التعليق على التشريعات والاتصال بالديوان الأميري، وبموجب دستور عام 2004، فإنه لا يسمح للحكومة التصديق على أي قانون في البلاد دون أن يناقشها مجلس الشورى. إضافة الى ان مجلس الشورى يعتبر أحد الجناحين التشريعين في قطر، اذ

يعتبر الأمير نفسه هو الجناح التشريعي الثاني في دولة قطر. وبناء عليه، فإن للأمير الكلمة الحاسمة والنهائية في جميع المسائل السياسية، هذا يؤدي إلى نتيجة وهي أن مجلس الشورى الحالي له تأثير، ولكن ليس بالكبير على السياسة في دولة قطر.

أن قطر تحظر الأحزاب السياسية، وذلك على غرار معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه نقطة قد يأخذها البعض حجة للقدح في ديمقراطية قطر، وفي الحقيقة قطر لها خصوصية في هذا المجال، لو اخذنا عدد سكان قطر في عين الاعتبار، يمثل القطريون حوالي 10 % من سكان قطر البالغ عددهم حوالي 2.7 مليون نسمة, فمعظم المقيمين في قطر هم من العمال الأجانب, هذا يعني أننا نتحدث عن 300 ألف مواطن قطري فقط، لذلك يوجد تجانس فكري كبير في المجتمع القطري، وبناء عليه فقد استعاضت قطر بنظام الدوائر الانتخابية بدلاً من الأحزاب السياسية، فعادة تنشأ الأحزاب السياسية نتيجة اختلاف أيديولوجي في المجتمع بدرجة ما، وهذا الأمر غير موجود في قطر. في كل الأحوال رغم ان قطر تحظر الأحزاب السياسية، إلا أنها تجري بالفعل انتخابات بلدية.

ان مجلس شورى قطر المنتخب سيكون له سلطة تشريعية وله صلاحية الموافقة على السياسات العامة للدولة والميزانية، كما يحق لأعضائه تقديم مقترحات تتعلق بالمسائل العامة للحكومة إضافة الى انه سيكون له صلاحية مراقبة السلطة التنفيذية، وسيكون لمجلس الشورى القطري المرتقب صلاحية استجواب الوزراء إذا أيد ثلث الأعضاء اقتراحا بذلك، إضافة الى انه وبموجب الدستور القطري فان حجب الثقة لابد ان يحظى بتأييد الثلثين داخل مجلس الشورى.

قد يقلل البعض من أهمية هذه الخطوة التي خطتها قطر نحو الديمقراطية، لأنهم يتوقعون أن مجلس الشورى المنتخب سيبقي السلطة التشريعية في يد أمير قطر وأن الصلاحيات الممنوحة للمجلس المنتخب القادم ستكون محدودة، إضافة إلى أنهم شككوا في توقيت اجراء الانتخابات القطرية وأن قطر تهدف الى تعزيز صورتها العالمية قبل كأس العالم. في هذا السياق، ذكر ديفيد روبرتس، الأستاذ المساعد في كلية كينجز كوليدج في لندن، ان القطريين يسعون الى اجراء الانتخابات قبل كأس العالم في عام 2022 من أجل إظهار البلاد بأفضل صورة ممكنة، وادعى ان السلطات القطرية تسعى الى لفت أنظار العالم الى جهودها في مجال الديمقراطية قبل الحدث الرياضي العالمي، وليس استجابة لتحقيق مطالب ديمقراطية.

بغض النظر عن اختيار قطر لهذا التوقيت للإعلان عن انتخابات مجلس الشورى، فانه لا يجب التقليل من أهمية هذا الحدث والذي رسمت قطر طريقه منذ العام 2003 وذلك قبل ان يتم ترشيح قطر لاستضافة كأس العالم 2022. إن إعلان قطر لإجراء انتخابات مجلس الشورى التي تعهدت بها منذ فترة طويلة في أكتوبر المقبل, هي خطوة من شأنها أن تمثل خطوة واعدة في مسار المشاركة الشعبية في النظم السياسية في الخليج, في الوقت الذي تستعد فيه قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، وقد أحسنت قطر اختيار التوقيت المناسب لإعلان انتخابات مجلسها الشورى.

يبدو ان قطر جادة في سعيها الى إرساء قواعد الديمقراطية والعمل بها وان اعلان الانتخابات من غير المتوقع يكون حدث دعائي فارغ من محتواه. فإن الدوحة تسعى جادة لتطوير نظامها التشريعي من خلال الاستفادة من خبرات الدول ذات التجارب البرلمانية الراسخة. فقد بحث رئيس مجلس الشورى القطري، أحمد بن عبد الله آل محمود، نهاية شهر أيار/ مايو 2021، مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان التركي سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

في الختام، ان قطر بإجرائها أول انتخابات لمجلس الشورى في البلاد، والذي سيتمتع أيضاً بسلطات تشريعية ورقابية غير مسبوقة، ستشهد حدثاً فريداً له تداعيات مستقبلية ليس فقط على البلاد، ولكن على المنطقة بأسرها، ولابد من عدم التقليل من شأن هذا الحدث الذي من الممكن أن يعد نقلة نوعية في التحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي بأكملها. ■

عايدة باري: باحثة وأكاديمية من النرويج, حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية, تعمل حالياً في قسم دراسات الخليج في مركز أورسام.

مقابلة

البروفيسور خطار أبو دياب:

"لبنان وقع تحت تأثير حزب الله!"

كان مرفأ بيروت مركزًا تجاريًا مهمًا للشرق الأوسط ودول المنطقة. لكن الكارثة الكبرى (الانفجار) التي حصلت في لبنان, جعلت لبنان تخسر مكانتها الإستراتيجية المهمة في المنطقة.

عبد النور تومي: يعيش لبنان هذه الأيام تطورات قد تعيد اللبنانيين إلى تلك السنوات الأليمة للحرب الأهلية من القرن الماضي التي هزت بكيان الدولة اللبنانية، ماهي خيارات الحكومة القادمة والفعاليات السياسية في البلاد وعلى رأسها رئاسة الجمهورية؟ وما سبب تعطيل مباشرة حكومة سعد الحريري بأعمالها؟

أ.د. خطار أبو دياب: يعاني لبنان منذ فترة طويلة من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. مع زيادة الأزمات الاقتصادية في لبنان في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تأثير حزب الله والضغط العميق للولايات المتحدة على لبنان، جعلت لبنان يواجه مشاكل أعمق مما كانت عليه الآن. كانت أعمال الشغب التي اندلعت في لبنان في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بمثابة استمرار لمشاحنات صغيرة أخرى في البلاد. لكن الانفجار الكبير الذي حدث في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020, تسبب في تسارع حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد, وأعادت الأزمة السياسية إلى الأجندة اللبنانية. اجتمع الفريق المكون من الرئيس اللبناني ميشال عون وصهره زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل لتأجيل حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد إلى الانتخابات المقبلة, خاصة بعد انفجار مرفأ بيروت. أوضح دليل على ذلك, أنه في تاريخ 26 يوليو 2021, وبعد حصول نجيب ميقاتي على 73 صوتًا من أصل 128 صوتًا لتشكيل حكومة جديدة، تم الكشف عن عدم تمكنه من الحصول على أصوات من ميشيل عون وتياره. الإنفجار الذي حصل في مرفأ بيروت، وعدم وجود إجابة واضحة على سؤال

من هو خطار أبو دياب؟

الأستاذ الدكتور خطار أبو دياب، هو أستاذ العلوم السياسية في قسم العلاقات السياسية الدولية بجامعة باريس. وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط، ومعروف كمستشار ومحلل سياسي في مجال العلاقات الدولية، ويعمل أيضًا مديرًا للمركز الدولي للجيوبولوتيك في باريس.

من كان وراء هذا التفجير سببت قلقاً كبيراً لدى اللبنانيين وجعلت اللبنانيون يتخوفون من تاريخ "4 أغسطس". لسنواتٍ عديدة، كان مرفأ بيروت مركزًا تجاريًا مهمًا للشرق الأوسط ودول المنطقة. لكن الكارثة الكبرى (الانفجار) التي حصلت في لبنان، جعلت لبنان تخسر مكانتها الإستراتيجية المهمة في المنطقة.

عبد النور تومي: ما هي الدروس المستخلصة من اتفاق الطائف لعام 1989؟ وما مدى تأثير سياسات حزب الله على الإتفاق؟

أ.د. خطار أبو دياب: المشكلة في لبنان سياسية وليست قانونية. قبل اتفاق الطائف عام 1989, كان مبدأ "ميثاق الوطني العام 1943" قائماً في لبنان. لكن مع معاهدة الطائف التي وقعت في عام 1989, تم إخفاء هذا المبدأ. وللأسف, أدى ذلك إلى تلاشي الشعور بالمواطنة وحلّت الطائفية مكانها. يتمتع لبنان ببعض السمات المهمة التي تميزه عن غيره من دول المنطقة بسبب وجود 18 مجموعة عرقية مختلفة في لبنان. ويمكن أن تجعل الاختلافات في الحياة السياسية بالإضافة إلى الطائفية والعرقية حكم لبنان أمرًا صعبًا. ولتحقيق ذلك، سيكون من المهم جدا إعادة إحساس الإنتماء للوطن، كما كان الحال قبل السبعينيات في لبنان لأن مستقبل لبنان المشرق مرتبطة بشكل وثيق بعودة هذه الإنتماء.

عبد النور تومي: كيف كان تأثير انتفاضة الشعب السوري ضد نظام الأسد على العلاقات اللبنانية-السورية الرسمية والشعبية؟

أ.د. خطار أبو دياب: تمت الإشارة إلى لبنان وسوريا على أنهما توأمان عبر التاريخ. وفي هذا السياق، كان الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد في كل خطاب له يردد مقولة "شعب واحد في دولتين" عن سوريا ولبنان. وبالنظر إلى الماضي، كان هناك قطيعة في العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا. كان لإتفاقية العلاقات الدبلوماسية الشاملة الموقعة بين البلدين في عام 2009 نتائج إيجابية لكلا البلدين. ولكن مع حدوث الربيع العربي في عام 2011، اندلعت حرب أهلية في سوريا ونتيجة لذلك توقفت العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، لا بد من معرفة أن مستقبل لبنان مرتبط بالمستقبل الإيجابي لسوريا والعراق. أنا متأكد من أنه إذا تم حصول الاستقرار في سوريا والعراق، فإن هذا المناخ الإيجابي سينعكس إيجابًا على لبنان أيضاً.

عبد النور تومي: ماذا يجب على إدارة الرئيس ميشال عون والحكومة القادمة أن تفعله الآن حتى تخرج لبنان من شبح الأزمة المالية والسياسية؟

أ.د. خطار أبو دياب: للأسف، لقد أوصلت الأزمات المتلاحقة البلد إلى طريق مسدود. بدأت المبالغ المالية الكبيرة التي يودعها معظم المواطنين في البنوك في الآونة الأخيرة بالاختفاء وتعرضت للسرقة. من ناحية أخرى،

تشير أحدث البيانات التي نشرتها اليونيسف، إلى أن أزمة الجوع في لبنان بدأت تؤثر سلبًا على الأطفال أيضا. وبالمثل، لا يستطيع المواطنون اللبنانيون العثور على الخبز والدواء في حياتهم اليومية. من الواضح للجميع أن الحكومة الحالية فشلت في إدارة الأزمة المالية. لن يكون من الصواب أن نتوقع من الحكومة في لبنان اليوم أن تحل هذه الأزمة وتخلق المعجزات. قد تنجح الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها في المستقبل في إدارة الأزمة المالية في البلاد والقضاء عليها من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات الكبرى الأخرى، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات القوية.

عبد النور تومي: ماذا بقي من سر الاستثناء اللبناني؟ ودور الأحزاب الطائفية الكبرى في لبنان؟

أزد. خطار أبو دياب: كما هو الحال في دول العراق وسوريا، هناك أيضًا مشكلة عرقية في لبنان. الجماعات العرقية والاختلافات الطائفية لها بعض المزايا والعيوب. إذا اطلعنا للموضوع من الجانب الإيجابي، فيمكن أن يكون وجود الجماعات العرقية في لبنان عاملاً جيدًا لتعزيز الانتخابات الديمقراطية في البلاد. وعلى الجانب السلبي أيضا، يمكن أن يكون الفصل بين الجماعات الطائفية والعرقية سببًا مهمًا لتدمير الوطنية والقومية اللبنانية في البلاد. لكن مهما كان الأمر، سيكون من المهم جدا بالنسبة لمستقبل لبنان التخلي عن التمييز العرقي من أجل استعادة الوحدة في البلاد واستعادة الانتماء للعيش تحت علم واحد كما في التاريخ اللبناني السابق. إذا أدارت حكومة لبنان التنوع العرقي بشكل جيد، فيمكن للبنان الحصول على فرصة الارتقاء في المنطقة والصعود من جديد كدولة جديدة.

عبد النور تومي: عرفت التطورات الأخيرة في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي منعطفات جديدة في معادلة الصراع وبروز مؤشرات جديدة على الحدود اللبنانية مع إسرائيل. ماهي قراءتكم لهذه التطورات؟

أ.د. خطار أبو دياب: إن العدوان الإسرائيلي على غزة في أيار/مايو 2021, بالطبع, قد أحزننا جميعاً. قضية غزة تهم جميع الدول الإسلامية وخاصة الفلسطينيين. اعتقدت إسرائيل أنه من خلال الدخول في عملية تطبيع مع بعض الدول العربية, يمكن أن تضم غزة والضفة الغربية داخل حدودها. لكن رد المقاومة الفلسطينية في غزة على هذا التطبيع, على ما يبدو, كانت رداً قاسياً على إسرائيل. نحن بحاجة إلى أن نتحد حتى نستطيع حل القضية الفلسطينية واستعادة فلسطين كاملاً. في المقابل, إذا نظرنا إلى علاقات لبنان بإسرائيل, فإن الصراع المستمر بين لبنان وإسرائيل قد تغير بمرور الوقت. يشار إلى هذه الصراع باسم حروب 1978 و1982 و1996 و2006. وبالمثل، حتى اليوم، هناك مشاكل جدية حول الأراضي المحتلة على مثلث الحدود بين سوريا ولبنان وإسرائيل. تريد إسرائيل ضم المنطقة المعروفة بـ "مزارع شبعا" داخل الأراضي اللبنانية. بينما موقف سوريا من هذه القضية مهم جدا. إذا تقدم نظام بشار الأسد بموافقة رسمية للأمم المتحدة على أن هذه الأراضي تابعة للبنان، فإن ذلك سيساعد لبنان وسيتم حل المشكلة على الفور. ومع ذلك، فإن الأسد لا يريد اتخاذ مثل هذه الخطوة وينوي استخدام هذه الأراضي للتدخل في شؤون لبنان الداخلية. ختاماً، صحيح أن لبنان وقع تحت تأثير حزب الله، لكن سيكون من المهم جدا للبنان إنشاء نظام دفاع خاص به حتى يتمكن من التخلص من الفوضى التي يعيشها في أسرع وقت ممكن وحماية وجوده.

عبد النور تومي: كيف ترون تداعيات تطبيع الدول العربية مع اسرائيل على العلاقات العربية-العربية في ظل سياسات تدوير الزوايا للقوى الكبرى والإقليمية في المنطقة؟

أ.د. خطار أبو دياب: في عام 2003, تسبب التدخل الأمريكي في العراق في نقل الحجارة الثابتة (القوات المؤثرة) في المنطقة مما أدى احتلال بغداد عام 2003 وتسبب في فقدان الدماء في الدبلوماسية العربية. نتيجة لذلك، ومع فقدان بعض الدول العربية حذوتها في المنطقة، ظهرت قوى جديدة في المنطقة مثل تركيا وإيران وإسرائيل. إن حقيقة أن هذه الدول الثلاث قد بدأت تلعب دورًا نشطًا في المنطقة، قد دفعت العديد من دول الخليج إلى التصرف بتردد تجاه هذه الدول الثلاث، فقد لوحظ أن تركيا وإيران وإسرائيل بدأت تلعب دورًا مع الدول العربية والخليجية تحت سقف واحد. من ناحية أخرى، أصبحت العديد من دول الخليج اليوم بدأت تلعب دورًا يتماشى فقط مع مصالحها الخاصة.

عبد النور تومي: كيف ترون سياسة الرئيس الأمريكي جو بايدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هل هي استمرار لسياسة الديمقراطيين الكلاسيكية (أي بين الواقعية والواقعية الجديدة) في المنطقة؟

أ. د. خطار أبو دياب: عندما ننظر إلى خريطة الدول بشكل عام، نستطيع أن نرى بأن الولايات المتحدة بدأت في التراجع عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل تدريجي. لفهم هذا الأمر بشكل أفضل، سيكون من الضروري جدا إلقاء نظرة على علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة. دعم الديمقراطيين في الولايات المتحدة لإسرائيل كانت أكثر من دعم الجمهوريين على مر التاريخ. ومع ذلك، لو نظرنا إلى علاقة الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق دونالد ترامب بإسرائيل، يمكننا أن نرى أن هذا الوضع تغير تماما. فقد كانت علاقة ترامب مع إسرائيل في أفضل حالاتها. وبالمثل، يمكن إظهار حقيقة أن الولايات المتحدة لم تتمكن من الحصول على الدعم الذي تريده من الولايات المتحدة في هجوم إسرائيل على غزة في مايو/أيار تحت حكم بايدن كدليل مهم آخر يُظهر أن الولايات المتحدة بدأت في التراجع عن المنطقة. من ناحية أخرى، اعتبارًا من بداية القرن الحادي والعشرين، كانت هناك تغييرات في ميزان الجهات الفاعلة القوية في العالم. فعلى الساحة الدولية، إلى جانب الولايات المتحدة، يمكننا أن نرى روسيا والصين كقوتين عظمتين. يمكننا أن نرى بوضوح أن العديد من الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط بدأت في اتخاذ قراراتها بنفسها. وبالتالي، من الممكن أيضًا ألا تكون الدول الأوروبية قوية كما كانت في السابق.

عبد النور تومي: ماذا بقي من سياسة فرنسا في الدول العربية عامةً ولبنان خصوصا التي حددها الجنرال ديغول في ستينيات القرن الماضي؟

أ. د. خطار أبو دياب: لن يكون من الصواب مساواة السياسة الفرنسية في المنطقة في الماضي بسياستها الحالية. اليوم، من الممكن جدا أن نرى فرنسا تشارك في العديد من القضايا الدولية. بالإضافة إلى لعب دور فعال في قضية شرق المتوسط، لعبت فرنسا أيضًا دورًا نشطًا في هجوم غزة الأخير. لقد تغير التدخل الفرنسي في لبنان لكنه لم يختف أبدا. لطالما نظرت فرنسا إلى لبنان كبوابة إلى الشرق الأوسط، وبالتالي أرادت تقييم لبنان باعتباره طريقًا إلى الشرق الأوسط. تماشياً مع هذا، كنا نسمع دائماً بأن بعض السياسيين اللبنانيون القدماء كانوا يطلقون لقب "الأم الحنون" لفرنسا. من ناحية أخرى، نرى اليوم أن فرنسا أقامت علاقات جيدة مع الرئيس الأمريكي جو بايدن ومن المحتمل أن تنعكس هذه العلاقات الإيجابية بشكلٍ إيجابي على لبنان.

عبد النور تومي: ما هي قراءتكم للسياسة التركية النشطة والاستباقية في منطقة شمال أفريقيا وشرق بحر المتوسط؟ هل الوجود التركي في تلك المناطق يقلق فرنسا وإسرائيل؟

أ. د. خطار أبو دياب: لا شك أن تركيا كانت من أهم الجهات الفاعلة التي أظهرت قوتها في المنطقة في السنوات العشر الماضية. نتيجة لتأثرها بأحداث عام 2011، كانت تركيا تسعى لتحقيق حلم تبني سياسة "صفر مشاكل" وأن تصبح "يابان الشرق الأوسط" تحت قيادة رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو. ومع ذلك، اتبعت تركيا اليوم استراتيجية مختلفة وبدأت في إظهار وجودها في شرق المتوسط وليبيا وسوريا وأذربيجان، ونجحت في إثبات وجودها في السياسة الدولية. على الرغم من أن تركيا لديها مشاكل مع فرنسا وإسرائيل، إلا أن أي دولة لا تستطيع إنكار مكانة تركيا في السياسة الدولية. وبرأيي، على الرغم من التنافس، ستكون فرنسا وإسرائيل محتاجتين إلى تركيا بشكل دائم. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

مدحت باشا ودوره الإصلاحي في العراق

عادل زين العابدين

من ضمن الإصلاحات التي قام بها مدحت باشا العمل على تركيز السلطة في المركز, حيث ركز على المركزية الإدارية في بغداد. ونجح مدحت باشا في إدارة العراق في الفترة التي كانت القوى الأوربية خاصة بريطانية تعمل فيها على كسب مزيد من القوى على حساب الدولة العثمانية في المنطقة, فضلاً عن تزايد التمردات العشائرية في الفترة ذاتها.

ولد مدحت باشا في مدينة اسطنبول في عام 1822، واسمه الحقيقي أحمد شفيق، ووالده علي أفندي أصله من روستشوك في بلغاريا، وكان موظفاً في وزارة الأوقاف. تلقى مدحت باشا دروس القرآن في سن مبكر، وكان يتنقل مع والده حيثما انتقل.

بدأت مسيرته الإدارية في الدولة العثمانية كموظف في سكرتارية الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وبعدها انتقل إلى ديوان همايون (مجلس كانت ترتبط فيه أهم أجهزة الدولة العثمانية التنفيذية والقضائية) في سن الثالثة عشر، وحصل فيه على أسم "مدحت"، ثم انتقل الى مدينة لوفجا (مدينة في بلغاريا) عام 1835 واستقر فيها مع والده لمدة سنتين, وبعد ذلك عاد إلى إسطنبول, حيث بدأ بتعلم اللغة العربية والفارسية في مسجد الفاتح, ومع استمراره بتلقي تعليمه عمل ككاتب في مجلس الوكلاء (ما يعادل مجلس الوزراء في وقتنا الحالي). وفي وقت لاحق بدأ العمل في الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في إسطنبول, وأشتهر بنجاح الحلول التي طرحها لجلب الأموال إلى خزانة الدولة. وفي عام 1844 عمل ككاتب تحرير في دمشق وصيدا, وبعد 1846 عمل كاتباً للديوان في قونية وقاسطمنلو. بعمر 22 سنة تزوج من السيدة نابعة، وزار مدحت باشا عدة بلدان أوربية وأطلع على التطور والحداثة التي كانت تعيشها أوربا آنذاك.

أدواره ضمن الدولة العثمانية

قام مدحت باشا بإصلاحات مهمة في الدولة العثمانية في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الإدارة والتعليم، ولعب دوراً محورياً في إعداد أول دستور للدولة العثمانية، وسمي أيضاً بـ "أبو الدستور العثماني" عام 1876, الذي كثيراً ما يُشار إليه اختصاراً باسم "دستور مدحت", حيث كان رئيس اللجنة التحضيرية لدستور 1876. وفي زمن السلطان عبد العزيز أشتهر مدحت باشا بشكل كبير مع اقتراحاته الإصلاحية التي قدمها. وهو أحد الممثلين البارزين للجيل الذي نفذ التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، ومع ذلك ولكونه محافظاً وغير مستقراً في نظر الكادر الرئيسي الذي كان يقوم بالتنظيمات كمصطفى رشيد، وعلي وكتشجي زاده وفؤاد باشا تم استبعاده من لجنة التنظيمات. وعمل مدحت باشا والياً في تونا وبغداد، وبسبب نجاحه كوالي تم استدعاؤه الى إسطنبول لكن لم يحالفه الحظ كثيراً بها.

أصبح مدحت باشا صدراً أعظم لفترتين وجيزتين في سبعينيات القرن التاسع عشر، ولكن الصراعات السياسية والأزمة المالية المتزايدة في فترة تولية الصدارة. جعلت مدحت باشا يكون أحد القادة الذين أطاحوا بالسلطان عبد العزيز، كذلك أدى دوراً مهماً في الإطاحة بالسلطان مراد الخامس ووصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة. ثم تم أبعاد مدحت باشا في زمن السلطان

عبد الحميد الثاني إلى المنفى في الطائف، حيث حكم عليه في البداية عام 1881 بالإعدام في المحكمة التي تشكلت بقصر يلدز (يلدز سراي), ثم تم تخفيف عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن في الطائف من السلطان عبد الحميد, إلا أنه قُتل على أيدي حراسه بعد 3 سنوات.

وفي أزمة عام 1876 قبل إن مدحت باشا صمم نظامًا جمهوريًا. أدى هذا الادعاء إلى انهيار سمعته لدى السلطان عبد الحميد, لكن ذلك شكل أساس السمعة التي استعادها في السنوات التي تلت عامي 1908 و1923.

اصلاحات مدحت باشا في العراق

بعد ظهور الحركة الاصلاحية في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أرسلت الحكومة المركزية في إسطنبول بعض الولاة إلى الولايات البعيدة ممن اطلعوا على الحضارة الغربية وأساليبها في الإدارة والحكم، وذلك من أجل إدخال بعض التحديثات على أجهزة الدولة. ويُعتبر مدحت باشا من أبرز الولاة الذين نجحوا في إدارة الولايات التي كانت تعاني من مشاكل إدارية، وأمنية وصحية وتخلف في التعليم والثقافة. وعلى الرغم من أن ولايته في بغداد امتدت ثلاث سنوات فقط 1869-1872، لكنه قام فيه بإصلاحات مهمة، شملت الإدارة، والصحة، والزارعة والمواصلات والتعليم، في فترة كانت الاضطرابات والعصيان القبلي مسيطر على المشهد السياسي في العراق، وكانت الولاة في العراق يواجهون مشاكل كبيرة في جمع الضرائب من هذه القبائل. حيث أنشأ بعد استقراره في بغداد نظام إدارة قائمة على أساس الحداثة حيث أدخل

نظام الطابو (التسجيل العقاري) الذي سهل استيطان القبائل وجمع الضرائب. ومع إدخال نظام الطابو أصبحت الأراضي الزراعية تسجل باسم الأفراد، وبذلك انتقل نظام الملكية الزراعية من المشاع إلى نظام الملك الخاص، وكانت الدولة قبل نظام الطابو تمنح الأراضي الزراعية إلى العشائر وكانت ملكيتها جماعية. وفي ظل إدارة مدحت باشا في عام 1869 تم تقسيم العراق إلى 10 سناجق (محافظة)، وأصبحت الوحدات الإدارية سناجق وقائمقاميات (أقضية) ونواحي، حيث لا زال هذا النظام يطبق في العراق.

ووجه مدحت باشا بإصلاح المؤسسة العسكرية فجند العراقيين بدلاً من المماليك والأتراك، وأدخل الخدمة الإلزامية عن طريق القرعة، لكنه فشل في المناطق العشائرية التي رفضت التجنيد الإجباري، الأمر الذي أدى إلى قيام انتفاضات عشائرية.

وفي مجال التعليم قام مدحت باشا بإصلاحات مهمة في قطاع التعليم والثقافة، حيث يُعد من طليعة الولاة العثمانيين الذين حرصوا على إدخال الطباعة الحديثة إلى العراق، فجلب مطبعة حديثة من باريس، وهي أول مطبعة ميكانيكية تدار بالبخار وتنتج 3500 ورقة في الساعة, وأطلق عليها مطبعة الولاية, وأدت هذه المطبعة دوراً كبيراً في خلق الوعي الفكري والاجتماعي في العراق, وأوكل إدارتها إلى طلاب مدرسة الصنائع. وفي فترة ولاية مدحت باشا زُودت المدارس بالكتب الحديثة المطبوعة, وبدأت الأفكار تنتشر من خلال الصحف والسالنامات الرسمية. وصدرت جريدة الزوراء والتي تعد أول جريدة أسبوعية صدرت في العراق بعد مرور شهرين على تعيين مدحت باشا والياً على بغداد, إذ صدر عددها الأول في الثلاثاء الموافق السادس عشر من حزيران/ يوليو 1869, واستمرت تصدر بانتظام تسعة وأربعون عاماً حتى سنة 1917. وكانت تصدر باللغتين العثمانية والعربية، وبصفحتين لكل لغة منهما.

وفي زمن الوالي مدحت باشا تم التركيز على المدارس الحديثة، وحث الناس على دخول هذه المدارس، حيث إن التعليم التقليدي كان سائداً آنذاك، ومع المدارس التي أسست في المناطق الحضرية ارتفعت نسبة المتعلمين من 1% في عام 1869 إلى 10% في 1917. وأثمرت تلك المرحلة الانتقالية تحديث المجتمع العراقي، فعشية الحرب العالمية الأولى كان غالبية ضباط الجيش والموظفين المدنيين في العراق من العراقيين، ولم يكن ذلك مألوفاً في الحقب السابقة. ويُذكر أن جامعة بغداد الحالية

أُسست كأول مدرسة في العراق من طرف مدحت باشا، بعد ذلك تحولت الى إحدى أعرق الجامعات العراقية وتخرج منها قادة وإداريين في مختلف الفترات من عمر الدولة العراقية.

وكانت المواصلات إحدى الجوانب التي حظيت باهتمام مدحت باشا لما لها من أثر كبير في التجارة والنقل وتوحيد البلاد، فاهتم بالمواصلات النهرية والبحرية والبرية، وطور شركة الإدارة النهرية العثمانية، واشترى بواخر جديدة كبيرة لتبحر بين البصرة وإسطنبول عبر قناة السويس، وبنى المحطات اللازمة لتزويدها بالوقود ومصنعاً لإصلاح السفن. أما على البر فقد أسس شركة لتسيير الترامواي وتجره الخيول بين بغداد والكاظمية لنقل المسافرين والبضائع، وأُفتتح المشروع سنة 1871. ومن ضمن الإصلاحات التي قام بها مدحت باشا العمل على تركيز السلطة في المركز، حيث ركز على المركزية الإدارية في بغداد. ونجح مدحت باشا في إدارة العراق في الفترة التي كانت القوى الأوربية خاصة بريطانية تعمل فيها على كسب مزيد من القوى على حساب الدولة العثمانية في المنطقة، فضلاً عن تزايد التمردات العشائرية في الفترة ذاتها.

في المحصلة يمكن القول إن مدحت باشا سعى للتحديث في جوانب لها تأثير طويل في المجتمع العراقي، لكنه لم يتمكن من إنجاز عدد من المشاريع بسبب قصر مدة حكمه وقلة الامكانات ووجود بعض المعارضة له من بعض السياسيين في العاصمة إسطنبول. فضلاً عن معارضة القوى المحلية المحافظة في العراق والتي وقفت ضد التغيير، فاستقال عام 1871 م وغادر العراق, ولم يتمكن من إكمال الكثير مما بدأه, واُهملت بعض مشاريعه المنجزة, ولربما لو كان استمر كوالي في العراق سيكون المنطقة شكلاً مختلفاً في عدة جوانب مهمة, خاصة خلال فترة الحرب العالمية الأولى والمشهد الذي ظهر بعدها, حيث أن كل رجالات الدولة العراقية الذين لعبوا دوراً مهماً في تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي تأسست في 1921 كانوا خريجو المدارس التي أسسها مدحت باشا، وبعد ذلك التحقوا بالكليات العسكرية في إسطنبول. كذلك الحال في بلغاريا حيث إن الكتب التأريخية التي تُدرس في بلغاريا، تذكر أنه لو ظل مدحت باشا والياً في بلغاريا، لربما لم تخرج بلغاريا عن سيطرة الدولة العثمانية. ■

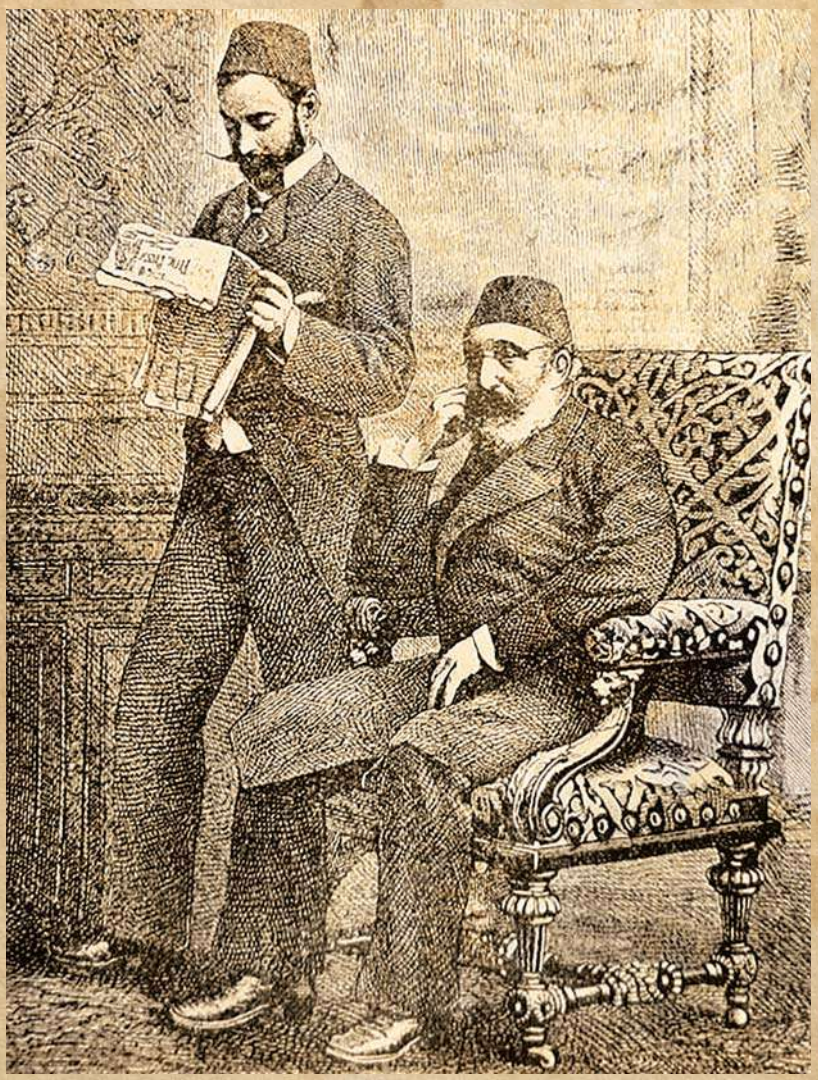

عادل زين العابدين: عادل زين العابدينباحث من العراق، يعمل حالياً في قسم دراسات العراق في مركز أورسام.

أورسام و INASS ينظمون مؤتمراً دولياً ومنتدى لمراكز الدراسات في آن واحد

في رحاب جامعة اسطنبول التاريخية العريقة، وفي أجواء علمية أكاديمية اتسمت بالنشاط والهمة العالية، تم عقد المؤتمر الأكاديمي الدولي الموسوم "القوى العالمية الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط" خلال الأيام 12-14 تموز/ يوليو 2021. نظم مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAMهذا المؤتمر الدولي بالتعاون مع جامعة اسطنبول والشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية INASS والوكالة التركية للتعاون والتنمية الدولية TIKA، وقد تزامن عقد هذا المؤتمر الدولي مع تنظيمنا للمنتدى الأول لمراكز الدراسات والمؤسسات الأكاديمية المنتمية لشبكة INASS في الأيام 13-14 تموز/ يوليو وفي نفس قاعات جامعة اسطنبول. وقد كانت هنالك مشاركة واسعة في تلك الفعاليتين الأكاديميتين اللتان أدمجتا في حدث واحد, من أكاديميين وباحثين ومفكرين من جامعات ومراكز أبحاث مثلوا بلدان مختلفة, من أوروبا وآسيا والعالم العربي وأمريكا الشمالية. حيث كان المشاركين في المؤتمر الدولي من 26 دولة و35 جامعة و16 مركز بحثي. كما أن المشاركين في المنتدى كانوا من 25 دولة و40 مركز بحثي.

بدأت فعاليات المؤتمر الدولي بالجلسة الافتتاحية التي شارك فيها كل من: الأستاذ الدكتور أحمد أويسال، رئيس المؤتمر، ورئيس مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط. والأستاذ الدكتور

محمود أك، الرئيس الفخري للمؤتمر، ورئيس جامعة إسطنبول. والدكتورة ماريز يونس من لبنان، المنسق العام للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية INASS. والأستاذ الدكتور بيرول أكغون، رئيس مؤسسة المعارف في تركيا. والأستاذ الدكتورة نورشين أتيش أوغلو غوني، عضو المجلس الرئاسي للعلاقات الخارجية والأمن في تركيا.

تضمن برنامج المؤتمر الدولي الذي استمر على مدار يومين 9 جلسات علمية توزعت في قاعتين منفصلتين، فضلاً عن الجلسة العلمية الرئيسة التي عقدت في بداية اليوم الأول للمؤتمر في قاعة المؤتمر الرئيسة. جمعت جلسات المؤتمر العلمية بين المشاركات الحضورية في قاعات المؤتمر والمشاركات عن بعد Online، اشترك في تلك الجلسات أكثر من 60 باحثة وباحث من عدة بلدان عربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية، فضلاً عن البلد المضيف لهذه الفعاليات تركيا. قدمت عروض البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي باللغات التركية والعربية والإنكليزية، وكانت الترجمة متاحة من منظمي هذه الفعالية للمشاركين في هذه الجلسات ومتابعيها، حضورياً وعن بعد. فضلاً عن البث الحي لوقائع المؤتمر والمنتدى من خلال منصات أورسام.

تضمنت البحوث المشاركة في المؤتمر الدولي مواضيع متعددة ومهمة، ضمن إطار تحليل سياسات واستراتيجيات (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، أوروبا، القوى العالمية الصاعدة الجديدة) تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الثنائية مع دول المنطقة والتحالفات المتعددة، ومواقف القوى الكبرى تجاه

أزمات وصراعات المنطقة. ومن هذا المنظور، سعت البحوث المشاركة في هذا المؤتمر إلى فهم ديناميكيات الأحداث والصراعات الأخيرة مع طبيعة علاقات القوى العالمية الكبرى في المنطقة، كما تضمنت تلك البحوث بعض التوقعات حول مستقبل العلاقات بين القوى العالمية الكبرى ودول المنطقة. كما فتحت البحوث المشاركة في هذا المؤتمر أبواب نقاش مسارات علاقات منطقة الشرق الأوسط مع القوى العالمية في اطار التحولات التي فرضها عالم ما بعد جائحة كوفيد-19. في اليوم الثاني للمؤتمر الدولي، 13 تموز/ يوليو 2021، انطلقت من نفس المكان فعاليات المنتدى الأول لمراكز الدراسات والمؤسسات الأكاديمية المنتمية لشبكة INASS. هذه الشبكة العلمية الأكاديمية تأسست في مدينة جبيل في لبنان عام 2020, وصل عدد المنتمين إليها 80 مؤسسة ومركز ومنظمة إقليمية وعربية وجمعيات علمية متخصصة، عربية ومحلية. ومازالت طلبات العضوية والانضمام ترد يومياً للشبكة من المؤسسات والمراكز البحثية. ويعد مركز أورسام من المؤسسين الفاعلين لهذه الشبكة. ان انعقاد المنتدى الأول للمؤسسات الفكرية والبحثية الدولية للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية في تركيا يمثل تحقيقاً للبعد الدولي الذي تنتهجه الشبكة وضمن مشتركات ثقافية وتاريخية مهمة يجسدها المكان الذي احتضن هذه الفعالية (إسطنبول).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

MENAFFAIRS

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و تحليلات دولية

أخبار | آراء | مقابلات | تقارير تحليلية
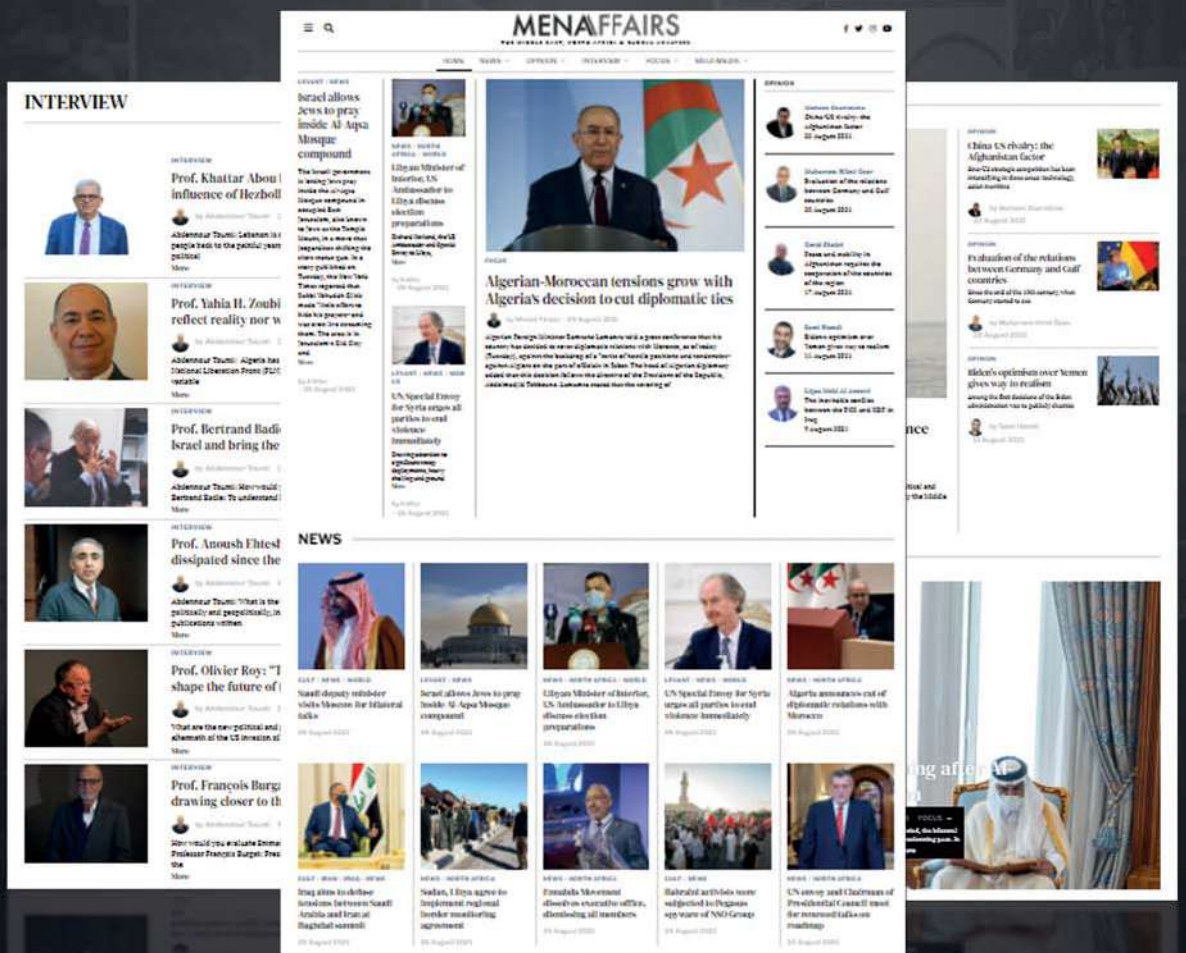
menaaffairs.com